الطبقات الاجتماعية في لبنان
إثبات وجود

فواز طرابلسي



الطبقات الاجتماعية في لبنان
إثبات وجود

فواز طرابلسي

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الشرق الأوسط

تم انتاج هذا الكتاب بدعم مالي من مؤسسة هينرش بل - مكتب الشرق الأوسط.
الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي المؤلف وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

فهرس

مقدمة

تسعى هذه الدراسة الى ما يعبّر عنه عنوانها: إثبات وجود تراتب اجتماعي في لبنان يقوم على المواقع المتفاوتة لسكانه من الاقتصاد والموارد والدخل والثروة وعلاقات الإنتاج والملكية. بعبارة أخرى، نريد منها إعادة الاعتبار لمفهوم الطبقة في إنتاج المعارف عن المجتمع والسلطة في لبنان.

واجه هذا الجهد عدداً من الصعوبات والتحديات أبرزها:

أولاً، محدودية الوقت والإمكانات، بحيث إن الدراسة لم تعتمد الأبحاث الميدانية في الأساس.

ثانياً، ندرة البيانات والإحصائيات، في لبنان وعن لبنان، وتفاوتها وعدم الثقة دائماً بها وبمصداقيتها وصعوبة التدقيق فيها. يزداد الأمر صعوبة مثلاً في قياس المداخيل إذا علمنا أن الميل العام هو عدم دقة من يجري استفتاؤهم في تقديم صورة حقيقة أوضاعهم المعاشية إما خجلاً وإما تهرّباً من الضرائب. على أن الأفدح هنا هو الكتمان والسرّية اللذان يحيطان بعدد كبير من الأرقام والإحصائيات، إن حول مراتب المكلّفين أو حول الملكيات والثروات، المالية منها والعقارية.

ثانياً، قلّة المراجع الثانوية التي تعالج الطبقات والتركيب الطبقي لفترة بعد الحرب. والحقيقة أنه باستثناء الكتاب الكلاسيكي لسليم نصر وكلود دوبار، وبعض التواريخ الطبقية الجزئية (التي أرّخت للطبقة العاملة وحركتها النقابية خصوصاً) لا نستطيع أن نتحدث عن تقليد أكاديمي أو بحثي قبل الحرب. تزايد الاهتمام بالفوارق الاجتماعية مع إعادة اكتشاف الفقر، في منتصف التسعينات من القرن الماضي، ثم ضمرت الأبحاث والدراسات لأسباب لم نتبيّنها بوضوح. ومع أن دراسات البزنس باتت فرعاً مألوفاً من فروع البحث في غير بلد عربي، لا يبدو أنها وصلت بعد الى الشواطئ الفينيقية. ما عنى أنه كان على الدراسة أن تنطلق مما يقارب الصفر وأن تغامر في مجالات عدة. اعتمدنا كثيراً على وفرة من المواد الصحافية عن معظم المواضيع المتعلقة بمجال بحثنا، مع ما يرافق ذلك من مجازفات. إلا مجال التنقيب هذا لم يمكنه أن يشمل جردة متنظمة للصحافة الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة على مدى ربع القرن منذ نهاية الحرب الأهلية.

ثالثاً، تميّزت فترة ما بعد الحرب بسيادة لون معيّن من المقاربة للفوارق الاجتماعية شديد التأثر بالنيوليبرالية، بما فيه من قلب وإبدال في المقاييس ومناهج البحث التي كانت معروفة ومعتمدة عالمياً الى السبعينيات من القرن الماضي.

أردنا بادئ بدء التصدّي لأبرز فكرتين سائدتين في مقاربة المجتمع والسلطة في لبنان. الأولى هي تلك التي لا تعترف بجماعات إلا الطوائف وتختزل السياسة والدولة بما هما نصاب الطوائف ونزاعاتها ومحاصصاتها. والثانية هي التي تنطلق من فرضيات «الدولة الفاشلة» و«المفقودة» وقصور الدولة عن عدد من مهماتها المفترضة أو المتمناة لتصوُّر وتصوير الدولة اللبنانية بأنها غير موجودة، أو أنها مدمّرة تحتاج الى عملية «بناء الدولة». بالعكس من ذلك، انطلقنا من أن الدولة والنصاب السياسي هما أيضاً وخصوصاً نصاب الطبقات، وأن الدولة في لبنان هي المجال الذي يعاد فيه إنتاج الطوائف والطبقات والتوازنات في ما بينها وداخل كل واحدة منها. حتى أن ما يُرى اليه على أنه ضعف وغياب في الدولة يعود في حالات عديدة الى سلب أدوارها المفترضة لمصلحة استقلالية الطوائف وضرورات الاقتصاد الحرّ.

آثرنا التركيز في الفصل الأول من هذه الدراسة على عدد من المسائل المنهجية في مقاربة الطبقات والتراتب الطبقي وتكيّفها مع ميزات وخصوصيات اقتصاد ريعي، هزيل البنية الإنتاجية، ذي وجهة خارجية كالاقتصاد اللبناني. نبدأ بنبذة عن الأشكال المميزة لإنكار وجود الطبقات والاستغلال والفقر في الأيديولوجيا السائدة. وننتقل من ثم للنظر في الطوائف والطبقات، بما يتجاوز فصل الواحدة منها عن الأخرى في امتداد عزل النصاب السياسي عن الاقتصاد، والعكس بالعكس، من أجل إعادة الاعتبار للتقاطع بين البنية الطائفية والبنية الطبقية، في إطار الرسملة المتزايدة للمجتمع اللبناني، والتشابك والتأثير المتبادل بينهما.

ندرس في الفصل الثاني أبرز التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفترة بعد الحرب الأهلية. ونركّز بنوع خاص على مشروع الإعمار الذي قاده الرئيس الراحل رفيق الحريري الذي حقق الانتقال الإشكالي من اقتصاد ليبرالي الى اقتصاد نيوليبرالي متعولم في ظل الإمساك المتزايد بالسلطة من قبل فريق من المصرفيين والعقاريين والمستوردين وزعماء الميليشيات المترسملين وحديثي النعمة من أثرياء الهجرة. ونقيس أثر العولمة المتجددة للاقتصاد سلباً أو إيجاباً على الفوارق الاجتماعية.

يحاول الفصل الثالث رسم حدود الأوليغارشية ويبيّن مفاصل سيطرتها على الاقتصاد والسلطة ويتابع نمو الهولدنغ، الشكل الجديد لملكية رأس المال وإدارته، وقياس مدى تقدم أو تراجع التركّز الاقتصادي (الاحتكار) والطابع العائلي للمؤسسات الرأسمالية. وهنا نثير السؤال حول التمثيل السياسي للبرجوازية.

يتناول الفصل الرابع رسم حدود الطبقات الوسطى، وتمايز شرائحها المختلفة. ونحاول الإجابة عن السؤال عن صحة ما جرى تداوله أكاديمياً وبحثياً وإعلامياً خلال السنوات الأولى بعد الحرب الأهلية عن انكماش الطبقات الوسطى العددي وتردّي مستواها المعيشي. ويتطرّق الفصل الى الطبقات الوسطى بما هي الطبقة الأكثر استجابة للنزعة الاستهلاكية المتفاقمة في المجتمع اللبناني. ونثير هنا أيضاً السؤال عن السلوك السياسي للطبقات الوسطى.

الفصل الخامس عن القوى العاملة نتناول فيه مسار عمليات الطبقة الحاكمة الساعية لتفتيت الاتحاد العمالي العام، والسيطرة عليه، وندرس حالتي نضال خاضها العمال وموظفو التعليم الرسمي والقطاع العام في حركة اجتماعية خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ خارج أطر الحركة النقابية الرسمية. ونختم بالنظر في مسألة الفقر ومشاريع تخفيضه من منظار الهيئات الاقتصادية الدولية وبناءً على إرشاداتها لبلوغ أهداف «الألفية».

تمهيداً لهذه الدراسة، وفي سياقها، قمنا بتجميع ثبت للمراجع باللغتين العربية والإنكليزية (دون إهمال الفرنسية حيث أمكن) يشمل المنهج والنظرية والمراجع عن الأقطار العربية وعن لبنان.

لم تكن لهذه الدراسة أن تتحقق لولا إسهامات ميسون سكّرية، أستاذة الانثروبولوجيا الجامعية، ورشا أو زكي، الباحثة في الاقتصاد السياسي ومسؤولة قسم الاقتصاد في جريدة «المدن» الإلكترونية، التي غطت كل أوجه البحث والمقابلة والتنقيب عن المعلومات والمراجع والتفكير المشترك. على أني إذ أشكر الزميلتين على دورهما، فإني أتحمّل وحدي المسؤولية عن الصيغة النهائية لنص الدراسة.

أخيراً ليس آخراً، كلمة شكر لفريق مكتب «مؤسسة هنريش بول» للشرق الأوسط في بيروت الذي تحمّس للمشروع انطلاقاً ووافق على تمويل جهد الباحثين الثلاثة على أمل أن تكون هذه المقدمات لدراسة الطبقات الاجتماعية في لبنان فاتحة تعاون حول هذا الموضوع.

فواز طرابلسي
تشرين الأول ٢٠١٣

الفصل الأول

نقاط استدلال منهجية

١- الإنكار

إن إنكار وجود الطبقات أمر لا يفاجئ. لكل نظام اجتماعي منطقه الخاص في إخفاء أشكال التمييز واللامساواة والاستغلال بين أعضائه. يتوقف الأمر على الكيفية التي بها يتم الإنكار وأشكال التغطية والتمويه المختلفة.

إنكار الاستغلال. يكتب ميشال شيحا في إنكار الاستغلال أن اللبناني «يجلب ثرواته من أقاصي الأرض فلا ينزل الضرر بأحد من اللبنانيين البُعاد، ولا يستغلّ عرق مواطنيه. وليس أخيراً للاشتراكي أو لعالِم الاجتماع أي مأخذ عليه. وليس في العالم، على كل حال، مسرِفٌ مثله ولا أسخى منه» (**شيحا**: ١٩٦٢، ١٣٠). تفترض المعادلة تعريفاً للبناني يختزله بالمغترب مثلما تفترض التسليم بأن الثروات المجلوبة من «أقاصي الأرض» لا تنتج نظاماً اقتصادياً واجتماعياً داخلياً يضرّ بسائر اللبنانيين، «البُعاد» عن مصدر الثروات مع أنهم ليسوا «بُعاداً» عن مواقع استثمارها، أو يستغل عرق المواطنين.

إنكار وجود ثروات كبرى. على المنوال نفسه، ينفي غسان تويني وجود ثروات كبيرة لدى اللبنانيين لأنهم يعملون بثروات غيرهم دون أن تكون «ملكهم الحلال». (غسان تويني، **النهار**، العدد السنوي، ١٩٦٦) وهي زلّة لسان معبّرة عن المال الحلال والمال الحرام لأنها لا تزال عالقة بتحريم ديني تجاه المال وأصحابه، يذكّر بكلام السيد المسيح عن ضعف حظوظ الأغنياء في دخول الجنة. مهما يكن، ليس هناك أي تعارض بين الشغل بمال الغير وتجميع الثروات الكبيرة. والحال أن العكس هو الصحيح. ذلك أن اللبنانيين الأكثر ثراءً هم الذين جمعوا ثرواتهم المليونية أو المليارية من الخارج وعن طريق العمل بثروات الغير! وهم أثرياء يعرفهم الأستاذ غسان تويني جيداً جداً.

إنكار الفقر وتغريبه. ينسب ميشال شيحا الفقراء في لبنان الاستقلال الى الوافدين من الملحقات والمناطق التي ضمّت الى جبل لبنان والساحل لتكوين «لبنان الكبير» العام ١٩٢٠. وهو يحرص على تمييز فلاح جبل لبنان («لبنان الصغير») عن الفقراء الوافدين الى المدن الساحلية من الملحقات (محاضرة بالفرنسية بعنوان «التجارة والأخلاق» ١٩٤٠ أعيد نشرها في *L'Orient Le Jour*، ١٩٩٤/١٢/٢٨). ولا يتردد شيحا في الدعوة الى إخفاء الفقر والفقراء، على الأقل عن عيون السيّاح والمصطافين، حين يقول «فلنبدأ بتوزيع البزّات الرسمية (وأدوات التنظيف) على الحمّالين في الموانئ ومحطات القطارات» (**طرابلسي**: ١٩٩٩، ١٣٩).

وسوف يتكرر هذا الإدغام بين الغرباء والفقر في مناسبات عديدة، منها الحملة التي تصاعدت في إحدى المناسبات التي اكتشف فيها لبنان الفقر والغرباء معاً في العام ١٩٦٥. حينها دعا النائب الأب سمعان الدويهي الى إحصاء عدد البؤساء الذين نعتهم بالغرباء ووصفهم بأنهم «الذين يسرقون اللقمة من فم اللبنانيين» ويشكلون «مصدر النتن والفساد والمرض في كل المقومات الأخلاقية والإنسانية والروحية للبلد». والملاحظ أن المتهمين بسرقة اللقمة من فم اللبنانيين كانوا متهمين أيضاً من قبل الأب النائب بأنهم يبيعون أسراره المصرفية للخارج، فلم يكن ثمة تطابق لازم بين الفقر والغربة هنا. والمتّهم ببيع الأسرار المصرفية للخارج لم يكن غير يوسف بيدس الذي تآمرت الطبقة الحاكمة على إفلاس مصرفه. (**وضاح شرارة**: ١٩٨٠، هامش ٧٤٠-٧٤١؛ **طرابلسي**: ١٩٩٩، ١٤١-١٤٢)

إخفاء السلطة الطبقية بالسياسة. تحت عنوان «من يحكم لبنان؟» عقدت جريدة «النهار» ندوة صحافية شارك فيها عدد من قادة الرأي هم: سمير فرنجية وسيمون كرم وطلال الحسيني وكريم مروة وعاصم سلام. أجمع المنتدون على الإجابة عن السؤال بـ«سورية»: سورية هي

من يحكم لبنان (المقصود النظام السوري). شذّ كريم مروة، نائب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، عن الإجماع على أن النظام السوري يحكم لبنان. تهكّم مروّة من زمن كان يرى فيه أن لبنان محكوم من طبقة اجتماعية. فإذا الشيوعي السابق صار يرى أن من يحكم لبنان «قوى خفية» مرتبطة بالخارج. فدعا الى «كشفها» أولاً قبل الجزم بأن النظام السوري هو من يحكم لبنان. فردّ عليه النائب فرنجية بأن لا خفاء في الأمر، فحاكم لبنان معروف: إنه سورية (يقصد النظام السوري). أما المهندس عاصم سلام، فلم يحاجج في مسألة وجود التحكم السوري، إلا أنه شذّ عن التوافق إذ أشار الى أن «أقوى القوى المتحكمة بلبنان هي قوة المال». لم تثر ملاحظة سلام أي اهتمام من زملائه في الطاولة المستديرة (**النهار**، ٢٠٠١/١/٦)

إخفاء السلطة الطبقية بالطوائف. وهذا لا يحتاج الى مراجع أو أدلة، فهو لون من الإنكار قائم على بديهية التعريف وقوّته: لبنان بلد طوائف، أو بلد طائفي، فلا حاجة لتأكيد هويته ولا نفي ما ليس هو. بناءً عليه، فلما كان النظر الى الطائفية بما هي «آفة» و«وباء» صارت الآفة سبباً لسائر الآفات والوباء مولّداً للأوبئة. فخلال الحراك الشبابي تحت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي» كنتَ تشاهد على الجدران شعاراً يقول «لماذا يوجد فقر في لبنان؟ لأنه يوجد نظام طائفي!». وقس على ذلك.

إنكار وجود الطبقات لعدم تطابقها مع توصيف معيّن للطبقات. ويتم هذا الإنكار بمزيج من الحسرة والاستنكار. من منوّعاته اعتبار البنية الطبقية اللبنانية «مشوّهة» في أدبيات اليسار اللبناني، لعدم تطابقها ومواصفات الطبقات في المجتمعات الرأسمالية الصناعية وعدم تقيّدها بثنائيتها المبسّطة عن استقطاب برجوازية/بروليتاريا. وأحياناً أخرى، يطال التشويه الطبقات الوسطى بسبب خلائطها الطوائفية بما هي أنماط حياة ومنظومات قيم ناجمة عن تلك الخلائط، فتبدو الطبقة الوسطى مشوّهة لأنها تتداخل بها الطائفة (**حداد**: ١٩٩٦)

٢- التحوير النيوليبرالي في قياس توزيع المداخيل

منهجية متمحورة على السوق

تتمحور المنهجية الجديدة لدراسة الفوارق الطبقية واللامساواة الاجتماعية على السوق، فتحلّ مقاييس التوزيع والاستهلاك بديلاً من مقاييس الإنتاج ووسائله وعلاقاته. ولا عجب، ما دامت الأسواق محور الحياة الاقتصادية الجديدة والطاقة المفترض أنها المحرّكة للكون في عصر العولمة. بناءً على هذا الانقلاب، يحتسَب توزيع الدخل لا من خلال تقدير الثروة والملكية وحصص فئات السكان من الدخل الأهلي بقدر ما يحتسب بناءً على التراتب في المداخيل والاستدلال على هذه من خلال الإنفاق بالدرجة الأولى. وتجري محاسبة التركّز الاقتصادي (التعبير المهذّب عن الاحتكار) بناءً على خرقه قوانين التنافسية، المبدأ الرئيس لاشتغال الأسواق. وتلقى تبعات الفساد على تضخم الجهاز الإداري والموازنات «الثقيلة» والإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وأخيراً ليس آخراً، يعاد النظر جذرياً في مفهوم العدالة الاجتماعية بقلبه رأساً على عقب من مقياس المساواة الى مقياس الاعتراف بالتمايز والاختلاف.

دراسة الفقر لا الثروة

والتركيز هنا هو على دراسة الفقر على حساب دراسة الغِنى/الثراء بحيث لا تطاول إحصائيات توزيع المداخيل والإنفاق مداخيلَ الأغنياء في معظم الأحيان، حيث السقف الأعلى للمداخيل العليا في تلك الدراسات عن الفقر أو توزيع الدخل لا يصل الى أبعد من مداخيل الشريحة المتوسطة من الطبقات الوسطى.

في النهج الدولي الجديد لاحتساب توزيع المداخيل، المعتمد لبنانياً، كما في «دراسة أحوال المعيشة» (**إدارة الإحصاء المركزي**: ١٩٩٧، ٢٠٠٤، ٢٠٠٧) تتراتب فئات الدخل هرمياً في تسع فئات على أساس الدخل الشهري. تتكوّن الفئة العليا من شريحتين، الأولى ٤٫٣٪ من السكان وتتراوح مداخيلها بين ٣٫٣ ملايين و ٤٫٩ ملايين ليرة شهرياً (أي ٢٥ ألف دولار سنوياً) والثانية فئة الـ ٠٫٣ التي تبلغ مداخيلها ٥ ملايين ليرة شهرياً (أي أربعين ألف دولار سنوياً). الملاحظ أن نسبة الفارق بين الدخل الأدنى والأقصى في تقرير «ارفد» تبلغ ١٢/١ وتلك المعتمدة في دراسة العام ١٩٩٧ ١٧/١ تقريباً.

أما في دراسة أحوال المعيشة للعام ٢٠٠٧، فإن أعلى من فئات الدخل، فئة الـ ٣٫٣١٪ من السكان، يتراوح دخلها بين ٥ ملايين (١٥٠٠ دولار) وصولاً الى عشرين مليون ل ل (١٣ الف دولار) في الشهر. وتتكون من رجال أعمال، نواب، وزراء، كبار الموظفين، الخ.

الواضح أن هذا التراتب الهرمي للدخل يحصل دون البحث في مصادره - العمل، الريع، الربح، الخ. - وبغض النظر عن القطاع الاقتصادي الذي يتم فيه، وعن ملكية رأس المال ووسائل الإنتاج وأدواته. وهو منهج يدرس الفقر لا الثروة، بل يحجب قياس المداخيل المرتفعة إذ يقف عند سقف الـ ١٣ ألف دولار في الشهر، وهو لا يتعدّى مدخولاً متوسطاً من مداخيل الطبقات الوسطى. هكذا يبدو أن الفارق الإحصائي بين أعلى المداخيل وأخفضها لا يتعدّى ١٥/١ في حين أن الفارق الحقيقي في مروحة المداخيل هو بين ٢٫٤٠٠ دولار سنوياً لمداخيل الحد الأدنى ومداخيل في الطبقة الوسطى تزيد عن ٢٤٠٫٠٠ دولار سنوياً ومداخيل في البرجوازية والأوليغارشية تصل الى ٢٫٤ مليون دولار في السنة ويزيد.

ولا يقتصر الأمر على هذا النمط من قياس الفقر، بل إن معالجة الفقر تتم على اعتباره آفة مطلوباً القضاء عليها، لا بما هي تعبير عن اختلالات في البنية الاجتماعية يجب تصحيحها ولا نتاج سياسات اقتصادية معينة يجب تعديلها أو الإقلاع عنها.

الترجمة النيوليبرالية لمكافحة الفساد

والفساد في أبسط تعريف له، حسب «مؤسسة الشفافية العالمية»، ينتج من «استغلال الوظيفة العامة لأغراض الكسب الشخصي».

وفي الرواية النيوليبرالية للفساد، يجري توجيه الأنظار الى الموظف الإداري المرتشي والمفسَد لا الى الراشي والمفسِد أيضاً، والراشي والمفسِد هو من يملك ما يكفي من المال لممارسة الرشوة والإفساد ويتمتع عادة بما يكفي من النفوذ لحماية الفاسد وغض النطر عن حالة الفساد. علماً أن الفساد الأكبر أي ذلك الذي يؤثر اقتصادياً واجتماعياً هو فساد الحكام الذين يستغلون مواقعهم في السلطة والدولة لأغراض «الكسب الشخصي» بالمليارات من الدولارات على حساب «المال العام». وعادةً ما تجري تغطية هذه الحالات بمصطلح «الهدر»، ما يعيد البحث في الإنفاق الحكومي من جديد. ومصطلح «الهدر» مناسب لأنه يسمح لدعوات وقف الهدر والشفافية ومكافحة الفساد بأن توظّف بالدرجة الأولى في خدمة شروط «البنك الدولي» عن ترشيق الإدارات الحكومية بالاختصار العددي؛ وتسليم خدمات حكومية متزايدة الى القطاع الخاص باسم «الحوكمة»؛ وتخفيض الموازنات الإدارية والحكومية؛ ووقف الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمحروقات؛ والحد من الرعاية الاجتماعية ومن إعادة التوزيع الاجتماعي. ما عدا ذلك، يكثر التبشير والمناشدات الأخلاقية، أو تنظيم الورشات التدريبية التي تدرّب على الالتزام بـ«أخلاقيات البِزْنِس».

القلب والإبدال في مفهوم العدالة الاجتماعية

انتشر في عصر العولمة تعريف جديد كل الجِدّة للعدالة الاجتماعية يركّز بنوع خاص على تسييس الثقافة وعلى الحق في الاختلاف والتمايز للهويات - الجندرة والعرق والمِثْلية والاثنية والدين والقومية. وقد طغى هذا المفهوم للعدالة الاجتماعية على إعادة التوزيع الاجتماعي للموارد والثروة والدخل الأهلي بناءً على مبادئ «المصلحة العامة» وتكافؤ الفرص والمساواة.

أطلقت نانسي فريزر تسمية «نزاعات حول الاعتراف» على تلك النزاعات الرامية الى التأكيد على الهويات «المختلفة» والناجمة عن تسييس الثقافات. فاقترحت في المقابل مفهوماً شاملاً للعدالة الاجتماعية ثنائي البُعد. ينطوي في بعده الأول على التوزيع العادل للموارد والثروة والدخل الأهلي. وينطوي في بعده الثاني على «الاعتراف المتبادل» بديلاً من مجرد «الاعتراف». على أن هذه الثنائية لدى فرايزر ثنائية جدلية تعدّل من مفهومي العدالة الاجتماعية التوزيعي والاعترافي في آن معاً. فهي تدعو الى أن تشمل العدالةُ التوزيعية كلَ ما يمسّ الاستغلال

والحرمان والتهميش والنبذ والتمييز في سوق العمل، الخ. وتدعو فريزر، في المقابل، دعاةَ العدالة الاجتماعية الى «الاعتراف المتبادل» بالاختلافات، أي عدم اختزال العدالة الاجتماعية بالاعتراف بهوية جماعة محددة بما هم جماعة، وإنما الاعتراف بمواقع الأفراد التابعين لتلك الجماعة بما هم شركاء فعليون في التبادل الاجتماعي، أي شركاء كاملو العضوية والحقوق في المجتمع. (**فريزر**: ٢٠٠١)

الطبقة الوسطى طبقة النيوليبرالية بامتياز

لا جدال في أن الطبقة الوسطى هي الطبقة الأثيرة لعصر العولمة والنيوليبرالية. (**ثيربورن**: ٢٠١٢) فهي الطبقة الأكثر ارتباطاً بالأسواق، والأكثر استهدافاً بالموجة الجديدة من الاقتصاد الاستهلاكي، بالإضافة الى تصويرها على أنها صاحبة المصلحة الأكبر من غيرها في الديمقراطية وعلى أنها حاضنة الأمن والاستقرار في البلدان النامية خصوصاً. وغالباً ما يجرى تجيير العلاقة بين الطبقات الوسطى والديمقراطية لمصلحة إقامة الصلة السببية بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية.

في البلد الوحيد في العالم حيث التعريف الوحيد للسكان هو التعريف العِرقي، لم نعد نسمع منذ الانهيار المالي الأخير إلا التحليلات والأحاديث والوعود عن الطبقة الوسطى. وخلال خطب ومناقشات وسجالات الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية الأخيرة في الولايات المتحدة الأميركية، كان جلّ تركيز الرئيس أوباما هو على تراجع مداخيل الطبقات الوسطى، وكان كلّ تشديده هو على ضرورة «تحسين أحوال الطبقة الوسطى».

وفي الجنوب من القارة الأميركية، ها هي ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل، والقيادية في «الحزب العمالي»، تعلن أن حلمها هو «تحويل البرازيل الى بلد كل سكانه من الطبقة الوسطى» (**ثربورن**: ٢٠١٢، ١٤) وعملية التحويل التي تتحدث عنها روسيف تلتقي مع المقياس الذي تعتمده مؤسسات الأمم المتحدة التنموية والمالية باعتبار الانتماء الى الطبقة الوسطى بات المقياس الدالّ على الخروج من حالة الفقر. ومعروف أن «وأد» الفقر يقع على رأس أهداف الألفية. وقد عيّنت الأمم المتحدة العام ٢٠١٥ موعداً لعملية «الوأد» هذه. لم تحقق الخطة كامل أهدافها. ويتبين من احصائيات الأمم المتحدة أنه قد أنجز تخفيض الفقر المدقع على النطاق الكوني بنسبة النصف خلال السنوات العشرين الماضية. ولكن وعداً أطلقه الرئيس أوباما (في شباط/فبراير ٢٠١٣) بأن الولايات المتحدة سوف تنضم الى حلفائها لوأد الفقر المدقع خلال العقدين المقبلين، ألهمَ رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، على إعلان العام ٢٠٣٠ هدفاً كونياً لوأد الفقر.

تكلم الرئيس أوباما عن الفقر المدقع، أما رئيس البنك الدولي فتكلم عن الفقر بعامة. والرقم المتوافق عليه لحدّ الفقر هو دولار وربع في اليوم. وتعزو وكالات الأمم المتحدة النجاحات في عملية «وأد» الفقر الى عاملين: النمو الاقتصادي السنوي، الذي يُنسَب اليه ثلثا الدور في مكافحة الفقر، فيما يُعزى الثلث الى نمو المساواة الاجتماعية. والمفارقة في الأمر أنه يجري تسجيل هذه الواقعة دون تقديم أدلّة واضحة عليها، خصوصاً أن الصين، وهو البلد الذي حقق أبرز نتائج في مكافحة الفقر، لم يستعِن ببرنامج الأمم المتحدة وهو البلد الذي يرتفق فيه وأد الفقر مع نمو معدّلات الفوارق الطبقية. مهما يكن من أمر، تبقى الصين المثال الأبرز للنجاح في وأد الفقر. وعلى جدول أعمال حكومته أن لا يبقى صينيون يعيشون تحت حد الفقر بحلول العام ٢٠٢٠.

ولكن هل تجاوز خط الفقر يعني سلفاً الارتقاء الى مصاف الطبقة الوسطى؟ هذا ما توحي به الأمم المتحدة وبرنامجها لمكافحة الفقر، إذ تمثل على الصين وآسيا بالقول إن عدد المنضمّين الى الطبقات الوسطى في آسيا خلال الفترة الأخيرة بلغ ٥٠٠ مليون إنسان، وإن العدد سوف يتضاعف ثلاثة أضعاف في السنوات السبع المقبلة ليصير العدد الإجمالي للمنضمين الى الطبقات الوسطى ملياراً و ٧٠٠ مليون إنسان في العام ٢٠٢٠. (**نوفيل أبسرفاتور**، ٢٠١٣/٩/١٢) المؤكد أن الأخذ بهذه الفرضية يعني تعيين حدود مفرطة التدني لمداخيل الطبقة الوسطى، كما سنرى لاحقاً!

وينبغي التذكير بأن هذا الإطار المعياري الأممي أورث الباحثين في الوقت ذاته ولفترة طويلة مقولة نقيضة تتخوف من «انهيار الطبقات الوسطى»، بل تجزم الانهيار جزماً، حتى صار الانهيار ترسيمة عالمية يجب العثور عليها في دراسات توزيع الدخل أينما كان.

٣- في تعريف الطبقات

كيف النظر الى اللامساواة؟

تنتمي أشكال التعبير عن الفروقات الاجتماعية المذكورة أعلاه الى منهج واحد هو المنهج الهرمي الذي يرصف الطبقات بما هي فئات دخل نزولاً من قمة ضيقة من الأغنياء الى قاعدة واسعة من الفقراء وما بينهما من متوسطي الحال. المنهج الآخر هو المنهج العلائقي، الذي نطمح الى استخدامه في هذه الدراسة، وهو الذي ينطلق من أنه لا طبقات مجرّدة، مرصوفة بعضها فوق بعض، بل بشر تربطهم علاقات اجتماعية هي المدخل لفهم اللامساواة في ما بينهم. ولعل أفضل تمثيل على هذا المنهج العلاقي حكمة الإمام على بن أبي طالب حين قال «ما حُرِم فقيرٌ إلا بما مُتّع به غني». وعلى عكس المبدأ الهرمي الجامد، فالمنهج العلائقي حركي، صراعي، وقوامه مبدآ السيطرة والاستغلال.

يمكن أخذ تعريف فلاديمير لينين للطبقات نقطة انطلاق للبحث لأنه الأكثر شمولاً للعوامل التي تعرّف الطبقات دون أن تغفل المداخيل أو سلطة القرار: «الطبقات مجموعات كبيرة من البشر تتمايز/تختلف بعضها عن بعض **بالموقع الذي تحتله في** نظام محدد تاريخياً من **الإنتاج الاجتماعي، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج، وبدورها في تنظيم العمل الاجتماعي**، وبالتالي بأحجام **الحصة من الثروة الاجتماعية التي تتصرّف بها** وبوسيلة الاستحواذ على تلك الثروة. إن الطبقات مجموعات من البشر **يمكن لواحدة منها أن تستحوذ على عمل أخرى** نظراً للمواقع المختلفة التي تحتلها في نظام محدد من الاقتصاد الاجتماعي» (ABC، ٢٤-٢٥)

الى هذا التعيين يمكن أن يضاف مفهوم **الحراك الاجتماعي**. فعلى عكس ما ينسب الى الطبقات من أنها تشكيلات جامدة، فإن لها حدوداً مفتوحة نسبياً تسمح للأفراد بعبورها حسب تغيّر أحوالهم الاقتصادية. وهو عبور باتجاهي النزول والصعود. بل إن الحدود عادة ما تكون غائمة وغامضة تورث التصنيف والأبحاث صعوبات كبيرة.

وفي تصنيف الطبقات، ينبغي التمييز مع انطوني غيدنز بين نمط الإنتاج الرأسمالي الصناعي الذي يتميّز بأنه «مجتمع طبقي» حيث الطبقة هي «المبدأ المؤسس/الناظم» للمجتمع، والبلدان الرأسمالية التابعة التي يسمّيها غيدنز «مجتمعات ذات انقسامات طبقية، وحيث لا تكفي الطبقات كمبدأ تنظيمي أوحد للمجتمع وتفسيري أوحد للتراتب بين البشر داخلها». (*Giddens*: ١٩٩٣)

إن تقليد التحليل الطبقي لم يغفل مرة **المراتب**. وهي بحسب موريس غودلييه، ملخّصاً ماركس، «هرمية من الجماعات امتاز أفرادُها ببعض النشاطات المادية أو غير المادية، **أو حُرموا منها**، وفقاً **لانتمائهم بالولادة** الى جماعة محلية قد تمتزج فيها المدينة والريف، والنشاطات الزراعية مع المدينية». وهو تعريف ينطبق على الطوائف والمذاهب اللبنانية دون شك. ولنا عودة الى هذا الموضوع.

من جهته، يشدد ايمانوئيل فالرستين على ما يسمّيه «أثننة تقسيم العمل الرأسمالي»، معتبراً ان سوق العمل الرأسمالي يكون دائما **أفُقيّ الانقسام**، يرتكز على أشكال من الاستغلال قبل رأسمالية. ويستتبع ذلك سلفاً ضرورة عدم خلط أواليات إعادة إنتاج الاقتصادية الرأسمالية بأواليات

إعادة الإنتاج الاجتماعية، أي إعادة إنتاج تلك البنى، أي الأسرة والقبيلة والإثنية والمذهب الديني (المسيّس والمقونن). ينجم عن ذلك ثلاثة مترتبات.

الأول أن التضامن الطبقي يلعب دوره في المجتمعات الرأسمالية التابعة لكنه يتداخل مع أشكال تضامن أخرى عائلية وإثنية ومذهبية وما شابه.

والثاني أن هذه المراتب، أي الجماعات التي ترتبط في ما بينها بعلاقات القرابة والجندر والدين والمذهب والإثنية، ليست مجرد انعكاس للعلاقات الطبقية بل تتقاطع معها، دون أن تتطابق، علماً أنها تبقى محكومة بالبنية الطبقية، في نهاية المطاف، بالمقدار الذي تسيطر فيه

هذه على الوصول الى مختلف الموارد الاجتماعية، أي على الفائض الاجتماعي (*Balibar and Wallerstein*: ١٩٨٨؛ **فالرستين:** ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢١٢-٢٢٠)

الثالث والأهم، أن الاعتراف السياسي والقانوني بالمراتب في مجتمع رأسمالي يعني «السماح للناس بتنظيم أنفسهم في كيانات اجتماعية، وثقافية وسياسية، قادرة على المنافسة مع كيانات أخرى على الاحتياجات والخدمات التي تعتبر ذات قيمة في بيئتهم» (**فالرستين:** ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢١٥)

بناءً عليه، يمكن القول إن المجتمعات المعنية يتم فيها النزاع للاستحواذ على الفائض الاجتماعي بين المراتب والطبقات وداخل كل واحدة من هاتين البُنيتين. من هنا أهمية التركيز على ثنائي **السيطرة والاستغلال** وحسن التمييز بينهما، حيث السيطرة (السياسة) هي القدرة على التحكّم بنشاط الآخرين فيما الاستغلال (الطبقة) هو الاستحواذ على منافع اقتصادية من عمل الآخرين، وبعبارة أخرى: الاستحواذ على الفائض الاجتماعي (*Wood*: ٢٠٠٩، ١٠٧-١٠٩).

الوعي الطبقي

سنتحاشى في حدود هذه الدراسة الخوض في موضوع تعريف الطبقات بناءً على معيار الوعي الطبقي ودرجاته، مع الإشارة الى أهمية النتائج الكاشفة للوعي والايديولوجية الطبقيين التي تضمنتها مقابلات دوبار - نصر في كتابهما الكلاسيكي.

يمكن الاكتفاء بالإشارة الى ردّ فالرستين على مقولة فيبر القائلة إن الوعي الطبقي يتجلّى أكثر ما يتجلّى عندما يحصل تغيير تقني أو تحوّل اجتماعي. يخطّئ فالرستين مقولة فيبر فيقول: «يحتل الوعي الطبقي المقدمة في ظرف أكثر ندرة من ذلك: أي في وضع «ثوري» عندما يكون الوعي الطبقي التعبير الايديولوجي عن الحالة الثورية والدعامة الايديولوجية لها في آن معا.» (**فالرستين:** ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢١٨). على أنه يمكن أخذ أطروحة فيبر وردّ فالرستين على محمل آخر وهو القول إن الطبقات كائنات تظهر الى السطح في ظروف معينة وفي غمرة الممارسات والصراعات المهمة.

ومن جهة ثانية، فما يتجلّى باستمرار في التجربة التاريخية هو حقيقة أن الطبقات الحاكمة والمالكة والمسيطرة والمستغلّة هي الأشد وعياً طبقياً من الطبقات الأخرى.

٤- العلاقة بين الطائفي والطبقي

في العام ١٩٧٤، كتب كلود دوبار مساهمة بالفرنسية بعنوان «البنية الطائفية والطبقات الاجتماعية في لبنان» (**دوبار:** ١٩٧٤، ٣٠١-٣٢٨) عرض فيها نتائج الأبحاث التي أجراها منذ سنوات مع زميله سليم نصر والتي صدرت العام ١٩٧٦ بعنوان «الطبقات الاجتماعية في لبنان» (**نصر ودوبار:** ١٩٨٢).

يتعرّض دوبار في المقالة الى الإشكالية النظرية عن العلاقة بين الطوائف والطبقات. وإذ يستبعد كل تحليل يختزل ميكانيكياً كل الظواهر الاجتماعية الى الصراع بين الطبقات، يقول بوجوب الاعتراف بالوجود المتزامن في البنية الاجتماعية اللبنانية لبُنيتين، بنية **سياسية - طوائفية**، يعرّفها على أنها «مجموع المواقع والعلاقات **الرمزية** التي توحّد الجماعات الاثنية الدينية المختلفة (خصوصاً المسيحيين والمسلمين) وبُنية **طبقية** تتكوّن من المواقع والعلاقات **الاجتماعية** الناجمة عن نظام اقتصادي معيّن.

بناءً عليه، يدعو الكاتب الى قطيعة مزدوجة: قطيعة مع المثالية الثقافوية التي تنكر كل فاعلية للقاعدة الاجتماعية، وقطيعة مع المادية الميكانيكية التي تنكر كل استقلال لـ«العلاقات الاجتماعية التقليدية» (**دوبار:** ١٩٧٤، ٣١٢) هكذا يعيّن دوبار منهجه (المشترك مع نصر) على أنه البحث عن الكيفية التي تمكّن هذه البنية من العلاقات الاقتصادية، في تحديدها الممارسات الاجتماعية للأفراد، من أن تعدّل من بنية العلاقات الرمزية التي تنتظم أولاً وفق منطق طائفي لا يمكن اختزاله الى علاقات اقتصادية فعلية» (**دوبار:** ١٩٧٤، ٣١٣)

لقد أبانت العيّنة التي درسها نصر ودوبار مدى التقاطع بين التمييز (والامتياز) الطائفي والتمييز (والامتياز) الاجتماعي الطبقي. فقد شكّل المسيحيون، والموارنة خصوصاً، أكثرية في الطبقات العليا والمتوسطة، فيما شكّل المسلمون، وخصوصا الشيعة، الأكثرية في الطبقات الشعبية المدينية منها والريفية. وشددت الدراسة على التفاوت في فرص التعليم بما هي أبرز مظاهر التمييز الطوائفي - الاجتماعي حيث إن ٦٠٪ من المسلمين في العيّنة لم يتمّوا المرحلة الابتدائية، فيما النسبة لا تتعدى الـ ٢٨٪ عند المسيحيين. وعكساً، في حين أتمّ ٣٤٪ من المسيحيين المرحلة الثانوية فإن ١٥٪ فقط من المسلمين كان قد أتمّها. (**دوبار:** ١٩٧٤، ٣١٩-٣٢٤) على أن هذه الفروقات في الامتياز التعليمي - الاجتماعي لا تقتصر على التفاوت بين المسيحيين والمسلمين بما هما جماعتان طائفيتان، ذلك أن التفاوت الإسلامي - المسيحي في فرص التعليم قائم ضمن الطبقات الوسطى بين مسلمين ومسيحيين أيضاً.

بعد الشغل على مقاييس آخرين يقسمان الطبقات على أساس طائفي - المواقف المتباينة من العروبة ومن النظرة الى المسألتين الطائفية والطبقية - يخلص دوبار الى «أن الانقطاع الظاهر بين الحيز السياسي والحيز الاقتصادي في تشغيل المجتمع اللبناني ناتج من تمفصل مزدوج: تمفصل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية على الانتماءات الطوائفية من جهة، وتمفصل العلاقات الطوائفية على المؤسسات السياسية من جهة أخرى. إن البنية الطوائفية تشكل إذاً مستوى وسيطاً بين الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والوقائع السياسية، مستوى قد يفيد بما هو حاجز أمام الترجمة السياسية للمطالب الاقتصادية قدر ما هو حافز مضخّم لها (...) وهكذا فإن الذين يراكمون الاستغلال الاقتصادي مع الحرمان الطوائفي، يتمكنون من إدراك الجذور السياسية للاستغلال والحرمان، فـ«يتعزز [الشعور بـ] الحرمان الاقتصادي مع مطالب «المشاركة الطوائفية»». (**دوبار:** ١٩٧٤، ٣٢٧-٣٢٨)

على أن هذا الانفصام في حياة اللبنانيين الاجتماعية على أساس «ازدواجي» لا يسمح للوعي الاجتماعي المتذرر بأن يخلي المجال أمام وعي سياسي مستقل. وهذا ما يفسّر «تماسك الطبقات القائدة في ما يتعدى الحيّز الطوائفي وتذرّر الطبقات الشعبية في ما دون الحيّز السياسي - الطوائفي». ويخلص دوبار الى خلاصة غامضة تقول «إن مكان الطوائفية في الوعي الاجتماعي يمثّل إذاً وأخيراً مؤشراً جيّداً عن أشكال التضامن الطبقية» (**دوبار:** ١٩٧٤، ٣٢٨)

بُنيتان

الميزة الأكبر لمساهمة دوبار - نصر أنها تعترف بوجود بُنيتين في المجتمع اللبناني: بنية طبقية وبنية طائفية، مع أنها مضطربة في تعيينها العلاقة بين السياسي والاقتصادي وبين الطائفي والطبقي. فدوبار لا يزال يحيل الطوائف الى حيّز السياسة والرمز والوعي. والطبقات الى الحيز الاقتصادي. وهذا هو ترجيع للفكرة الطاغية عند اليسار والحركة الوطنية في السبعينيات التي أحالت الطائفية الى عالم الايديولوجية (بما هي «وعي زائف») أو حَصَرتها في «البناء الفوقي شبه الإقطاعي» مع التأكيد على أن «التناقض الرئيسي»، المفجّر للحرب الأهلية، هو ذاك بين التطور الاقتصادي للبنية التحتية وتخلّف البنية الفوقية (الإقطاعية، الطائفية، الخ.).

يروي دوبار - نصر هذه الثنائية على طريقتهما حين يشددان على أن «الانقطاع الظاهر بين الحيز السياسي والحيز الاقتصادي في تشغيل المجتمع اللبناني ناتج من تمفصل مزدوج: «تمفصل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية على الانتماءات الطوائفية، من جهة، وتمفصل العلاقات الطوائفية على المؤسسات السياسية من جهة أخرى». حقيقة الأمر أن هذا التمفصل المزدوج لا يزال يقف على قدم واحدة لأنه يغفل تمفصل العلاقات الطبقية على السلطة والمؤسسات السياسية والدولة.

فلنتدرّج في استكشاف علاقات التمفصل المزدوجة هذه.

الطائفية والدين

لا يمكن فصل الطوائف عن الدين بحجة أنها مؤسسات سياسية أو من قبيل تبرئة الديانات من أقوال وأفعال أبناء الطوائف، على اعتبارها نقيضاً لـ«روح» الـديان التي يُفترَض أنها منفتحة، سمحة، قائمة على الحب ونابذة للعنف. ليس لأن هذا التمييز ليس قائماً، بل لسبب آخر هو أن المبدأ التعريفي والتمييزي لمذهب أو طائفة، هو تعريف الجماعة المعنية بالمبدأ الأول الذي يبرر وجودها المستقل والمتمايز ليس فقط عن سائر الديانات والمذاهب بل عن سائر الجماعات (الإثنيات، القبائل، الأسر، الجندر، الخ.) وهو انتماؤها الى ديانة مشتركة أو الى مذهب مشترك في تلك الديانة. في أقل تقدير، يمكن القول إن الطائفة «جماعة ذات تخوم دينية»، حسب تعبير مكسيم رودنسون الحاذق. وهي تخوم محروسة بالتحريمات الانثروبولوجية التي تمنع الانتقال من ديانة الى اخرى ومن مذهب الى آخر ومن الزيجات المختلطة.

كيانات مركّبة

وثمة مقولة أخرى تعيّن الطوائف بما هي كيانات «مركّبة» constructed أو «متخيّلة»، استلهاماً لكتاب بنديكت أندرسن عن القومية بعنوان «الجماعات المتخيلة» (**اندرسن**، ١٩٩١) وأحياناً كثيرة لا يتعدّى الاستلهام حدود العنوان. لنشدّد على أن ما عناه اندرسن بالجماعة «المتخيلة»، ليس انتماءها الى عالم ذهني أو خيالي، بل حقيقة أنه يستحيل على أفرادها أن يعرفوا بعضهم بعضاً واحداً واحداً مع أنهم يعتقدون أنهم يتشاركون في حياة جماعية مشتركة. والتمييز عند اندرسن هو بين جماعة عضوية، نموذجها القرية، وجماعة متخيّلة. ثم إن اندرسن يعتبر أن «التخيّل» الكامن في نشوء القوميات وتكوّنها رابط مادي جداً ينسبه الى «رأسمالية الطِباعة»، أي مرحلة معينة من تطور الرأسمالية سمحت بالانتشار السريع للكلمة المطبوعة قياساً الى المخطوطة أو الشفهية سابقاً.

الطوائف كائنات مجتمعية حقيقية، وإن يكن بالإمكان تطبيق مقولة «التخيّل» عليها مثلما هي عند اندرسون. المؤكد أنها ليست جواهر فوق التاريخ ولا هي تملك استمرارية تاريخية. إنها تتركب وتنفك، تتوحد وتنقسم، تتعاظم أهميتها في الحياة المجتمعية أو تتضاءل، حسب عوامل لا يلقى معظمها تفسيره داخل الطائفة بل خارجها.

من جهة أخرى، لا إمكانية لعملية الـ«تركيب» لمذهب أو طائفة أن تتم، إذا لم يكن أفراد الجماعة المقصودة يفترضون أن لحمة التركيب هي المعتقد الديني أو التشيّع المذهبي. لذا فتشبيه الطوائف بالقبائل قياساً الى العصب الذي يشدّ الجماعتين (**صليبي**: ١٩٨٨) لا يتعدّى التشبيه. صحيح أن البنيتين القبلية والطائفية تلتقيان على أن الانتماء اليهما ليس طوعياً بل هو بالولادة. وصحيح أن الطوائف يمكنها أن **تستعير العصب القبلي** - على سبيل الاستعارة - لتشدّ عصبها وتحقق لحمتها. لكن مبدأ وحدة الجماعة الطائفية يختلف عن مبدأ وحدة الجماعة الأخرى. فعصب القبيلة هو رابطة الدم والنسب المشترك، وربما الحِمى المشترك، فيما عصب الجماعة المذهبية أو الطائفية لا يمكن أن يكون إلا الهوية الدينية أو المذهبية التي ينتمي اليها المرء بالولادة. علماً أننا نتذكر أن التركيب لا يكون هنا دون قيادة أو رئاسة أو غلبة، على ما يذكّرنا ابن خلدون.

رواسب تخلّف؟

بناءً عليه، لا معنى لاعتبار الطوائف رواسب تخلّف في بنية حديثة أو رواسب قبل رأسمالية (قبلية، عشائرية، إقطاعية، الخ) في بنية رأسمالية، مع ما يستتبعه ذلك من تصوّر أن تطور الرأسمالية ذاتها كفيل بكنسها عن قعر المجتمع وسطحه. إن الطوائف، في المجتمع الرأسمالي الذي نتحدث عنه، مراتب مجتمعية قائمة بذاتها. صحيح أنها في الأصل عناصر وأجزاء من بنى وعلاقات إنتاج قبل رأسمالية، إلا أنها انخرطت في الرأسمالية، وترسملت وتعولمت، وباتت تؤدي فيها أدواراً محددة لا علاقة واضحة لها بالقياس الى وظائفها السابقة. وإن إعادة الطوائف والطوائفية الى تاريخها اللاهوتي لن يجدي نفعاً هو أيضاً في فهم الكثير عنها من حيث فاعليتها وأدوارها السياسية والاجتماعية والتعبوية في لبنان الحديث.

السياسي والاقتصادي

ينفي مهدي عامل الصفة (الحدود) الدينية/المذهبية عن الطائفية. تشير الطوائف عنده الى السياسة وحسب، وتعرَّف بوظيفتها السياسية. والحيّز الطائفي إن هو إلا علاقة سياسية لا وجود لها إلا في الدولة وخلال الدولة (**عامل**: ١٩٨٦، ٣٠). والغريب في الأمر أن مهدي كان يؤكد على هذه المقولة في فترة تفككت فيها الدولة واستولت الزعامات الطائفية كل منها على «أرضها» و«شعبها». ولا يكتفي مهدي بإتمام القطيعة بين الديني، من جهة، والطائفي، من جهة أخرى، وإنما يصرم أي صلة بين السياسي والاقتصادي وبين الدولة والمجتمع.

يؤكد أن المسألة الطائفية مسألة سياسية وليست مسألة اقتصادية. (**عامل**: ١٩٨٦، ١٥٢). فلا وجود للطوائف في الصعيد الاقتصادي حيث البشر يعرّفون بانتماءاتهم الطبقية وحدها. ولا أهمية للتركيب الطائفي للبرجوازية والطبقة العاملة حتى لو كان أفراد هذه وتلك ينتمون بنسبة ٨٠ في المئة الى طائفة واحدة. ومع ذلك، فالعلاقة الوحيدة الممكنة بين السياسي والاقتصادي، وبين الطوائف والطبقات، في نظر مهدي، هي «علاقة تمفصل بين مستويين منفصلين» (أنظر: مهدي عامل، **الطريق**، العدد ٦، كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، المجلد ٣٧، ص ٦٣-٦٤). لا يفصّل مهدي في معنى عملية التمفصل تلك، وما إذا كان انفصال المستويين يشتمل على التأثير المتبادل بينهما أم لا.

ولكن ما يفصّل فيه مهدي عامل هو الطابع الوظيفي للحيّز الطائفي في خدمة الحيّز الطبقي حيث الطائفي هو «الشكل التاريخي المميَّز للنظام السياسي الذي به تمارس البرجوازية سيطرتها الطبقية» فتمنع الطبقة العاملة من أن تتكوّن بما هي «جماهير»، أي بما هي «قوة سياسية مستقلة». ذلك أن الطائفة، في عين مهدي، ليست «كياناً» ولا «جوهراً» ولا هي «شيء» وإنما هي «علاقة سياسية». (**عامل**، ١٩٨٦، ص ٢٥٥-٢٥٧). إن التعريف ليس هو مشكلة بذاته. المشكلة هو أنه يحتاج الى تفسير لأنه يثير سؤالين لا جواب لمهدي عنهما: ما الذي يسمح للبرجوازية من أن تمارس دور الاستتباع؟ وما الذي يلزم الجماهير العمالية بهذه العلاقة ويمنعها من أن تتحرر وتتكوّن في قوة سياسية مستقلّة؟ ليس لدينا عند مهدي غير تفسير السياسة، بعد الجهد،... بالسياسة. ولسنا نستطيع حتى الحديث عن الطائفية بما هي ايديولوجيا في عملية الاستتباع هذه لأن مهدي اختزلها بما هي علاقة سياسية، في خدمة السيطرة الطبقية.

دولة برجوازية أم طائفية؟

بناءً على هذا النظرة الى الطائفية، يعملنا مهدي عامل أن «التناقض المأزقي» الذي تعاني منه البرجوازية سببه الظاهرة الطائفية. فمع أن هذه الأخيرة هي الشرط الأساس لوجود دولتها - دولة البرجوازية اللبنانية - فإنها تشكّل العقبة الأساس أمام بناء تلك الدولة بما هي دولة برجوازية. ولكي لا تتحول هذه المقولة الى لغز عصيّ عن الحل، لا بد من التذكير بأن مهدي عامل يميّز بين شكلين اثنين للدول البرجوازية، شكل طائفي وشكل لاطائفي. وهذا الأخير إن هو إلا «شكل» الدولة البرجوازية كما تطورت في أوروبا، أي الدولة العلمانية، وهو الشكل المدعو الى أن يلعب دور النموذج بالنسبة للدولة اللبنانية. بعبارة أخرى، تدور المسألة كلها مدار نجاح أو عدم نجاح الدولة البرجوازية اللبنانية في أن تتخلّص من «شكلها» الطائفي لتتلبّس شكلاً آخر، هو الشكل اللاطائفي - بما هي دولة علمانية فتحقق بذلك برجوازيتها.

الغريب في الأمر أن دعوة البرجوازية الى أن تخلع لبوسها الطائفي يوازي دعوتها الى الانتحار ما دام مهدي عامل نفسه قد عيّن للطائفية بما علاقة سياسية في خدمة البرجوازية وظيفتها ربط الطبقة العاملة بالبرجوازية بعلاقة تبعية.

فلنكمل. إن أي دولة تستطيع في التجربة التاريخية والعملية أن تكون برجوازية دون أن تكون بالضرورة علمانية. والدولة، أي دولة، تستطيع أن تكون علمانية دون أن تكون بالضرورة برجوازية. مثلاً: الدولة في الاتحاد السوفياتي السابق كانت علمانية، بل ملحدة، دون أن تحكمها طبقة برجوازية مالكة لوسائل الإنتاج وقابلة لتوارثها.

والسؤال الآن وقد غادرنا مهدي قبل أن يكتمل العصر النيوليبرالي: هل من تعارض حقاً، والى الحد «المأزقي»، بين النيوليرالية والطائفية؟ لا يرى جورج قرم تناقضاً مأزقياً البتة بل ينفي التعارض، وله أسباب: النيوليبرالية تعادي دولة الرعاية، الساعية الى تكافؤ الفرص بين المواطنين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وايديولويجيا العولمة النيوليبرالية تتعايش جيداً مع الايديولوجيات الانتمائية التي تعطي الأولوية للهويات وتشدد على «الحق في الاختلاف» وتحِلّ هذا الحق محل الحق الجمهوري في المساواة. (**قرم**: ٢٠٠٣)

حقيقة الأمر أن رؤية مهدي عامل لأزمة الدولة البرجوازية اللبنانية تعبير أكثر تطلباً من الناحية النظرية لمقولة درجت عند اليسار اللبناني عن التناقض بين البنية التحتية الرأسمالية والبناء الفوقي شبه - الإقطاعي والطائفي، كما أسلفنا. وهي نظرة غلبت على مشروع الإصلاح الديمقراطي الذي أعلنته الحركة الوطنية اللبنانية في صيف ١٩٧٥. وقد دفع مهدي هذا التناقض الى حد المأزق. وما لم يتم تصوّره في الحالتين هو إمكان التعايش بين البرجوازية ونظامها الطائفي. وبمعنى آخر إنه يتعيّن التفتيش عن مكامن التناقض في النظام الطوائفي والبرجوازي في مواقع أخرى.

مهما يكن، فإن مقولة التناقض في الدولة اللبنانية بين طابعها البرجوازي وطابعها الطائفي فرضت على مهدي عامل تمزقاً مستمراً بين ضرورات الاتساق النظري والرغبة في التغيير الثوري. فحيناً تجده يحثّ البرجوازية على بناء دولتها البرجوازية اللاطائفية/العلمانية وفق النموذج البرجوازي الغربي، وحيناً آخر تجده يتوقع سقوط البرجوازية مع سقوط نظامها السياسي الطائفي الذي سوف تطيحه «الأزمة المأزقية» التي تفجّرت بسببها الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

في الحصيلة، نحن أمام طبقتين تبدوان عند مهدي عامل شاردتين عن موقعهما وسلوكهما الطبقي المفترَض: برجوازية ذاهلة عن مهمتها التاريخية في بناء دولة غير طائفية، أي برجوازية؛ وطبقات عاملة حبيسة علاقة استتباع سياسية طائفية، عاجزة عن وعي ضرورة التحرر منها والتكوّن في طبقة مستقلة.

وإننا نتحاشى هنا استخدام مفردة «مصلحة» تحديداً لأن كل محاجة مهدي تتم على مستوى الوعي وتستبعد المصالح المادية للطبقتين المعنيتين. فيبدو الجواب على هذا الذهول المزدوج لدى الطبقتين الرئيستين في المجتمع (في عرف مهدي) هو: التوعية والمزيد من التوعية والتوعية دوماً.

فكيف يمكن لدور التوعية أن يفعل فعله بلا أي قاعدة مادية يتأسس عليها؟ كيف للوعي/الأفكار أن تتجذّر في الناس بلا أرض تتمدّد فيها الجذور؟ ثم ماذا لو أن المسألة برمّتها ليست مسألة وعي؟ لقد استخدمنا مفردة «الذهول» لأن افتراض مهدي هو أن هذه الجماعة وتلك ليست تدري ما هي فاعلة ولا هي واعية عواقب فعلتها، على طريقة القول المنسوب الى السيد المسيح: «ابتِ، أبتِ، اغفر لهم فهم لا يعرفون ماذا يفعلون؟» فماذا لو أننا استعرنا السؤال المؤرِق الذي أثاره سلافوي جيجك: ماذا لو كانوا **يعرفون ماذا يفعلون**؟ ويستهترون بالنتائج ما دامت نتائج آنية، أو مؤمَلة؟ وطرحنا السؤال الذي يستتبعه ذلك: ماذا إذا كانت المسألة مسألة فعل لا وعي؟ (*Zizek*: ٢٠١٢)

يمكن أن نكتفي بطرح مثل هذه الأسئلة المزعجة لنقول إننا نحاول تقديم نظرة أخرى الى موضوع العلاقة بين الطائفة والطبقة تأخد بالاعتبار الاتجاهات الآتية:

أولاً، إن البنية الطائفية تخترق كل مناحي الحياة المجتمعية وتتدخل في الاقتصاد والاجتماع والثقافة قدر تدخلها في السياسة والرمز والايديولوجيا.

ثانياً، إن الطوائف لا تختزل المجال السياسي. فهذا المجال هو أيضاً وخصوصاً مجال السلطة الطبقية.

ثالثاً، إن الطوائف والطبقات في المجتمع اللبناني جماعتان تتنازعان على الاستحواذ على الفائض الاجتماعي وتخوضان نزاعاتهما على صعيدي المجتمع والسلطة معاً. ومع ذلك فالعلاقة الطبقة والطائفة ليست علاقة تطابق بقدر ما هي علاقة توزيع عمل وتقاطع وفعل متبادل.

٥- في تفاوت الأصول والتطور المتفاوت

نشأت المسألة الطائفية اللبنانية تاريخياً من التفاوت في ارتباط الجماعتين الدرزية والمارونية (أو المسيحية عموماً) بمواقع سياسية واقتصادية - اجتماعية مختلفة بل متناقضة في بنية النظام المقاطعجي في جبل لبنان في مراحله الأخيرة. كان **الخاصة** من حكام جبل لبنان ينتمون الى الأسر المقاطعجية الدرزية (خلا أسرتين أو ثلاث من الموارنة) و**العامة** - على اختلاف مهنهم ومستوى معيشتهم من تجار ومرابين وحرفيين وفلاحين وعمال - كانوا من المسيحيين في أكثريتهم. وقد تغذى التفاوت بين هاتين المرتبتين المميزتين للتشكيلة الاجتماعية العثمانية، من ارتباط فئات من الجماعة المسيحية المبكر بالاختراق الرأسمالي للساحل وجبل لبنان من خلال اقتصاد الحرير، ومن أسبقية في تحصيل العلم من خلال المدارس الدينية الأهلية (التي تقرر إنشاؤها في مجمع اللويزة ١٧٣٦) ومدارس الإرساليات الأجنبية. أفضتْ حرب ١٨٦٠ الأهلية، وقبلها عامية كسروان، الى نتيجة متفارقة: انتصرت خلالها الجماعة الدرزية عسكرياً لكنها سارت الى الانحدار مع تفكك النظام المقاطعجي الذي ترأسه زعماؤها. وانهزم المسيحيون عسكرياً، لكنهم نجحوا في أن يحوزوا لوناً من الحكم الذاتي في جبل لبنان، حيث يشكلون أكثريته السكانية. وتكرّست هذه النتيجة في قيام متصرفية جبل لبنان (١٨٦١-١٩١٥) يحكمها مجلس إدارة منتخب على درجتين تتوزع مقاعده الاثني عشر على الطوائف الستّ الرئيسة بأكثرية مسيحية.

وما لبث التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتفاوت للطوائف أن عبّر عن نفسه بجملة من الامتيازات المارونية - المسيحية والحرمانات لسائر الطوائف:

- الأفضليات في الموقع من السلطة السياسية والعسكرية. من خلال السلطات شبه المطلقة لرئيس الجمهورية وإشرافه المباشر على قائد الجيش ومدراء قوى الأمن الداخلي والاستخبارات والمالية وحاكم مصرف لبنان ووزير الدفاع.

- الأسبقية الاقتصادية للمسيحيين عموماً في القطاع الأكثر إدراراً للربح في الاقتصاد - الخدمات والتجارة والمال - وفي امتلاك المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والسياحية.

- الأسبقية الثقافية التي تغذّت من مئتي سنة من الانفتاح على أوروبا. والأسبقية التعليمية التي أفادت من الدور المبكر للإرساليات الأجنبية في التعليم والإهمال المبكر للتعليم الرسمي.

- التفاوت في النمو بين المركز والأطراف ومعدّلات نمو المناطق وفي حصتها من التنمية والموارد وخدمات الدولة والعِلم والصحة، إضافة الى التفاوت في توزيع الثروة.

٦- الطوائف والطبقات جزء من منظومة سيطرة واستغلال

الاعتراف بوجود بنيتين طائفية وطبقية في المجتمع اللبناني لا معنى له إلا اذا تكامل مع الاعتراف بأن النظام الطائفي هو **جزء من منظومة السيطرة في المجتمع اللبناني**. وهذا ما يقصَر عنه دوبار ونصر. ذلك أن علاقة أبناء الجماعة الطائفية بالطائفة ومؤسساتها وزعامتها ليست مجرد علاقة طوعية، بل تنطوي على مقدار من القسر والإلزام المؤسساتي والقانوني. فالنظام اللبناني يعرّف الحقوق السياسة والاجتماعية والتعليمية للفرد بما هي حقوق يكتسبها بما هو عضو في جماعة مذهبية - طائفة لا هوية عملياً له سواها. وهي حقوق توازي حصصَ مذهبه أو طائفته من تلك الحقوق. وهي حقوق قد تؤمّن له مبدئياً ونظرياً مثل تلك الحصص إلا أنها تحرمه بما يتعدّاها مما قد يكتسبه بناءً على كفاءاته وخبرته ومهاراته ومؤهلاته العلمية. ويجب التأكيد على أنه في فترة بعد الحرب، تعزز التحكّم والضبط اللذان تمارسهما زعامة الجماعة المذهبية أو الطائفية على أعضائها بدل أن تضعف. ويعود ذلك بالدرجة الأولى الى إطباق وحدانيات أو ثنائيات قيادية على الطوائف الست الرئيسة في البلد رفعت من درجة الضبط والتحكم للقيادة المذهبية والطائفية على الأفراد والمزيد من حرية التصرّف التي تتخدها هذه القيادات في تمثيل الجماعات والنطق باسمها وإلزامها بسياسات ومواجهات بما فيها المواجهات العنفية.

هذا من جهة القسر. ومن جهة أخرى، يرتفع في الآن ذاته منسوب الطواعية الذي تحققه التعبئة الايديولوجية والدينية والمذهبية للقيادات والمؤسسات المذهبية والطائفية لأفرادها. لذا وجب إيلاء الولاء الطائفي/المذهبي ما يستحقه من أدوار في تنظيم الطواعية لدى أبناء المذهب والطائفة، قدر أهميته في تنظيم القسر والسيطرة عليهم.

والموضوعة الرئيسة هنا هي الانطلاق من أن السياسة هي ميدان الصراع للاستحواذ على الفائض الاجتماعي تخوضة الجماعات (الاثنية، المناطقية، الطائفية، القبلية، الخ) والطبقات الاجتماعية في آن معاً. وهو صراع يدور في الدولة كما في المجتمع. وهذا هو معنى الاعتراف بأن البنية المجتمعية اللبنانية تتضمن بنية طبقية وبنية طائفية.

٧- دور الطوائف في البنية الطبقية

تشتغل الطوائف في الفجوات والثغرات التي لا تدخلها الطبقات. نعني أن ميدانها الأثير هو العمالة والتوظيف، وقسمة العمل، والفوارق بين المدينة والريف، وبين المركز والأطراف، وبين العمل الذهني والعمل اليدوي، كما أنها تتحكم بديناميات الارتقاء الوظيفي والاجتماعي، الخ. والجامع بين فعل الطوائف في هذه كلها هو معاندتها قواعد السوق حيث تضمن للبعض حصصاً في سوق العمل تمنع الاستئثار أو تحمي مواقعه حسب مكان كل طائفة في الهرمية الاجتماعية. وفي كل الأحوال، **تتبدى الفروقات الطوائفية هنا بما هي امتيازات وحرمانات تعليمية ومناطقية ووظائفية واجتماعية صغيرة ضمن الفروقات الطبقية الكبيرة.**

تتدخل الطوائف في سوق العمل من خلال القيود والتعديلات على قوانين السوق التي تفرضها الحصص الطوائفية في التشغيل وفي الارتقاء في وظائف الدولة والقطاع العام. وقد انتقلت المحاصصة الطائفية/المذهبية من الوظيفة الحكومية ببطء ولكن بثقة حتى باتت تقليداً شائعاً في القطاع الخاص. يتبدى ذلك في الأولوية أو الأفضلية في التشغيل التي يمنحها رب عمل أو مؤسسة اقتصادية لأبناء المِلّة، أو في منح هؤلاء مراكز القرار والتحكّم في المؤسسة المعنية. وينتج من ذلك التمييز في التشغيل وفي مستوى الأجور والرواتب والرتب وفرص الارتقاء وامتلاك سلطة القرار وغيرها. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فإن توزيع المواقع والمسؤوليات على أساس طائفي أو مذهبي داخل المؤسسة قد يكون لأغراض فرض توازنات قوى بين العاملين من أبناء المذاهب والطوائف المختلفة لمصلحة ضبط قوة العمل عن طريق توظيف الوكلاء من مذهب معيّن أو من انتماء سياسي معيّن. فخلال الحرب الأهلية، كانت مؤسسات عديدة تتكل على الميليشيات بما هي وكلاء تشغيل وعناصر ضبط للعمال في أماكن العمل.

وللطوائف دورها في الترقي الاجتماعي. تتدخل هنا عوامل عديدة، منها التوزيع المتفاوت لتحصيل رأس المال الثقافي بين تعليم خاص/ وتعليم رسمي في كل المراحل؛ ونسب التسرّب المتفاوتة في مراحل التعليم؛ وتفاوت فرص التعلّم في الخارج (والفوارق بين بلدان الدراسة والتخصص في الخارج: رومانيا «الاشتراكية» في مقابل الولايات المتحدة الأميركية مثلاً).

وفي كل الأحوال، يدير **النظام الطائفي لعبة النزاعات على الريوع في الدولة ومن خلالها والصراعات على توزيع خدمات الدولة وتعهداتها وعقودها**، وتعيين حصة المناطق المختلفة من الموازنة العامة. وهو صراع يشمل أيضاً توازع تعهدات الدولة وعقودها واقتسام الريوع المختلفة بين الكتل والتحالفات الطائفية المعنية. ونسمّيها لعبة لأن النزاعات لن تلبث أن تنتهي في تسويات وشراكات ترضي الأطراف المتنازعة بحسب موازين القوى بينها.

ولعل أكبر مبارزة تتعلق بالنزاع الشهير على الاستحواذ على الفائض بين رئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، في ولايته الثانية، الذي دار مدار خصخصة الهاتف الخلوي. فالأول يصرّ على ملكية الخلوي من قبل الدولة والثاني على خصخصته. الأول: الاستحواذ من خلال الدولة/ الثاني الاستحواذ من خلال السوق. وقد فاز الرئيس لحود في هذه المبارزة.

في زمن أقرب، لا يزال السجال على أشده بين التيار الوطني الحر وحركة أمل - وهما حلفاء في تكتل ٨ آذار - على تثبيت مياومي شركة الكهرباء حيث يرفض الوزير، جبران باسيل، التثبيت على اعتبار أن أكثرية المياومين هم من الشيعة المحشوين حشوًا في شركة الكهرباء بفضل النفوذ السياسي للرئيس نبيه بري، علماً أنه يمكن الاستغناء عن العديد منهم إذا كان المطلوب تخفيض خسائر الشركة. ومن جهة ثانية، انتهت المنافسة بين كتلتي ٨ آذار و ١٤ آذار، وتحديداً بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحرّ على عمولات عقد استقدام بواخر تركية لسدّ النقص في الكهرباء خلال صيف ٢٠١٣ بأن تشارَكَ وزيرُ الطاقة من التيار الوطني الحر مع نقيب سابق للمهندسين ينتمي الى تيار المستقبل، وعلى علاقة اقتصادية بفؤاد السنيورة، لتولي الوساطة معاً في صفقة استئجار باخرتين تركيتين لسدّ ذاك النقص. لم تصل إحدى الباخرتين في الوقت المحدد ولم يأتِ الإنتاج مستوفياً الشروط المتفق عليها، غير أن الطرفين السياسيين والمتخاصمين سياسياً تعاونا للتستير على ثغرات الصفقة المشتركة وعرقلة التحقيق في مخالفات الشركة التركية للعقد الموقّع مع الدولة اللبنانية وتهريب المساءلة والعقوبات. وفي السياق ذاته، فلعل المثال الأبرز للتسابق على اقتسام الريوع وتوزعها من خلال الكتل المذهبية الطوائفية هو ما يجري في الآونة الأخيرة من منافسة وتسابق داخل تحالف ٨ آذار ذاته بين حركة أمل والتيار الوطني الحر على طريقة تقسيم المربّعات البحرية لتلزيم التنقيب عن النفط والغاز على الساحل اللبناني، وعلى شروط التلزيم وأولوياته ما يخفي أيضا تبايناً بالمصالح والشركات التي يمثلها كل طرف من فريق ٨ آذار ذاته.

بهذا المعنى، فالطوائف والمذاهب تلعب في العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية دور قنوات لتعديل البنية الطبقية من خلال عمليتين: دور الطوائف في السلطة السياسة بما هي ميدان إنتاج مصالح اقتصادية جديدة أو الدفاع عن مصالح موجودة أو تنميتها. هذا من جهة. ومن جهة ثانية، الحراك الاجتماعي التصاعدي الناجم عن خدمات الجماعات الطائفية والمذهبية من خارج مؤسسات الدولة: التعليم، الاستشفاء، الإحسان، الخدمات الاجتماعية والصحية، توزيع المال السياسي، الخ.

السياسة هي حيّز الطبقات قدر ما هي حيز الطوائف بل هي حيّز الطبقات بامتياز. أي أن إعادة إنتاج التمييز والاستغلال الطبقيين، والبنية الطبقية للمجتمع اللبناني برمّته، تعتمد بالدرجة الأولى على الانتماء الاجتماعي للممسكين بالسلطة السياسية واندماجهم وتماهيهم المتزايد بعد الحرب بالطبقة المسيطرة اقتصادياً وتوجيههم السياسات والقرارات في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي.

بعبارة أخرى، تشكل الدولة المجال الذي فيه يعاد إنتاج المحاصصات الطوائفية - المذهبية بالاتكال على العصب الطائفي والمذهبي، بما تتضمنه من تسويات، مثلما يُعاد فيه إنتاج البنية الطبقية، بما يتضمّن ذلك من تعديلات أيضا عليها، بالاعتماد على وزن الطبقات ذاتها وعلى الطبيعة السياسية للسلطة.

٨- دور الحراك الطبقي في توازنات الطوائف وزعامتها

لا يكتفي الخطاب الطوائفي بتفسير كل حدث وكل ظاهرة بالعامل الطوائفي وحده، لكنه يفسّر أيضاً ما يجري داخل الطوائف وما بين الطوائف بالعامل الطوائفي أو بالطائفية. ولما كان السائد أن الطوائف هي نصاب السياسة، يفسّر الخطابُ الطوائفي السياسيةَ بالسياسة، وهو بذلك كمن يفسّر الماء، بعد الجهد، بالماء. أما مدرسة أخرى من التفسير فتفسّر التحولات في العلاقات والتحالفات بين الطوائف والمذاهب، والتحولات داخل كل واحدة منها، بالعودة فقط الى التبعيات والتحالفات الخارجية، الإقليمية منها والدولية، التي تلجأ اليها الطوائف لتستقوي بها على خصومها. الاستعانة بالعامل الخارجي في الصراعات المحلية حقيقي وفاعل لكنه ليس يختزل التفسير ولا هو يطغى على سائر العوامل.

يستحيل علينا أن نفهم التوازنات والتحولات بل الانقلابات في علاقات القوة بين الطوائف والمذاهب بالعودة الى الطوائف والمذاهب وحدها، دون إدخال فعل المسارات الاجتماعية الداخلية في هذه التوازنات والتحولات. والأحرى أن التحولات الديمغرافية والحراكات الاجتماعية والطبقية صاحبة الأثر الأبرز في تحوّل موقع الطوائف داخل النصاب السياسي والدولة، وتغيّر، بل انقلاب، موازين القوى في ما بينها والتعديلات التي تطرأ على التوازنات داخلها.

حالة من نشأة لبنان الحديث. أنتج التطور الاجتماعي المتفاوت للطوائف مطلع القرن العشرين فريقين سياسيين متفارقين من حيث الانتماء الاجتماعي، انبنى عليهما «لبنان الكبير»: سياسيين صادرين عن الحداثة الرأسمالية في بيروت وجبل لبنان، هما نتاج اقتصاد الحرير وتشكل نواة الإدارة الحكومية (من خلال مجلس إدارة المتصرفية جبل لبنان، ١٨٦١-١٩١٥) في مقابل أسر درزية تعتاش على الريوع والزراعة، ووجهاء ريفيين في الأطراف (الأسر الوجيهة في عكار، الكورة، البقاع، الجنوب). الأولون مسيحيون والثانون مسلمون. علماً أن هذا الفريق السياسي الجديد لم يكتفِ بمنافسة الزعامات ذات القواعد الزراعية في الأرياف، بل امتلك الموقع الاقتصادي لمنافسة الزعامات السنّية والمسيحية (الأرثوذكسية) في بيروت. مثال على الحالة الأخيرة حلول المحامي اميل إده، الماروني الجبلي، محلّ جورج ثابت، المالك العقاري الأرثوذكسي البيروتي الثري، في تمثيل الارستقراطية المدينية (آل سرسق، بسترس، الخ).

حالة معاصرة. يمكن النظر بشيء من التمعّن في العوامل الديمغرافية والاجتماعية التي أدت الى التنامي السريع لوزن الجماعة الشيعية في السلطة والمجتمع اللبنانيين ابتداءً بالسبعينيات من القرن الماضي والقفزة النوعية التي حدثت في علاقات القوى المتبادلة بين هذه الجماعة وسائر الجماعات والقوى خلال الحرب وبُعيدها. ولا يمكن إدراك هذه التحولات دون العودة الى هذه العوامل:

١) التمدين المتسارع للجماعة الشيعية حيث انتقلت في أقل من ربع قرن من جماعة مكونة من ٧٠ بالمئة من الريفيين الى جماعة مكونة من ٧٠٪ من المدينيين؛

٢) الرسملة المتسارعة للزراعة الجنوبية والبقاعية وانهيار نظام الشراكة وتراجع زراعة التبغ خلال فترة الحرب وتنامي المضاربة العقارية بالدرجة الأولى من أموال الاغتراب؛

٣) الهجرة الشيعية الكثيفة في موجاتها الثلاث الكبرى بعد محطات ١٩٤٨ و ١٩٧٥ و ١٩٨٢ الى المغتربات الأسترالية والأميركية والأفريقية والعربية وعودة أعداد كبيرة من المهاجرين والمغتربين للسكن أو الاستثمار في لبنان والضغوط التي مارسها رجال الأعمال الاغترابيون، خصوصاً من أجل الانخراط في النظام اللبناني، السياسي والاقتصادي؛

٤) بروز انتلجنسيا شيعية نمت بسرعة من خلال التعليم الثانوي والجامعة اللبنانية تدقّ أبواب سوق العمل الخاص والرسمي، وتشكل كتلة ضاغطة على وظائف القطاع العام خصوصاً. (راجع **نصر**: ١٩٨٥)

تضافرت هذه التطورات على نخر أركان الزعامات التقليدية للجماعة الشيعية، آل الأسعد في الجنوب، وآل حمادة في البقاع، وآل الخليل في صور، وتجاوزت أيضاً الزعامات المتوسطة التي دعمتها الأجهزة الشهابية في الخمسينيات والستينيات، أمثال آل العبدالله وبزّي. وعبّر هذا الحراك الاجتماعي عن نفسه، وتجسدت تطلعات الفئات الاجتماعية الجديدة (المغتربون والانتلجنسيا خصوصاً)، في قيادة السيد موسى الصدر، عالِم الدين المدعوم من شاه إيران، الذي سعى، بدعم من الأجهزة الشهابية وبعدها من حركة «فتح»، الى تأسيس فريق شيعي سياسي ثالث بين الزعامات التقليدية الآنفة الذكر وقوى المعارضة القومية واليسارية التي استحوذت على قطاع واسع من جماهير الشيعة ومن شبابها خصوصاً. وإنه لمعبّر جداً أن يخلف السيد موسى الصدر على رأس حركة أمل ابنُ تاجر من تجار الاغتراب الأميركي أمضى هو نفسه فترة من حياته في الاغتراب وله فيها مصالح. ولئن تقاسم الرئيس نبيه بري والسيد حسن نصرالله تركة السيد موسى الصدر، ونجحا في فرض تنظيميهما ممثلَين سياسيين شبه حصريين للجماعة الشيعية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، غير أنه لم تكفِهما مرجعيةُ المال الاغترابي، ولا الدعم الإيراني المتعدد الأوجه، ولا الوزن العددي للجماعة الشيعية، ولا محورية جنوب لبنان في المعركة مع إسرائيل في تثبيت هذا التحوّل. اقتضى الأمر اللجوء الى العنف المسلّح لفرض الشيعة على الحياة السياسية اللبنانية وتعديل موازين القوى الطوائفية والمذهبية لكي تتكرّس مواقع وموازين قوى جديدة لمصلحة حركة أمل وحزب الله في اتفاق الطائف (١٩٨٩) وتطبيقاته وتعديلاته اللاحقة. وليس في الأمر أية غرابة، فما من جماعة مهمشة أو صاعدة نجحت في أن تفرض نفسها على الحياة السياسية في البلاد إلا بتوسّط الحروب الأهلية: الجماعة المارونية خلال «حوادث» فترة ١٨٤٠-١٨٦١، والجماعة السنّية خلال «حوادث» ١٩٥٨، والجماعة الشيعية خلال الحرب الأهلية، ١٩٧٥-١٩٩٠.

حالة أخرى. دور رأس المال في ترسيخ الزعامة الطائفية داخل الطائفة. استطاع وليد جنبلاط أن يجدد زعامته على الطائفة الدرزية بأن يتحول خلال الحرب، الى رجل أعمال رأسمالي (متعدد التوظيفات والمشاريع)، مقارنة بحياة أبيه المتقشفة واتكاله على موارد أراضيه بالدرجة الأولى. وتأكيداً على المبدأ ذاته، لم يكن بمستطاع النائب طلال أرسلان أن يحتفظ بنفوذ له في الطائفة، في وجه زعامة وليد جنبلاط المترسملة، إلا بأن يترسمل هو نفسه ويتكل على نحو متزايد على قريبه (شقيق زوجته) مروان خير الدين، الوزير وصاحب «بنك الموارد».

الفصل الثاني

لبنان «المتعولم» يدخل العولمة من الليبرالية الى النيوليرالية

الآن عندما نقول عاصمة، في لبنان، نعني الوسط التجاري؛ عندما نقول بيت الأهل نعني المضاربة العقارية؛ عندما نقول غابة، وكرماً، وبستان برتقال أو حقل زيتون، نعني أرضاً للبناء؛ عندما نقول مواطناً، نعني مساهِماً في شركة؛ عندما نقول وطنياً، نعني ملّاكاً؛ عندما نقول قِيَماً، نعني ثروات؛ عندما نقول ديمقراطية، نعني بلوتقراطية (حكم الأغنياء)؛ عندما نقول حرية، نعني أسواقاً حرّة؛ وعندما نقول سيادة نعني إفلاساً. (برسي كمب، **لوريان لوجور**، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)

لبنان متعولم منذ الخمسينيات من القرن الماضي. مهما يكن هذا القول مفاجئاً، إلا أنه ينطبق على الحقيقة إذا أخذنا المقاييس التي بها نقيس العولمة والنيوليبرالية الآن. في سجاله مع الاقتصاديين والصحافيين السوريين إبان الخلاف بين برجوازيتي البلدين حول الحماية/الاقتصاد الحر، تباهى الصحافي جورج نقّاش بأن الإنجاز الأكبر الذي حققه لبنان المستقلّ هو «تدويل» أو «عولمة» اقتصاده على الضد من الاقتصاد السوري ذي القاعدة الإنتاجية والسياسات الحمائية. استخدم نقّاش، الذي كان يكتب بالفرنسية، مصطلح mondialisé في تعيينه السمة الغالبة على الاقتصاد اللبناني، وهو المصطلح الذي يُستخدم حالياً ليؤدي معنى «العولمة». (**طرابلسي**: ١٩٩٩، ١٢٤).

قصد نقّاش حينها ليس فقط أن لبنان عهد الاستقلال يبني اقتصاداً قائماً على الحرية الاقتصادية بل أنه يستوفي أيضاً ما نعتبره الآن شروط الاقتصاد النيوليبرالي: غلبة قطاع المال والتجارة والخدمات؛ دور الوساطة الخارجية بين السوق العالمية والداخل العربي؛ رفض سياسة «التصنيع بديلاً من الاستيراد» import substitution؛ أي سيطرة البضائع المستوردة على السوق المحلية ودفع الصناعة والزراعة الى التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية، الخ.

ارتبط هذا المشروع بشخص رفيق الحريري الذي ترأس الحكومات اللبنانية خلال فترة ١٩٩٢-٢٠٠٠؛ و ٢٠٠٤-٢٠٠٥) وقدم مشروعاً لإعادة الإعمار ارتكز على إعادة إنتاج هذا النظام اللبناني المتعولم أصلاً في عصر العولمة النيوليبرالية بواسطة شراكة بين مصرفيين ومقاولين ومستوردين وفريق سياسي من زعماء الميليشيات في ظلّ اندماج متزايد بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية. تم تنفيذ هذا المشروع بتجاهل تام لأي دروس يمكن استخلاصها من الحرب الأهلية، إن لدور الفروقات الاجتماعية في تعزيز الاحتقان الطائفي وإشعال الحرب أو لدور النظام الطائفي نفسه في مدّ الحرب بوقودها البشري. على العكس من ذلك، انطوى المشروع المعلن على الوعد بإعادة بناء نظام لبنان الاقتصادي كما كان قبل الحرب وتسليم الحكم لزعماء الميليشيات بعد تعديل الحصص والتوازنات الطائفية تحت تسمية «التوافقية الثقيلة». ولما كان الإعمار بات يعني إعادة بناء النظام الاقتصادي والسياسي كما كان قبل الحرب، توجب قطع الصلة بين الحرب وما قبلها تفادياً للسؤال: إذا كانت فترة ما قبل الحرب كناية عن العصر الذهبي للبنان، فلماذا إذاً اندلعت الحرب؟ هكذا جرت تبرئة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السابق على الحرب من أية مسؤولية في الحرب بتحميل المسؤولية ببساطة للخارج، فسُمّيت الحرب «حرب الآخرين»، حسب عنوان كتاب شهير للصحافي غسان تويني.

سلطان المال

كان كل شيء يتعلّق برفيق الحريري يشي بسلطة المال وبدور المال في السلطة.

بالمال حاول رفيق الحريري شراء السلطة أول الأمر. ظنّ في السنوات الأخيرة من الحرب أنه يستطيع إقناع أمين الجميل بالاستقالة قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات النيابية والتّعويض عليه بثلاثين مليون دولار. وادعى أنه يستطيع إقناع الرئيس السوري بتسليم الثاني جوني عبده رئاسة الجمهورية والحريري نفسه رئاسة الحكومة، متباهياً بأنه سوف يأتي بالملك السعودي الى دمشق لإقناع الرئيس الأسد بذلك، وأردف أن إخراج القوات السورية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات لن يكلفه أكثر من ٥٠٠ مليون دولار (**واكيم**: ٢٠٠٦، ٢٤-٢٥، **أبو حبيب**: ٢٠٠٦).

فشل الحريري في إقناع الرئيس الأسد كما فشل في إقناع أمين الجميل. لكنه نجح في تسلّم الحكم بمساعدة الأسد عندما غزا السلطة من خارج العملية الانتخابية، بواسطة انقلاب مالي. فجأة، انهارت قيمة صرف العملة اللبنانية من ١١٥٠ للدولار الى ٢٨٣٠ ليرة، بعد موجة من المضاربات المحمومة عليها، ما دفع الى الشوارع جماهير غاضبة تحتج على مستوى معيشتها، ولعلها لم تكن لتتصرّف بالعنف الذي تصرّفت به لولا تواطؤ أو حتى تحريك من الأجهزة الأمنية. فاستقال الرئيس عمر كرامي وكلف الرئيس الهرواي رفيق الحريري تشكيل الحكومة في الأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ فجاء الحكم منقذاً الليرة ومستوى معيشة اللبنانيين.

عند تسلّمه الحكم، تقدم الحريري بمشروع إعمار تحت عنوان «أفق ٢٠٠٠» قائم على ركيزتين: سياسة إعمار بناءً على تنمية مديونية الدولة، وإعادة بناء وسط بيروت التجاري كمركز تجاري ومالي دولي. وعد الحريري اللبنانيين بإعادتهم الى مستوى المعيشة الذي كان لهم العام ١٩٧٤، واستعادة دور لبنان الطليعي في اقتصاديات المنطقة، وتحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة ٩،٣٪ خلال عقد من الزمن ١٩٩٣-٢٠٠٣. حقيقة الأمر أنه كان يراهن على سلام عربي - إسرائيلي وشيك يعدّ لبنان لدور اقتصادي جديد في المنطقة، مدعوم من الأنظمة الخليجية، إما بما هو مركز مالي وتجاري لمنافسة الدور الاقتصاد الإسرائيلي وإما بما هو ممر اقتصادي للتطبيع الاقتصادي مع إسرائيل من قبل الأنظمة النفطية العربية.

ولم يكن ثمة حاجة لاكتشاف أن المفاصل الرئيسية لمشروع الحريري للإعمار تلتقي والعولمة النيوليرالية التي توجه سياسات وتوجيهات المؤسسات المالية الدولية: الريادة للقطاع المالي والعقاري على حساب الصناعة والزراعة؛ النمو بالاتكال على حركة الأسواق بديلاً من التنمية؛ الخصخصة؛ وإعطاء الأولوية للاستيراد على حساب حماية الصناعات المحلية؛ وسحب الدولة من دعم السلع الحيوية ومن الأدوار التوزيعية؛ الخ.

حكم رفيق الحريري أولاً بدعم من سلطة الوصاية السورية التي سلّمته الاقتصاد، وخصصت حزب الله بمقاومة إسرائيل وأبقت لغازي كنعان، المفوض السامي في لبنان، السياسة والأمن. وحكم ثانياً، بالتعاون مع زعماء الميليشيات وشركاء من أثرياء الهجرة والحرب، محاطاً بمعاونين ممن أمكن استقطابهم من حزبيين وأمنيين سابقين من أقصى اليسار في منظمة العمل الشيوعي والحزب الشيوعي وحزب العمال الثوري العربي، الى أقصى اليمين في القوات اللبنانية، بالإضافة الى فريق واسع من التكنوقراط والمحامين الكفوئين من متخرّجي المؤسسات المالية أو الشركات الخاصة الدولية. وكان من أبرز إجراءات تمتين سلطته السعي الحثيث والمال الوفير الذي بذله من أجل الإمساك بالإعلام.[1]

١- تبرّع لنقابة الصحافة بربع مليون دولار لبناء مركز جديد لها. دعم راديو مونتي كارلو الموجه للشرق الاوسط (١٥ مليون فرنك فرنسي) وحظي بامتياز اذاعة فرنسية موجهة للجمهور العربي، وأسس جريدة «المستقبل» ومحطة تلفزيون بالاسم ذاته؛ وإشترى امتيازات الصحف مثل «المستقبل» و «صوت العروبة» و«الهدى» و Le Matin و«الهدف» وحصة الثلث في جريدة «النهار» تولى من خلال وكيله الإعلامي نهاد المشنوق، دفع المساعدات المالية لعدد كبير من الصحف و«المكافآت» لعشرات الصحافيين. (نبعة: ١٩٩٩، ٩٦).

المضاربة على مديونية الدولة

نظمت حكومات الحريري تمويل الإعمار عن طريق الدين الداخلي. أسهمت بذلك في إعادة رسملة القطاع المصرفي - وقد انخفضت ودائعه الى ٣،٥ مليارات دولار العام ١٩٨٧ مقابل ١٢ ملياراً العام ١٩٨٢ - بإصدار سندات خزينة بفوائد تراوحت بين ٢٠ و ٤٢،٥٪ وتعظيم أرباحه.

تحقق الهدف بسرعة. فبين ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ تضاعفت رؤوس أموال المصارف من ١٠٣ مليارات دولار الى ٩٦٦ مليار دولار (**الأخبار**، ٢٠١١/١/٢١) ونمت الودائع من ٦،٦ مليارات دولار العام ١٩٩٢ الى ٤٨،٥ ملياراً ٢٠٠٣ لتبلغ ٥٨ مليار دولار العام ٢٠٠٥. وبلغت الأرباح المعلنة للقطاع المصرفي في أيلول ٢٠٠٦ ٥١٦ مليون دولار مقابل ٣٦٩ مليوناً للفترة ذاتها العام ٢٠٠٥، أي بمعدل زيادة قدره ٤٠٪.

كان ذلك يحصل فيما يتراكم الدين الذي بلغ **١٤** مليار دولار في نهاية ١٩٩٨ وقفز الى ٢٨،٣١ ملياراً نهاية ٢٠٠١، و ٣٣،٧٨ ملياراً نهاية ٢٠٠٣. وارتفعت نسبة الدين من ٤٨٪ من الناتج المحلي المقدر لعام ١٩٩٢ الى ١٧٠٪ منه في العام ٢٠٠١ وتتراوح بين ١٧٩ و ٢٠٠٪ من الناتج العام، ١٩٠٪ من الناتج للعام ٢٠٠٨ وهي من أعلى النسب في العالم، مقابل ١٣٠٪ لليابان و ١٠٠٪ الولايات المتحدة (حسن خليل، **الأخبار**، ١٤ نيسان ٢٠٠٩)

وبحسب ورشة للبنك الدولي العام ٢٠١١ أن لبنان استقبل ١٤٧ مليار دولار بين ١٩٩٢ و ٢٠١٠ من التدفقات الخارجية، ذهب ١٢١ ملياراً منها لتمويل عجز الخزينة.

وكانت خدمة الدين تغرق ٨٥-٩٠٪ من عائدات الموازنة وتستهلك٥٠٪ من نفقاتها.

من خلال المضاربة على مديونية الدولة، جنت قلّة من المصارف والأفراد في لبنان ومن المضاربين العرب والأجانب أرباحاً طائلة. ففي العام ٢٠٠٢، عندما كان الدين العام يبلغ ٣٠ مليار دولار، ذهب ٢٢ ملياراً الى المصارف على شكل فوائد على سندات الخزينة (هنري اده، **النهار**، ٨ مارس ٢٠٠٢). وارتفعت رساميل المصارف من ١٢٣ مليون دولار العام ١٩٩٠ الى ثلاثة مليارات و ٦٠٠ مليون العام ٢٠٠٣، الى ٧ مليارات العام ٢٠٠٨ (توفيق غسبار، **الأخبار**، ١٤ فبراير ٢٠٠٩)

وجدير بالذكر أن هذا الإنفاق الضخم لم يتضمّن مساعدات فعلية للقطاع الخاص لإعادة بناء قدراته الإنتاجية، ولا لتشجيع الصادرات، ولا دُفعتْ التعويضات على الأرامل والأيتام والمعاقين ومساعدة أسر المفقودين بالآلاف نتيجة الحرب. وغني عن القول أن دولة مفلسة الى هذه الدرجة لم يخطر في بال القيّمين عليها أن يفرضوا ضريبة على أرباح الحرب تسهم في تمويل عملية الإعمار، علماً أن دولة الاستقلال فرضت مثل هذه الضريبة عقب الحرب العالمية الثانية.

باختصار، دفع اللبنانيون ٣٨ مليار دولار بين ١٩٩٣-٢٠٠٨ لخدمة الدين التي بلغت ٩٥٠٠ دولار على الفرد الواحد. ولم يتم خفض نسب الفائدة على سندات الخزينة إلا بعد «باريس ٢» (نوفمبر ٢٠٠٢) عندما تعهدت الدول المانحة بالاكتتاب بسندات خزينة بمبلغ ٢،٥ مليار بفائدة ٥٪ لمدة ١٥ سنة.

وقد كشف الوزير السابق هنري إده، وهو أحد واضعي تصاميم مشروع سوليدير، في وقت مبكر، أن «ثروات رهيبة حققها البعض من ديون لبنان البالغة ٣٠ مليار دولار» مؤكداً أن «٢٢ مليوناً منها ذهبت الى المصارف كفوائد على الدين» (**السفير**، ٢٠٠٢/٣/٨). تبعه الفضل شلق، رئيس مجلس الإنماء والإعمار خلال فترة من حكم الحريري، فاتّهم المصارف بتحقيق أرباح «ضخمة» من الفوائد المرتفعة على الدين العام بلغت ٢٦ مليار دولار من أصل دين عام يبلغ ٣٨ مليار دولار، واعتبر ذلك «أكبر خطر على لبنان» (*The Daily Star*، ٢٠٠٦/٤/٣)

نتائج اقتصادية بنيوية

اصطدمت اندفاعة مشروع رفيق الحريري بعقبات عدة منعته من تنفيد كامل مشروعه حتى قبل اغتياله. وكان أبرزها العراقيل التي وضعتها في طريقه مصالح ريعية أكثر ارتباطاً بالدولة منها بالسوق مثّلها الرئيس اميل لحود وفريق من زعماء الحرب. إلا أن الخطوط العامة للنهج الاقتصادي للحكومات اللبنانية لم يتغيّر في الأساس.

- **ارتفع منسوب الترييع للاقتصاد:** انتقلت حصة الريوع من الناتج العام من ٩٪ في العام ١٩٩٠ الى ٢٣٪ العام ١٩٩٨ وهي من أعلى النسب في العالم. تم الترييع على حساب نمو الإنتاج، وأدى الى ارتفاع معدلات البطالة والهجرة ومعدلات التضخم، وأسهم سعر الصرف المرتفع، الذي تصرّ عليه المصارف للدفاع عن قيمة ديونها، في رفع أكلاف الصناعة وإعاقة التصدير وتحميل المستهلكين ارتفاع أسعار المواد المستوردة وهي تكاد أن تكون كامل حاجات لبنان. هذا هو الاندفاع الذي أدانه النائب الراحل نسيب لحود عندما تحدث عن «طغيان الريع على الاقتصاد» ودوران رأس المال في حلقة مفرغة من التوظيفات القصيرة الأجل لا تبتغي سوى الربح السائل والسريع»، وهذا لا يتم، حسب النائب لحود، إلا على حساب الإنتاج وخلق فرص عمل. (**النهار**، ١٩٩٥/٩/١٤)

- فاقمت الحرب وعملية الإعمار من الظاهرة الأصلية في الاقتصاد اللبناني وهي **تصدير اليد العاملة الماهرة واستيراد اليد العاملة غير الماهرة والخدمية**. بسبب الحرب قارب النمو السكاني الصفر، واستنزفت الهجرة ما بين ٨٠٠ و ٩٠٠ ألف نسمة، ما يوازي ثلث السكان في العام ١٩٧٥ (**التنمية البشرية**: ١٩٩٨) وتعاظمت هجرة الشباب الذين يشكلون ٧١٪ من العاطلين من العمل، بعد أن تباطأت ثم ركدت عملية الإعمار الاقتصادي وضمور القطاعات الإنتاجية. في المقابل تزايد الاتكال على العمالة الوافدة بالإضافة الى العمالة السورية التي انتفخت بحكم التسهيلات التي وفّرتها فترة انتداب النظام السوري على لبنان (١٩٧٦-٢٠٠٠) لتصل الى ٦٠٠ أو ٧٠٠ ألف عامل موجودين باستمرار في سوق العمل اللبنانية.

- نما **العجز في الميزان التجاري** ليصل الى ١/٨ نتيجة الالتزام بسياسة رفض البدائل للاستيراد ودفع الصناعة والزراعة الى المنافسة في الأسواق الخارجية بما هو سياسة بديلة من تقييد الاستيراد.[2]

- **الفورة العقارية:** بين ١٩٩٠ و ١٩٩٥ قدّر أن ٨٠٪ من كل الاستثمارات في العقارات في لبنان تمت على يد مغتربين لبنانيين ومستثمرين من السعودية واتحاد الإمارات. عبّر الرئيس رفيق الحريري عن هذه الاندفاعة بتكراره الشعار quand le batiment va, tout va «عندما يتيسر العقار يتيسّر كل شيء». مبيعات المضاربين العقاريين ٢٠١٢ بلغت ٩،٢ مليارات (حسب تقديرات وزارة المال).

- **تعزيز البنية الاحتكارية للنظام الاقتصادي:** وتتجلى في التركّز الشديد لرأس المال في المجالات الحيوية من الاقتصاد، ففي المصارف، تستأثر خمسة مصارف بالحصة الأكبر من السوق المالي وتتصرّف ٢٪ من الحسابات المصرفية بـ ٧٠٪ من إجمالي الودائع (**نصر**: ٢٠٠٣، ١٥٦). وقد توصلت دراسة لـ٧٤٠٢ مؤسسة في ٢٨٨ سوق محلية، الى أن الأسواق اللبنانية، التي تنعم باقتصاد السوق والمبادرة الفردية والحرية التنافسية، إنما تعاني من «احتكار القلّة» oligopoly (**غسبار**: ٢٠٠٣). ويفيد الاقتصادي إيلي يشوعي بأن ألفاً من أصل ٢٥ ألف مستورد يستوردون ٩٠٪ من مجموع المستوردات اللبنانية. (إيلي يشوعي، **السفير**، ٢٠٠٤/٧/١٩) ويتحّكم الاحتكار، المقونن كما في الوكالات الحصرية، أو الذي يمارَس كأمر الواقع بالطحين والمحروقات والأدوية، دون أن يستثني الاحتكار الصناعي (في الترابة مثلا).

- **الهولدنغ:** في ظل مشروع الإعمار، نما شكل جديد من الملكية الرأسمالية هو الهولدنغ بالمقارنة مع الشكل السابق المتمثل بالشركات المساهمة الذي كان غالباً قبل الحرب. وقد أدى ذلك الشكل الجديد لملكية رأس المال وإدارته الى تضخيم سمتي الرأسمالية اللبنانية -

٢- يروي الصحافي رينيه نبعة حوارا بين الحريري والمطران بشارة الراعي (البطريرك الماروني حاليا) يلخّص هذا الاصرار عند حاكم لبنان الجديد. كان المطران يحتج على الصعوبات التي يعانيها معمل الحديد في عمشيت، جرّاء منافسة الحديد الذي يستورده من أوكرانيا فؤاد السنيورة وشريكه رافي دمرجيان، صاحب Demirjian Global اكبر مستورد للحديد في لبنان، ما اضطره الى تخفيض عدد عماله من ١٥٠٠ الى ٢٥٠ عاملا، وطالب بإجراءات لحماية الصناعة المحلية من الانهيار. فأجابه الحريري باقتضاب: «الاستيراد من أوكرانيا أرخص من الانتاج المحلي!» (نبعة: ١٩٩٩، ١٠٢-٣).

طابعها العائلي وبنيتها الاحتكارية - لكنه أضاف اليها التعدد والتشابك في مؤسسة واحدة للاستثمار في قطاعات متعددة من الاقتصاد، كما أضاف اليها قطاعات جديدة من مثل الاتصالات.

- **الضرائب تنمّي التفاوت الطبقي:** في العام ٢٠٠٤ قدم الرئيس رفيق الحريري «مشروعاً جذرياً» للإصلاح الضريبي أراد إلغاء ضريبة الدخل على المهنيين (أطباء، مهن حرة، محاسبون، محامون، خبراء، الخ) وأصحاب الدكاكين وصالونات الحلاقة والتجميل وتجار الجملة والمفرّق. واستثنى من الإلغاء أرباح الشركات الكبرى لكنه خفّض التكليف الضريبي عليها من ٤٠٪ الى ١٠٪ بصورة مقطوعة وشاملة. (مروان اسكندر، «كلاسيكية التقهقر»، **النهار** ٢٠٠٩/١/١١) مع ذلك، فإن «إصلاحات» الحريري أبقت على الضريبة على الأجور والرواتب المقتطعة عند المصدر.

ولقياس فداحة النتائج لهذه السياسات، يجدر التذكّر أن ضريبة الدخل على الأرباح، بما فيها الضريبة على مداخيل المهن الحرة، تدرّ على الخزينة لا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار، أي ٣٪ من الأرباح في حين أن النسبة في الولايات المتحدة الأميركية تبلغ ٣٠٪، وهي من أخفض النسب عالمياً. ولا يقتصر الأمر على انخفاض نسب التكليف، يتم التهرّب الضريبي من قبل المؤسسات وشركات الأموال على نطاق واسع جداً. هناك ٢٤٥ ألف مؤسسة وشركة مسجلة في السجل التجاري اللبناني، لكن ٧٠ ألفاً، أي ٤٢٪ من المجموع، صرّحت العام ١٩٩٧ عن خسارة (خالد صاغية، «رؤوس الأموال تقرع أبواب السلطة التشريعية»، **السفير**، ١٩٩٩/٢/٢٦). الى هذا هناك عدة إعفاءات ضريبية رسمية. فشركات الهولدنغ معفاة من الضريبة على الأرباح.[3] وفي العام ٢٠٠٠، زمن حكومة سليم الحص، أحبط رجال الأعمال اقتراحاً لوزير المالية جورج قرم باعتماد ضريبة على فوائد سندات الخزينة قدّر مردوده بـ ١٥٠ مليار ل ل. (مليار دولار). (**النهار**، ١٩٩٩/٤/١٠) قبل ذلك، صرف النظر عن مشروع لفرض ضريبة على استيراد السيارات الفخمة كان مقدّراً لها أن تدرّ على الخزينة نحو ٥٠ مليار ل ل. (٣٣٠ مليون دولار).

- **إلغاء الرسوم الجمركية:** وأدى إلغاء الرسوم الجمركية واعتماد ضريبة «القيمة المضافة» الى مزيد من خفض عائدات خزينة مفلسة أصلاً. ومع أن المنظمة المذكورة تمهل عشر سنوات لإنجاز كل الترتيبات العائدة لتلك العملية، أنجزتها الحكومة برئاسة رفيق الحريري بجرّة قلم، وفيما طالب مفوضو منظمة التجارة الدولية بخفض الرسوم على المنسوجات الى ١٧،٥٪، سبقتهم الحكومة اللبنانية فخفضتها الى ٥٪ (**داغر**: ٢٠١٠).

قدّم فؤاد السنيورة الإعفاءات الجمركية على أنها لتحفيز النمو وتكبير حجم الاقتصاد وحفز الاستثمار الخارجي. مع أنه أقرّ بأن التخفيض سوف ينعكس سلباً على الخزينة لكنه استدرك أن الخزينة سوف تعوّض من خلال عائدات الضريبة على القيمة المضافة بسبب تكبير حجم الاقتصاد (**السفير**، ٣٠ آب ٢٠٠٠). لم يكبر حجم الاقتصاد ولم يبلغ النمو النسب التي أملها الحريري أو وعد بها السنيورة ولم تعوّض القيمة المضافة عن خسائر الرسوم الجمركية. بقي ارتفاع الضرائب غير المباشرة على المواطنين وخفض الضرائب على الأرباح والإعفاءات على الريوع والفوائد. ومع ذلك فبعد ١٣ سنة على طلب لبنان الانضمام الى منظمة التجارة الدولية لم ينجح بعد في الانضمام، ومن أسباب ذلك استمراره في الحماية القانونية للاحتكار عن طريق الوكالات الحصرية.

- **الفساد وأموال الخوات:** قدّر جو فضّول الاقتطاعات الناجمة عن الخوات والفساد في ظل الانتداب السوري ومشروع إعادة الإعمار، بملياري دولار سنوياً، أي ما يوازي ١٤ مليار دولار خلال ست سنوات زائداً الفوائد (**فضّول**: ٢٠٠٤). ويقدّم كمال ديب رقماً مشابهاً، مع أنه يحتسب فيه كل عائدات الميليشيات والمنظمات الفلسطينية والأجهزة الأمنية السورية والمنتفعين من اللبنانيين ابتداءً من الحرب الأهلية ١٩٧٥. (كمال ديب، **النهار**، ٢٠٠٥/٣/٢٥) وتفيد «مؤسسة الشفافية الدولية»، التي تقيّم درجات الفساد في العالم، بأن لبنان خسر ١٩ نقطة العام ٢٠٠٤ قياساً الى العام الذي قبله في تراتب الشفافية، أي أنه تراجع في عام واحد أكثر مما تراجعته الأرجنتين مثلًا في ١٥ سنة (لويس حبيقة، **النهار**، ٢٠٠٥/٤/٣٠)

٣- بل تخضع لضريبة مقطوعة على رأس المال ان لا تتخطى خمسة ملايين ليرة حداً اقصى. والامر نفسه ينطبق على الشركات offshore المعفاة من ضريبة الارباح ومن الضرائب على رواتب واجور مستخدميها الا العاملين في لبنان. وتخضع لضريبة سنوية مقطوعة قيمتها مليون ليرة لبنانية. وتُعفى أسهم تلك الشركات وحاملوها من جميع الرسوم والضرائب على الانتقال والإرث. ومن الاعفاءات الضريبية ايضا اعفاء المؤسسات الاقتصادية للاوقاف من الرسوم والضرائب وكذلك مخصصات رجال الدين لقاء قيامهم بالشعائر الدينية، وأجور الخدم في المنازل الخاصة، وغيرها.

التحولات في البنية الاجتماعية بعد الحرب

- **اختلالات جديدة في التوازن المناطقي**، وأبرز مظاهرها إعادة التمركز بعيداً عن بيروت، وظهور شمال لبنان بما هو المنطقة الأفقر، لتحل محل محافظتي الجنوب والبقاع وقد جنتا بعض نتائج هجرة أبنائها ونمو الوزن السياسي للطائفة الشيعية التي تشكل أكثرية سكان المنطقتين (**نصر**: خريطة، ١٥٥)

- **المزيد من الاستقطاب الاجتماعي**

ويمكن إيجاز أبرز مظاهره: بين ١٩٩٢ و ١٩٩٩ بالآتي:

١) ارتفع دخل الطبقة العليا بمعدل ٤،٨٪ سنوياً

٢) تراجع دخل الطبقة الوسطى بمعدل ٨،٤٪،

٣) تراجع دخل الطبقة الدنيا بمعدل ٤،٦٪ سنوياً

٤) وتزايدت نسبة الأسر الفقيرة ٣٥٪، وانخفاض الأجر الفعلي بنسبة تراكمية تبلغ ٣٠٪

٥) ضمور التقديمات الاجتماعية والصحية حيث لا أكثر من ٣٠٪ من اللبنانيين يتمتعون بضمان صحي،

٦) تدهور الشروط السكنية حيث ٤٦٪ من اللبنانيين يعيشون في بيوت مكتظة (٤،٨ أفراد في الغرفة الواحدة)؛

٧) تزايد انتقال التلامذة من الخاص الى العام لعدم تحمّل الأقساط، رغم تدني مستوياتها،

٨) البطالة والبطالة المقنّعة تزيد عن ٣٠٪ من القوة العاملة (**نصر**: خريطة، ١٥٥)

إن هذه إن هي إلا المظاهر المرافقة لإعادة تموضع الثروة الى أعلى، حيث ٨٠٪ من الأسر تتمكن من ٤٠٪ من المداخيل و ٢٠٪ من ٦٠٪. وهي ظاهرة لم يستطع حتى البنك الدولي تحمّلها فنصح حبيب شحاته، نائب مدير البنك الدولي، برفع الضريبة على أرباح الشركات فلم تستجب له الحكومة.

لم يكن ينقص هذه الخلاصة إلا معلومتان جديدتان. الأولى تحتسب أن ٤٨٪ من الثروة المملوكة شخصياً في لبنان هي بين أيدي ٠،٣٪ من السكان البالغين، أي ٨٩٠٠ مواطن. فيما يبقى لسائر البلد أقل من ٥٢٪. وأن أسرتين فقط من أصحاب المليارات، أي آل ميقاتي وآل الحريري، تستأثران بـ ١٥٪ من تلك الثروة. والأفدح من ذلك أن مقياس اللامساواة في توزيع الثروات - المسمّى معيار «جيني»، حيث ١٠٠ يعادل اللامساواة المطلقة والصفر المساواة الكاملة - يشير الى أن لبنان هو الرابع عالمياً من حيث درجة اللامساواة في توزيع الثروات (٨٦،٣) بعد روسيا وأوكرانيا وكازاخستان (**إكزيكوتيف**: اكتوبر ٢٠١٣) وكان توفيق غسبار قد سجّل معيار جيني للبنان على أنه ٦٨ في العام ٢٠٠٣ (**غسبار**: ٢٠٠٣، ٢٧).

الفصل الثالث

الأوليغارشية

نخصص هذا الفصل لمتابعة تركيب الأوليغارشية وسلوكها من خلال: إلقاء نظرة تاريخية موجزة تبيّن مدى الالتصاق الأصلي بين الأوليغارشية والسلطة السياسية وتركيبها الاحتكاري وطابعها العائلي منذ الاستقلال. نقدّم بعد ذلك أطروحة تقول بأن الشبكة المالية - الاستيرادية - العقارية تسيطر على قمم الاقتصاد. ونفصّل في ظاهرتين جديدتين لفترة بعد الحرب: تزايد الطابع الاحتكاري للنظام الطبقي، ونمو شكل جديد متعدد المهمات والاختصاصات من أشكال التملّك والإدارة لرأس المال هو «الهولدنغ». ونختم بالتعريف بـ«الهيئات الاقتصادية» بما هي حزب البرجوازية.

١- شيء من التاريخ

آثرنا استخدام تسمية «أوليغارشية» - حكم الأقلية - للطبقة البرجوازية المسيطرة على الاقتصاد في لبنان لاعتبارين: طابعها العائلي ونسبة الامتيازات والإعفاءات القانونية التي تتمتع بها.

«الكونسورسيوم» هو التسمية التي أطلقت على الأوليغارشية التجارية المالية التي استولت على السلطة الاقتصادية في البلاد مع العهد الاستقلالي. حوالي ثلاثين أسرة تتحلّق حول نواة صلبة هي «الكونسورسيوم» المتكوّن من شقيقَي الرئيس وأبنائه ونحو دزينة من الأسر الحليفة. إن درجة السيطرة والاستئثار الاحتكاريين التي مارستها تلك الأسر على اقتصاد البلاد، وتحويلها القوانين لخدمة نظامها، مدهش، خصوصاً إذا ما قورن بالادعاءات الليبرالية لـ«جمهورية التجار».

من حيث التوزع الطوائفي، ضمت أسر الأوليغارشية ٢٤ أسرة مسيحية (٩ موارنة و ٧ روم كاثوليك و ٤ أسر أرثوذكسية وأسرة واحدة لكل من اللاتين والبروتستانت والأرمن) مقابل ست أسر مسلمة (٤ سنية وواحدة شيعية وواحدة درزية). وكانت الأسر المسيحية تمارس المصاهرة للحفاظ على ثروات وممتلكات الأسرة في داخلها أو لزيادتها أو تكريساً للشراكات التجارية. ففي جيل واحد ارتبطت عشر من أسر الأوليغارشية بعلاقات مصاهرة في ما بينها (آل فرعون، شيحا، حداد، دُ فريج، كتانة، عريضة، بسترس، عسيلي وضومط). راكمت أسر الأوليغارشية ثرواتها من مصادر ثلاثة: أولاً، اقتصاد الحرير والتجارة الاستيرادية زمن المتصرفية؛ ثانياً، أرباح الحرب العالمية الثانية (بين ١٩٤٠ و ١٩٤٤، أنفقت القوات الحليفة ٧٦ مليون جنيه استرليني في سورية ولبنان). وثالثاً، أموال الهجرة في أفريقيا والأميركيتين والبلدان العربية النفطية، العراق والسعودية خصوصاً.

احتل أعضاء الكونسورسيوم مواقع سيطرة في كل قطاعات البلد الاقتصادية. امتلكوا في القطاع المالي دزينة من المصارف المحلية أو ذات رأس المال المختلط، أبرزها «بنك سورية ولبنان» صاحب امتياز إصدار العملة وإدارة مالية الدولة والمسيطر على حركة التسليف والمبادلات التجارية مع فرنسا. كانت أكبر شركة تأمين، «الاتحاد الوطني»، شراكة بين عدد من أعضاء الكونسورسيوم ورأس المال الفرنسي. وكان معظم أعضاء الكونسورسيوم من مستوردي المنتجات الغربية المصنّعة يسيطرون على الحصة الأكبر من السوق المحلي للمواد الغذائية، والأسلحة والذخائر، والمعدات والآلات الزراعية والصناعية، ومواد البناء، والمشروبات، والمنتجات الصيدلانية والطبية، والقرطاسيات والأخشاب والقهوة والسيارات وقطع الغيار والعديد غيرها. ومن بين الخمسين وكالة التي تمثل الشركات الأميركية، النصف في يد أسرة واحدة، آل كتانة، والباقي موزّع بين آل فتال وصحناوي وفرعون. وكانت أسر الكونسورسيوم رائدة في ميدان السياحة، تملك أكبر وأفخم الفنادق في بيروت (السان جورج والبريستول) وفي مراكز الاصطياف في بحمدون وصوفر، الى مراكز التزلج على الثلج في فاريا والأرز. في قطاع الخدمات، كان الكونسورسيوم، بالشراكة مع رأس المال الفرنسي، يسيطر على الشركات ذات الامتياز وشركات الخدمات العامة: شركة مرفأ بيروت، شركات المياه والكهرباء (في بيروت وقاديشا ونهر البارد) وشركة حصر التبغ والتنباك (الريجي) وغيرها. كذلك كان الكونسورسيوم يسيطر على أكبر شركات مقاولة في البلد («لا ريجي دي ترافو») وواحدة من أكبرها في الشرق الأوسط (شركة «كات» لإميل بستاني). وامتلك أعضاء الكونسورسيوم شركتي الطيران «آر ليبان» Air Liban و«طيران الشرق الأوسط» Middle East Airlines وأكبر شركة للنقل البري، وأكبر مصانع الكهرباء والاسمنت والنسيج والبيرة وأعواد الكبريت والمعلبات الزراعية والزيت النباتي والدهان والزجاج، الخ. وزاوجت بعض تلك الأسر بين تصنيع المواد محلياً واستيرادها من الخارج، كما في حالتي الاسمنت ومواد البناء. أخيراً كانت جميع الأسر المذكورة من كبار الملاك العقاريين في المدينة والأرياف.

وقد قدّرت ثروات خمس عشرة من تلك الأسر بـ ٢٤٥ مليون ليرة لبنانية، ما يعادل تسعة أضعاف خزينة الدولة للعام ١٩٤٤ وأكبر من ٤٠ في المئة من الدخل الأهلي للعام ١٩٤٨. وكان قسط وفير من تلك الثروات موظفاً خارج لبنان.

خلال تلك الفترة، انتخب ١٣ من أبناء الأوليغارشية نواباً في البرلمان اللبناني، واحتل خمسة المناصب الوزارية وعيّن واحدهم رئيساً للوزراء. وفرض معظم نواب الأوليغارشية على مناطقهم من فوق، خصوصاً في البقاع والجنوب، حيث لعبوا دور مموّلي اللوائح الانتخابية للزعماء المناطقيين الذين درجت عليهم تسمية «الإقطاع السياسي». كان الياس طرابلسي، مثلاً، التاجر الثري من دير القمر، مموّل لائحة أحمد الأسعد في الجنوب ويخوض الانتخابات من ضمنها. وكان هنري فرعون، أكبر مالك عقاري في البلد ورئيس مجلس إدارة مرفأ بيروت، وراعي النقابات العمالية الموالية للسلطة، وأبرز أصحاب القرار السياسي الى جانب بشارة الخوري، هو الزعيم السياسي لمنطقة زحلة ولقسم من البقاع، حيث يملك نسيبه موسى دُ فريج مزرعة حديثة ومقعداً نيابياً. وكان ابن عمه بيار فرعون، ينتخب نائباً عن جزين. وكان أحد أبناء أسرة سرسق، وهو مالك عقاري كبير في منطقة عمّيق، يشغل منصباً نيابياً في البقاع هو أيضاً. والصناعي بطرس الخوري يموّل الزعماء الشماليين قبل أن يخوض الانتخابات بذاته. وهكذا في عهد بشارة الخوري، كان ٣٦ نائباً (٢٦ منهم من المسيحيين) يملكون أكبر ٢٣٠ شركة في البلاد أو هم أصحاب حصص راجحة فيها. (طرابلسي: ٢٠٠٨، ١٩٥-١٩٩).

من الخمسين أسرة الى المئة أسرة

خلال فترة الخمسينيات والستينيات، درج الحديث عن خمسين أسرة تتكون منها الطبقة الحاكمة بشقيها الاقتصادي والسياسي. كتب مايكل هدسون «يحتكر السلطة في لبنان مؤسسة من رجال دين وزعماء السياسيين شبه إقطاعيين ومصرفيين ورجال أعمال ومحامين. وينتمي أعضاء هذه المؤسسة الى أقل من خمسين أسرة وجيهة» (هدسون: ١٩٦٨، ١٢٦). يتكرر رقم الخمسين على لسان يوسف بيدس، صاحب بنك انترا، عند حديثه عن تلك الفئة من رجال الأعمال التي تكتلت ضده وأسهمت في إفلاس مصرفه. مع الوقت، ارتفع العدد من «الخمسين أسرة» الى «المئة أسرة التي تحكم البلد» حسب تعبير الصحافي ميشال أبو جودة الذي ناشدها أن تكفّ عن خيانة بعضها البعض وأن تحافظ على وحدتها، خلال الأزمة المالية والاقتصادية التي نشبت إثر انهيار بنك انترا (**طرابلسي**: ٢٠١١، ٢٥٩)

من ١٠٠ أسرة الى كم؟

من هي الأوليغارشية الآن؟ مم تتكوّن؟

حسب دراسة أجراها الحزب الشيوعي اللبناني العام ١٩٧٣، يتبيّن أن عدد الأسر التي تظهر أسماؤها على لوائح مجالس إدارات الشركات المساهمة والمغفلة يبلغ ٨٠٠ أسرة. يسيطر ٤٠٪ منها على ثلث مجموع رأس مال الشركات وعلى ٧٠٪ من مبيعاتها، وعلى نصف تجارة الاستيراد حيث تسيطر ثلاث أسر فقط على ٢٢٪ من سوق الأدوية والمنتجات الطبية ويسيطر عشرون تاجراً على ٨٥٪ من استيراد المواد الغذائية. ويتبيّن من الدراسة ذاتها، أن أكبر ١٣ أسرة لرجال أعمال من أصل ٢٠٨ تسيطر على ٤٧٪ من إجمالي رأس المال الصناعي، و ٣٠٪ من موجودات المصارف و ٢٤٪ من إجمالي رأس المال في التجارة (حمدان: ١٩٩٧، ٨٣-٨٥؛ **طرابلسي**: ٢٠١١، ٢٨٠).

نحو ألف أسرة في السبعينيات، إذاً؟ نفقد الأثر بعد ذلك.

ساد في لبنان لفترة طويلة رقم الأربعة بالمئة الذي اكتشفه تقرير إيرفد للدلالة على الفئة الأغنى من المجتمع اللبناني. ولم يكن الرقم الذي حدده نصر - دوبار (١٩٧٤) ليختلف كثيراً عنه إذ احتسب الفئة الأغنى من حيث الدخل بنسبة الـ ٣،٦٪. بعد الحرب، درج في الصحافة الاقتصادية رقم الواحد في المئة. فقد تبيّن مثلاً أن ١٪ من المودِعين يملكون ٧٠٪ من الودائع المصرفية التي يبلغ مجموعها ١٢٧ مليار دولار.[٤]

٢- حكم الأسرتين والـ٨٩٠٠ مليونير

ظلت البيانات تتحدث عن مداخيل لا ثروات. الى أن وردنا بعد إنجاز مسوّدة هذه الدراسة معطى جديد يسمح بحصر أوفى للبرجوازية الكبرى. نشرت مجلة «إكزيكيوتِف» الاقتصادية اللبنانية الأرقام المتعلقة بلبنان من الدليل السنوي لبنك «كريدي سويس» المعنون «بيانات عن الثروة الكونية للعام ٢٠١٣» Global Wealth Data ٢٠١٣، وهو من التقارير القليلة التي تحتسب الثروات وأنماط توزيعها ولا تكتفي بالمداخيل.

يقدم التقرير رقماً دالاً ومدهشاً في آن معاً من أن ٤٨٪ على الاقل من ثروة لبنان الخاصة مركّزة في أيدي ٨٩٠٠ نسمة، أي ما لا يزيد عن ٠،٣٪ من السكان البالغين وهي الفئة التي يزيد دخل أفرادها عن مليون دولار للفرد. وهذا يعني أن سائر البلد، أي ٩٩،٧٪ من السكان، يملكون أقل من ٥٢٪ من الثروة، التي قدّرها البنك السويسري بـ ٩١ مليار دولار. في المقابل، فإن أغنى ستة لبنانيين، الذين ينتمون الى أسرتين فقط هما آل الحريري وميقاتي، والذين تقدّر مجلة **فوربز** ثرواتهم المجتمعة بـ ١٤ مليار دولار، يستحوذون على ١٥٪ من الثروة الخاصة. ويضيف التقرير في باب توزيع الثروة أن نصف اللبنانيين يملك أقل من خمس معدل الثروة. وجدير الذكر أن «كريدي سويس»

تنشر أرقامها عن لبنان بكل تحفّظ وتعليقها أن البيانات اللبنانية «فقيرة». (*Executive*, 18 October, 2013)[٥]

مهما يكن من أمر، فإن هذا الدليل على ضيق الفئة المسيطرة على الاقتصاد، وعلى تصرّفها نصف الثروة الأهلية، يفتح المجال أمام فرص جديدة لتنظيم أبحاث جادة ومفصّلة عن تركيب الفئة الأعلى من البرجوازية اللبنانية لا بد لأي بحث لاحق عن الطبقات أن يضطلع بها إذا كنا نريد التقدّم في الدراسات في هذا المجال.

٣- الشبكة المصرفية

في دراسة لافتة بعنوان «النظام المصرفي اللبناني: البدائل المالية لنظام سياسي» ينبّه كليمانت هنري مور الى دور المصارف بما هي بدائل لنظام سياسي مغيّب او معلّق. يقول «لعل المصارف لم تكن فقط التعبير عن نظام سياسي اختفى في سائر الامكنة، تحت تأثير العنف، انما كان بامكانها ايضا ان تسهم في اعادة التوازن للنظام القديم الذي يمكن ان يعود عندما يتوقف العنف». وقد حصل ذلك. صارت المصارف وسيلة لدخول اصحابها من مغتربين ورجال اعمال وارد الهجرة والخليج للاستحصال على الجاه وتكريس النجاح. وشكلت المصارف مكان الالتقاء

٤- للمقارنة، تفيد البيانات الاسرائيلية ان ١٩ اسرة تستأثر بثلث الاقتصاد الاسرائيلي. في العام ٢٠٠٦ بلغ الدخل الاهلي الاسرائيلي ٢٤٨ مليار شيكل جديد. وهذا يعادل: ١) ثلث مداخيل اول ٥٠٠ شركة اسرائيلية و ٢) الدخل السنوي لـ ١٩ اسرة من رجال الاعمال و ٣) ٨٨٪ من موازنة الدولة و ٤) ٥٤٪ من حصة قطاعات الاعمال من الاقتصاد. (أورا كوهين، «١٩ اسرة اسرائيلية تسيطر على ثلث الاقتصاد»، هاآرتس، ٢٠٠٧/٠٧/١٩).

٥- يبلغ عدد اصحاب المليارات في لبنان العشرة وهم: سعد الحريري، بهاء الحريري، ايمن الحريري، فهد الحريري، هند الحريري، نازك الحريري، نجيب ميقاتي، طه ميقاتي، سعيد خوري، حسيب الصباغ.

بين الاسر المالية والاسر السياسية، حيث ان ربع الاسماء الواردة في اي لائحة للاسر السياسية او للنواب هم من المرتبطين بالقطاع المصرفي، واخيرا ان القطاع المصرفي قد توازن خلال الحرب وصار اكثر تنوعا من الناحية الطائفية والمذهبية كما يظهر من تركيبة اكبر ثمانية مصارف (مور: ١٩٨٣، ٣٨-٤١) ما لم يقله مور هو ان النظام المصرفي صار بعد الحرب محور الحياة الاقتصادية للبلد وودائن الدولة وقائد عملية الإعمار والمضارب الرئيسي على مديونية الدولة والموجّه الرئيسي لسياسة دولة هو دائنها.

يوجد في لبنان حوالي ٧١ مصرفاً، بينهم ٥٤ مصرفاً تجارياً و ١٧ مصرفاً للأعمال والتسليف المتوسط وطويل الأجل. تنقسم المصارف التجارية بين ٣٠ مصرفاً لبنانياً بأسهم غالبيتها للبنانيين و ١٠ مصارف لبنانية ذات مساهمة أكثرية عربية ومصرفين لبنانيين بمساهمة أكثرية أجنبية غير عربية. وتوجد ٨ مصارف عربية لا يحوي عدد منها لا مساهمة لبنانية. اضافة الى اربعة مصارف أجنبية بمساهمات لبنانية. للمصارف ٧٨٠ فرعا، تستخدم ١٦،٣٢١ موظفا، اي ١٪ من اجمالي المستخدمين، العام ٢٠٠٨.

يستحوذ ١٢ مصرفاً لبنانياً الذين يشكلون «فئة الفا» على أكثر من ٩٥ في المئة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في لبنان وهي: عودة، بلوم، بيبلوس، فرانسبنك، سوسييتيه جنرال، الإعتماد اللبناني، البحر المتوسط، بيروت، بيروت والبلاد العربية، اللبناني الفرنسي، فرست ناشونال بنك وانتركونتيننتال بنك. وتسيطر ثلاثة مصارف منها، وهي عودة بلوم وبيبلوس، على نصف اجمالي الموجودات تقريبا. وتجني هذه المصارف الثلاث أرباحاً ضخمة (وصلت في أيلول ٢٠١٢ الى ٦٨٣ مليون دولار: ٣٠٩ مليون دولار لعودة، ٢٥١ مليون دولار بلوم، ١٢٣ مليون دولار بيبلوس).

الطابع العائلي وتشابك المصالح

ويغلب الطابع العائلي على المصارف اللبنانية، بحيث نجد الى جانب عدد قليل من المساهمين العرب والأجانب، مساهمين ينتمون الى عائلة واحدة: بنك لبنان والمهجر (بلوم): ورثة نعمان الازهري؛ بنك عودة: ريمون عودة؛ بنك بيبلوس: فرانسوا باسيل؛ اللبناني الفرنسي: فريد روفائيل؛ فرفسبنك واللبناني للتجارة: عدنان وعادل قصار؛ الاعتماد اللبناني - جوزيف طربيه؛ بنك الموارد: مروان خير الدين؛ بنك بيروت والبلاد العربية: ورثة توفيق عساف؛ بنك المتوسط: ورثة رفيق الحريري؛ سوسييتيه جنرال: ورثة انطون صحناوي؛ بنك بيمو: آل عبجي؛ بنك سوريا ولبنان: ورثة الرئيس بشارة خليل الخوري؛ فرعون وشيحا: ورثة هنري فرعون وميشال شيحا؛ الصناعة والعمل: ورثة إميل البستاني؛ فرست ناشيونال: ورثة رفعت النمر؛ جمّال ترست بنك: ورثة علي الجمال؛ لبنان والخليج: عبد الحفيظ عيتاني؛ بنك بيروت: انور الخليل؛ بنك الاعتماد الوطني: لطفي الزين؛ الخ.

وتملك المصارف، وخصوصا من فئة الفا، ١٢ شركة تأمين، تنتمي ٣ منها الى الخمس شركات التأمين الاولى التي تستحوذ على ٦٦،٢٪ من السوق اللبناني من اصل١١٤ شركة.[٦]

٦- وهذه الشركات هي

Alico، وهي شركة التأمين اللبنانية الاميركية، التابعة لشركة American Life Insurance Company التي تستحوذ بمفردها على ٢١،٥٪ من سوق التأمين

Allianz SNA التابعة لبنك بيروت والبلاد العربية

Bancassurance SAL التابعة لفرنسبنك

Arope SAL التابعة لبنك بلوم

LIA (انظر مجلة Executive العدد ١٣٠، ايار ٢٠١٠، ص ٤٢)

اما الباقية فهي

ميد بنك للتأمين، تابعة لبنك ميد؛

Beirut Life SAL تابعة لبنك بيروت

ادونيس للتأمين و آدير للتأمين، تابعة لبنك بيبلوس.

SNA للتأمين تابعة لبنك بيروت والبلاد العربية

كابيتال للتأمين واعادة التأمين (أسعد ميرزا هو رئيس جمعية شركات التأمين في لبنان ورئيس مجلس ادارة ذي كابيتل)

وكالة سارادار للتأمين

وتتشابك المصالح بين أسر الاوليغارشية خلال توظيفاتها ومساهماتها المصرفية على نحو لافت. ورثة بطرس الخوري، بنك الصناعة والعمل، مساهمون في لبنان والمهجر؛ مارسيل بطرس الخوري، مساهم في المصرف التجاري السوري اللبناني؛ يوسف تقلا، عضو مجلس ادارة بلوم، ومساهم في البنك الاهلي الدولي؛ انطوان واكيم، رئيس مجلس ادارة شركة **سنا** للتأمين، وعضو مجلس ادارة بنك بيمو؛ فرانسبنك شريك في بنك بيروت والبلاد العربية؛ رباح ادريس، انتركونتينانتال بنك، مساهم في الاعتماد اللبناني؛ جو عيسى الخوري، بنك التمويل وبنك الاعتماد اللبناني والبنك التجاري للشرق الادنى، مساهم في بنك عودة؛ علي غندور، بنك بيروت والبلاد العربية، مساهم في بنك عودة - سرادار للاعمال؛ فريد روفايل رئيس مجلس ادارة اللبناني - الفرنسي هو ايضا رئيس مجلس ادارة بنك الشرق؛ عدنان وعادل قصار، فرانسبنك، والبنك اللبناني للتجارة؛ نديم قصار، فرانسبنك، والبنك اللبناني للتجارة وبنك بيروت والبلاد العربية؛ محمد عبد الحسن شعيب، مساهم في فينيسيا بنك وانترا للاستثمار والكويت والعالم العربي وجمّال ترست بنك وبنك التمويل؛ محمد الحريري، بنك ميد والبنك اللبناني السعودي، والبنك التجاري السعودي؛ الخ.

لخّص حاكم مصرف لبنان كل الاولوية المستهترة المعطاة للمصارف (ولصحة الليرة اللبنانية) على حساب لبنان واللبنانيين في تصريح الى تلفزيون «العربية» (٢٠١٣/١٠/١٧) طمأن فيه الى أن ارباح القطاع المصرفي للعام ٢٠١٣ سوف تنمو بنسبة ٣-٤٪ تدليلا على صحة الاقتصاد. وذلك بعد ان أبلغ ان لبنان خسر ٧ مليارات دولار بسبب النزوح السوري. وهي أرقام مشكوك في صحتها ودقّتها خصوصا انه يستحيل ان تكون قد اخذت في الاعتبار ودائع السوريين في المصارف اللبنانية او احتسبت الاموال التي أنفقها اللاجئون، فقراءهم ومتوسطوهم والاغنياء، طوال ما يقارب الثلاث سنوات. مهما يكن، ادى التصريح غرضه في تبيان مدى الاستهتار بخسائر اللبنانيين في مقابل ارباح شلّة من المصرفيين!

٤- الهولدنغ
الشكل الجديد للملكية الرأسمالية

تكوّن بعد الحرب كونسورسيوم جديد من عدد من العائلات لا يختلف كثيرا عن كونسورسيوم الاستقلال من حيث القلّة التي تكونه وطابعه العائلي. حتى انه يمكن ان يقال ايضا ان القسم الاكبر من شركات الهولدنغ الكبرى يعود قسم كبير منها الى الكونسورسيوم الاول. ولكن الحديد ان شكل الهولدنغ هو تطور نوعي لشكل الشركات المساهمة. وذلك على مستويين. ففي حين كانت الشركات المساهمة مضطرة لتمويه طابعها العائلي بتنويع اعضاء مجالس الادارة، ليس الهولدنغ مضطرا لهذا التحيل بل هو سافر في معظم الحالات في تسمية نفسه بإسم الاسرة التي تملكه. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، كسر الهولدنغ تقليد حصر الشركة بقطاع اقتصادي محدد (مال، تجارة، صناعة، سياحة، الخ.) الذي كان متّبعاً في الشركات المساهمة ليغطي التنوّع في المجالات الاقتصادية في مروحة لامتناهية من تلك القطاعات تضاف اليها قطاعات اقتصادية مستحدثة من مثل شركات المقاولة والاتصالات والمال وسواها (انظر الملحق رقم ٢).

الاعتماد اللبناني للتأمين واعادة التأمين، بنك الاعتماد اللبناني
سوجيكاب للتأمين، تابعة لسوسييتيه جنرال
ترست للتأمين، تابعة لجمّال ترست بنك
كريدكس للتأمين، تابعة لبنك الاعتماد المصرفي

٥- سيطرة الاحتكارات
تركّز رأس المال المالي

اول وجه للتركز الاقتصادي، وهو ما يجري اغفاله اكثر مما يجب، هو تركّز رأس المال المالي حيث تسيطر ٧ مصارف على السوق المالي برمّته. وحيث ٠،٠٥ من اللبنانيين يسيطرون على ٣٤ مليار دولار من الودائع المصرفية، وان ٢٪ من الحسابات المصرفية تتصرف بـ ٧٠٪ من اجمالي الودائع المصريفة (**نصر**: ٢٠٠٣، ١٥٦) في حين ان النسبة ذاتها هي بيد ١٨٪ من السكان في البرازيل.

التركز التجاري: اجرى الدكتور توفيق كسبار لصالح وزارة الاقتصاد، وبتمويل الاتحاد الاوروبي دراسة غطّت٧٤٠٢ مؤسسة في ٢٨٨ سوق محلية، منها ١٢٣ سوق ذات نشاط اقتصادي غير محدد. وخلص كسبار الى ان نصف مبيعات تلك الاسواق تشكو «احتكار القلّة» (**غسبار**: ٢٠٠٣). ويفيد احصاء للاقتصادي ايلي يشوعي أن الفاً من اصل ٢٥ الف مستورد يستوردون ٩٠٪ من مجموع المستوردات اللبنانية. (ايلي يشوعي، **السفير**، ٢٠٠٤/٧/١٩)

الاحتكار القانوني: الوكالات الحصرية: عدد الوكالات الحصرية المسجّلة في لبنان ٢٠٠ شركة تملك فيما بينها ثلاثة الاف وكالة بينها عشرون شركة مسجلة تملك كل واحدة منها لا اقل من عشر وكلات تستورد لا اقل من ثلاثة الاف صنف تحت اسمها. وفي ٨٣ من اصل ٢٨٨ من اسواق المنتجات المستوردة تسيطر ٣ شركات على ٨٠٪ من السوق، وتسيطر ٣ شركات على ٢٠٪ من السوق في ٦٠ سوق اضافية. تشمل الوكالات الآتية: السيارات وقطع الغيار، الهواتف، الاسمدة والادوية الزراعية، مواد البناء، تجهيزات المستشفيات، أدوات التزيين، القرطاسيات، الالبسة والاحذية، المواد الرياضية، الادوات الكهربائية، الساعات والمجوهرات، مستحضرات التجميل، اثاث البيوت والمكاتب، الخ. مع انه لا يوجد قانون يجيز الوكالات الحصرية في استيراد الادوية والاغذية، ولهذا القطاع وذاك بنية احتكارية هو ايضا. (**مراد**: ٢٠٠٦، ٣٦)

اما الاطار القانوني للوكالات الحصرية فهو المرسوم الاشتراعي رقم٣٤ في ٥ آب/اوغسطس ١٩٦٤ مطلع عهد الرئيس شارل حلو وفي ظل وزارة الرئيس رشيد كرامي. وكان المرجع قبل ذلك المادتان ٢٧٢ و ٢٧٩ من قانون التجارة اللبناني.[٧]

العام ٢٠٠٢ نشرت الصحف أسماء ١٤٥ من تلك الوكالات الحصرية، كانت الحصة الاكبر منها للولايات المتحدة ٢٦ وكالة تليها فرنسا ٢١ وكالة وايطاليا ١٧ وكالة، الخ. ففي ذلك العام بدأ رفيق الحريري تنفيذ سياسة اصلاح اقتصادي اعلن ان الغرض منها تسريع انضمام لبنان الى منظمة التجارة الدولية. بناء عليه، تقرر تحرير الاستيراد والغاء الوكالات الحصرية وحدد التعويض على اصحاب الوكالات بـ ٥٪ من قيمة البضاعة المستوردة لمدة خمس سنوات بعد صدور القانون. وافقت الحكومة على مشروع القانون. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ ارسل الى البرلمان حيث استغرق نقاشه في اللجان النيابية سبعة اشهر، قررت على اثرها لجنة الادارة والعدل الغاء التعويض وتأجيل التنفيذ الى مطلع العام ٢٠٠٤، حلا وسطا بين اصحاب الوكالات الذي طالبوا الإمهال حتى ٢٠٠٨ ونواب حزب الله وحركة امل والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث العربي الاشتراكي وممثلين عن منظمات غير حكومية الذين طالبوا بالتنفيذ الفوري. في ٢٩ كانو الثاني/يناير ٢٠٠٣ اقرّ البرلمان تمديد المهلة حتى ٢٠٠٨. رفض الرئيس اميل لحود التصديق على القانون. فتوقف الامر عند هذا الحد.

إتخذ السجال حول الوكالات الحصرية طابعا طائفيا على اعتبار ان اكثرية اصحاب الوكالات الحصرية هم من المسيحيين. (**مراد**: ٢٠٠٦) وقد رأى الاقتصادي ايلي يشوعي الى مشروع القانون على انه محاولة من رجال الاعمال المسلمين للاستيلاء على الوكالات الحصرية للتجار المسيحيين (**الكفاح العربي**، ٢٠٠٢/٢/١٢ ؛ مراد: ٢٠٠٦، ٥٨) فيما رأى بطريرك الكنيسة المارونية، مار نصرالله صفير، والجنرال ميشال عون الى القانون على انه مشروع سوري لتقويض الاستقلال الاقتصادي للدولة اللبنانية. ولا يزال القانون في الادراج الى حين كتابة هذه السطور.

احتكارات الامر الواقع: تسيطر على الاستيراد مجموعة قليلة من المستوردين، ما يرفع منسوب التركز في معظم الأسواق بمعدلات كبيرة تصل الى احتكار آحادي في بعضها. في احد التقديرات، ان الفاً من اصل ٢٥ الفا من التجار المستوردين يستوردون ٩٠٪ من إجمالي الاستيراد اللبناني (ايلي يشوعي، «حال الاقتصاد اللبناني»، **السفير**، ١٩ تموز ٢٠٠٤). وسوف نقتصر على المواد الستراتيجية، الاكثر مساسا بحياة المواطن.

٧- كان قانون الحصرية يحرّم على غير اللبنانيين حيازة وكالات حصرية الى ان حصل تعديله بقانون صادر العام ١٩٧٥.

- **مستوردو الدواء:** ١٢٠ شركة استيراد، بينها خمس شركات تسيطر على ٥٠٪ من السوق هي: فتال، ابو عضل، أبيلا، كتانة، كافتاغو، ترانسمد. («٥٠ شركة لاستيراد الادوية حسب الدليل التجاري الاميركي عن الاستثمار في لبنان، الذي يرى ان لبنان هو المستورد الاول للادوية في الشرق الاوسط، حجم السوق ٤٠٠ مليون دولار سنويا من مبيعات التجزئة» **النهار**، ٢٠٠٩/١/٢٧) اما الدكتور اسماعيل سكّرية - عضو مجلس النواب والرجل الذي يقوم من سنوات حملة ضد الاستهتار بحصة المواطنين في نظام صحي واقع تحت رحمة المحتكرين والفاسدين - فيقول ان ١٠٪ من المستوردين يحتكرون ٩٠٪ من السوق (**سكرية**: ٢٠١٠، ١٨)

ويبلغ عدد الاصناف الادوية المستهلَكة في لبنان ٢٥٠٠ صنف من أصل ٣٠٠٠ صنف متواجدة في السوق، ولا يزال ٤٠٠ صنف منها خاضعاً للاحتكار وهي الاغلى ثمنا. بل اكثر من ذلك، إن ٢٠٪ من أدوية السوق تشكل ٨٠٪ من الاستهلاك، والنسبة هي الاغلى سعرًا في العالم (**سكرية**، ٢٠١٠، ١٨) ومن ابرز النتائج طبعا الارتفاع الشاهق لاسعار الادوية قياسا الى الجوار. وقد أجرى وزير صحة سابق محمد جواد خليفة العام ٢٠٠٥ بحثا عن اسعار ١٢٠٠ صنف دواء تباع في السعودية والاردن فتبيّن ان الادوية في لبنان تفوق مثيلاتها في البلدين بنسب تتراوح بين ١٠ و ١٧٠٪ (**سكّرية**: ٢٠١٠، ١٣٣). وتبلغ فاتورة الدواء الاجمالية في لبنان ٦٨٠ مليون دولار سنويا. تبلغ اسعار الاستيراد المفترضة منها ٥٤٠ مليون، ما يجعل تقدير ارباح الشركات والصيادلة في حدود ١٨٠ مليون (**الاخبار**، ٢٠١٠/٤/١٥)

ويفصّل سكرية في المخالفات التي لا حصر لها: الادوية المقلّدة تبلغ نسبتها ٣٥٪ من الادوية المتوافرة في الاسواق؛ تهريب الادوية؛ استيراد أدوية ممنوعة التداول عالميا وبيعها في الاسواق اللبنانية؛ اختفاء ادوية رخيصة والاستعاضة عنها بأدوية باهظة الثمن، (**سكرية**: ٢٠١٠، ٨٥-٨٦) والى هذا الغياب شبه الكامل للرقابة على نوعية الادوية، الخ. وهنا ايضا نجح تحكّم الاحتكار بسوق الادوية في لجم تطور صناعة أدوية محلية. فلا يزيد عدد مصانع الأدوية عن ست مصانع هي: «مافيكو»، «فارماديكس»، «ألغوريتم»، «ميدفار»، «فارمالاين»، «بنتا». تضاف اليها ثلاثة مصانع للمصل هي: «سيروم»، «ألفا»، و«بيوليس». وتتراوح حصتها مجتمعة بين ٦ و ٨٪ فقط، علماً بأن تصنيع الادوية المحلي ظل راكدا خلال السنوات الاخيرة فيما تضاعفت قيمة المستوردات بثلاثة اضعاف في اربع سنوات.

- **مستوردو المشتقات النفطية (كارتيل النفط):** ١٣ شركة استيراد، بينها سبع شركات تسيطر على ٥٠ في المئة من السوق.

وتضم «المجموعة الف» خمس شركات تسيطر على ٦٠٪ من سوق البنزين. وتضم الشركات الآتية:

- هيبكو، التي يملكها آل البستاني، التي تستأجر شركة كوجيكو التي اسسها وليد جنبلاط، رئيس مجلس ادارتها بهيج ابو حمزة، وقد أجّرها جنبلاط للنائب نعمة طعمة مقابل مليون دولار سنويا بعد تعسّرها ماليا، ثم تركها طعمة لتستأجرها شركة هيبكو لمدة عشر سنوات. وآل البستاني وكلاء شركة البترول السويسرية «فيتول».

- ميدكو، عيسى بيترووليوم وشركة يمين. في حين تتوزع اربع شركات هي موبيل، توتال، كورال، ميدكو استيراد بنزين الطائرات. وبين هذه الشركات خمس شركات تسيطر على ٦٠٪ من سوق البنزين، وتضم الشركات الآتية:

- **يوني تُرمينالز**، شركة لبنانية مساهمة يملكها آل عبجي، اصحاب مصرف بيمو BEMO وورثة بيار خوري بنسبة ٥٠٪، وتملك شركة IPG الكويتية ٥٠٪ الباقية.

- **كورال أويل**، يملكها رجل الاعمال السعودي محمد العامودي، وهو صاحب مصافي نفط في المغرب والسويد. وكانت تعمل قبل الحرب بصفتها شركة «شل» SHELL وكان يملكها العامودي شراكة مع ادوار سعد واشترى منه حصته.

- **يونايتد**، لجوزيف طايع وكانت مندمجة مع شركة عيسى بترووليوم IPT قبل ان ينشب الخلاف بين الطرفين على أثر حلّ «القوات اللبناني» فانفضّت الشراكة.

وتضم المجموعة «ب» شركتي **موبيل وتوتال**، اللتين تسيطران معا على ١٥٪ من السوق. **توتال** تملكها الحكومة الفرنسية التي اشترتها من مالكها رجل الاعمال اللبناني خليل غطاس بعيد الحرب الاهلية، المعروف بصلاته الوثيقة برئيس الجمهورية الياس الهرواي. اما **موبيل** فشركة سعودية ١٠٠٪، اشترتها شركة وردية التي ملكها آل الاحدب، ومن ثم وليد جنبلاط، وعلي غندور، وجميل سعيد المقرّب من نبيه برّي. وبعد ان منيتْ الشركة بخسائر، سيطر عليها «بنك بيروت والرياض» وباعها بدوره الى مستثمرين سعوديين من آل بخش.

المجموعة الثالثة فهي مجموعة ناشئة تضم شركتي **ميدكو** و *IPT* اللتين انفصلتا عن المجموعة الاولى مطلع العام ٢٠١١. وميدكو من اقدم شركات استيراد وتوزيع النفط في لبنان أسسها آل شماس، ويرأس مجلس ادارتها الحالي مارون شماس، رئيس تجمع الشركات المستوردة للنفط حاليا وشقيق نقولا شماس، رئيس جمعية التجار. أما شركة IPT (عيسى پترووليوم كومباني) فيملكها ميشال عيسى.

اضافة للمجموعات الثلاث توجد شركتان منفردتان هما **ليكويغاز** التي يملكها اوسكار يمّين و **الشركة العربية** ويملكها وليد عبدالرزاق الحجة.

يستهلك لبنان مليون و ٧٠٠ الف طن من البنزين سنويا، اي ما يوازي ١١٠-١١٥ طن شهريا، تتطلب خمس بواخر لنقلها تتوزع على شركات الكارتيل كل شهر. ولا توجد تقديرات دقيقة لارباح الكارتيل[8]

احتكار الغاز. اما الغاز فيتم استيراده من قبل شركة واحدة (**غاز الشرق**) تحتكر ٩٥٪ من سوق الغاز المنزلي. مالكها طلال الزين رجل اعمال سوري يملك **نفطو غاز**، مركزها اليونان حيث تملك الشركة اكبر اسطول بحري لناقلات الغاز في البحر الابيض المتوسط متكوّن من ٤٠ ناقلة تورّد الغاز لسورية والاردن والعراق ومصر ولبنان. ولشركة **نفطو غاز** في اللاذقية معمل لانتاج اسطوانات الغاز. يعمل فرع الشركة في لبنان بإسم **غاز الشرق** ويحتكر الغاز في لبنان منذ ١٩٩١ وتقدّر ارباحه بـ ٣٠ مليون دولار سنويا. (موقع اخبار النفط والغاز السوري، www.syria-oil.com/?p=4498، بتاريخ ٢٠١٠/٨/٧) ويستورد لبنان سنويا ما يزيد عن ١٦١ الف طن غاز منزلي يباع للمستهلك بسعر ١٣ ل ل للقارورة زنة ١٠ كلغ.

وقد استطاعت شركة الزين امتلاك الموقع الاحتكاري بأن اشترت كل خزانات الغاز في منطقة الدورة لتخزين ٤٠ الف طن واستأجرت اضافة اليها خزانات شركات الغاز الاخرى ولا سيما شركة **صيداكو** في الزهراني التي يملكها بهيج ابو حمزة، منسّق اعمال كارتيل البنزين، وشريك وليد جنبلاط، وعقدت اتفاقا مع وزارة الطاقة والمياه لاستغلال خزانات النفط في منشآات النفط في الشمال والجنوب بدل ايجار قدره ٣٠٠ الف دولار سنويا. علما ان الشركة ليست تستخدم خزانات الدولة. وقد اكتشف الوزير محمد فنيش ان بدل الايجار الذي تدفعه الشركة للدولة ايجارا لاستغلال خراناتها يتم احتسابه في جدول تركيب الاسعار وتحميله للمستهلكين بإسم «بدل تخزين» ما يعطي الشركة أرباحا اضافية بمقدار ٣٥$ للطن الواحد. فالغى هذا البند من جدول تركيب الاسعار وعمد الى استرداد الخزانات دون ان يتمكن من كسر الاحتكار. ويقدّر محمد زبيب ان معدل ارباح الطن المستورد٢٠٠ دولار علما ان حصة شركات التوزيع الداخلية ١٠ دولارات للطن الواحد. وفي السوق سبع شركات لتوزيع الغاز على علاقة مباشرة او غير مباشرة بشركة **غاز الشرق**، هي صيداكو، التي يديرها بهيج ابو حمزة، وفت غاز، لمصطفى درنيقة، ونورغاز، التابعة للشركة العربية، وشركة يونايتد وهما عضوتان في كارتيل البنزين، ومدكو، وصيداني وموصللي. (محمد زبيب، **الاخبار**، ٢٠٠٧/٧/١٦)

الزفت: أربع شركات تستورد الزفت: الشركة العربية (ناصر الشماع/ سوليدر)، يوني ترمينال (كويتيون يملكون غالبية الأسهم)، كوجيكو (وليد جنبلاط)، ميدو (مارون شماس).

الترابة: تحتكرها ثلاث شركات: الترابة الوطنية، **هولسيم** Holcim (اقدم شركة تأسست بإسم «شركة الترابة الوطنية» العام ١٩٢٩ على يد درويش حداد وأبنائه، اكبر شركة استيراد لمواد البناء في تلك الفترة، وأدارها صهره فؤاد الخوري، شقيق بشارة الخوري، على ان الشركة باعت معظم أسهمها العام ١٩٥٤ لشركة سويسرية وهي الآن شركة سويسرية خالصة، لا يوجد لبنانيون في مجلس ادارتها، تملك ستة معامل لانتاج الباطون اضافة الى افران انتاج الترابة. اما شركة **الترابة الوطنية** فملك آل ضومط تأسست العام ١٩٥٣ بما هي شركة ضومط وعسيلي وإنفرد

٨- بالاضافة لكل هذا توجد اربع شركات استيراد الغاز المخصص للطائرات هي موبيل، توتال، كورال وميدكو. استوردت ٢٢٢ الفا و ١٣١ طنا من غاز الطيران في عام ٢٠١٠ (رشا ابو زكي، «خريطة كارتيل النفط في لبنان»، الاخبار، ٢٠١١/٢/٢٢)

بها آل ضومط. رأسمالها ١٠٠ مليون دوار وتشغّل ٥٥٠ عاملا متفرغا واكثر من الف متعاقد ومياوم. رئيس مجلس ادارتها ومديرها العام بيار ضومط. وشركة **سبلين**، التي حاز كمال جنبلاط على امتيازها العام ١٩٧٤ وبدأت العمل بالشراكة مع شركة رومانية، وقد شارك في رأسمالها عدنان الصّار وتوفيق عساف، ومجموعة البنك المتوسط (الحريري) وفي آخر تعديل لرأسمالها، نالت الحصة المقررة فيها شركة Secil s.a الاسبانية باغلبية ٥٠،٥٪ مقابل ٢٠٪ للبنك المتوسط و ٢٠٪ لوليد جنبلاط وباقي الـ ٩،٥٪ لمساهمين متفرّقين.

وشركات الإسمنت الثلاث محميّة قانوناً بمنع استيراد الترابة منذ العام ١٩٩٣ اي خلال مرحلة إعادة الاعمار وهي مرحلة الطلب الاقصى على تلك المادة. وتتوزع حصص الانتاج بين الشركات الثلاث بناء على تقرير لـ«بلوم إنفست بنك» كالآتي: مصنع سبلين (١٦-١٨٪) «هولسيم» (٤٣-٤٥٪) «شركة الترابة الوطنية - ترابة السبع» (٣٩-٤١٪).

بالاضافة الى ان قانون الغاء الوكالات الحصرية لم ينفّذ، فقد سُنّ مشروعٌ للحد من الاحتكار في عهد الرئيس أمين الجميل غير انه لا يزال نائماً في أدراج مجلس النواب.

المكوّن السوري والفلسطيني

ولا بدّ من ان نذكّر هنا برافدين للبرجوازية هما رجال الاعمال السوريين والفلسطينيين. من سوريا توافدت أسر من رجال الاعمال في موجات متعددة يمكن ايجازها باربع رئيسة: الموجة الاولى اعقبت القطيعة الاقتصادية والجمركية والمالية بين لبنان وسوريا ١٩٤٨. الثانية اعقبت موجة التأميمات زمن الوحدة السورية المصرية، زمن الجمهورية العربية المتحدة. الثالثة اعقبت تأميمات العهد البعثي خصوصا فترته الاولى ١٩٦٣-١٩٧٠. الرابعة، بدأت بمن لجأ الى لبنان في الفترات اللاحقة خصوصا إبان فترة الانتداب السوري على لبنان. ومن أبرز أسره في مجال الاعمال آل عبجي، وصحناوي، والازهري وغيرهم.

معروف ان معظم رجال الاعمال الفلسطينيين لجأوا الى لبنان، واليه نقلوا رؤوس اموالهم، ابتداء بالعام ١٩٤٧، وبينهم نسبة كبيرة من المسيحيين، الذي ما لبثوا ان نالوا الجنسية اللبنانية خلال عهد كميل شمعون. وقد قدّرت توظيفات اموال اللاجئين من رجال الاعمال الفلسطينيين بنحو ٩٠ مليون ل ل، حسب ارقام الهيئة العربية العليا العام ١٩٥٩ (*Grase*: ٢٠١١، ٤) وشملت تلك التوظيفات المصارف، المالية، السياحة، التأمين، الهندسة، البناء، والصناعة. ولما كان رجال الاعمال الوافدون من المتكلمين باللغة الانكليزية، فقد سهل انخراطهم المبكر في إقتصاديات الريع النفطي. ومن ابرز الاسر الفلسطينية التي صارت جزءا من تركيبة الرأسمالية اللبنانية، يوسف بيدس، على رأس امبراطورية انترا، وانيس بيبي مؤسس بنك الاتحاد الوطني Union National Bank وكمال عبد الرحمن، ورفعت النمر، مؤسس بنك بيروت للتجارة الذي ما لبث ان اندمج ببنك بيبلوس، وايضا البنك العربي لمؤسسه عبد الحميد شومان. على ان ابرز المساهمات الفلسطينية في الرأسمالي اللبنانية تمت في ميدان الهندسة والمقاولات مع خطيب وعلمي، والثلاثي حسيب الصباغ وقريبه سعيد خوري (تقدر ثروة كل منهما بما يزيد عن مليار دولار حسب مجلة **فوربز**) مؤسسة CCC الدولية للمقاولات، وبرز آل ابيلا في قطاع الغذاء، وآل غرغور في وكالات السيارات (مرسيدس) ونعواس في السياحة وبوتاجي في الشقق المفروشة وغيرهم.

٦- «الهيئات الاقتصادية» حزب البرجوازية؟

البحث عن حزب او اكثر يمثل البرجوازية اللبنانية محاولة عبثية. لم يكن لها مرة حزب في تاريخ لبنان الحديثة. الاسباب عديدة: ١) الطابع المعادي للتشريع وغير التدخلي في السياسة اصلا؛ ٢) تسلّل المصالح البرجوازية تاريخيا عبر الحزبيات التقليدية - دستوري/كتلوي؛ شمعوني/شهابي - وإتكالها على الارتباط عموما بالزعامات والحزبيات الطوائفية التي احتكرت الحياة الحزبية والتمثيل السياسي؛ ٣) ارتباط البرجوازية المبكر بمركز رئاسة الجمهورية وتمسكها بهذا العلاقة (كما يتبيّن في الفصل السادس)؛ ٤) الوجود المبكر لهيئات وجمعيات تمثيلية للتجار والصناعيين واصحاب المصارف شكلت أطراً مشتركة للمطالبة الاقتصادية والضغط السياسي والتشريعي.

على ان نظرة اكثر تفحصا في الامر قد تكشف المزيد من التدقيقات واساليب التمثيل غير المباشرة. فما من شك مثلا في ان جريدة **النهار** لعبت من الخمسينات الى الستعينات دور لسان حال البرجوازية بل حزبها الطامح الى التعبير عنها بجناحيها المسيحي والمسلم، والتزويج لابرز عناصر ايديولوجيتها ورموزها وافكارها، وتشكيل صلة الوصل بينها وبين جمهور قراء الجريدة من الطبقات الوسطى المهنية والمتعلمة واخيرا ليس آخرا، تحوّل مكتب رئيس تحريرها الى «مطبخ» تعدّ فيه الحملات الدعاوية (ضد الناصرية في المنطقة والشهابية في لبنان) وتنظّم الحملات الانتخابية وإعداد التشكيلات الوزارية.

وتشير دلائل عديدة ان الى ان «الهيئات الاقتصادية» لعبت وتلعب على نحو متزايد الدور الذي تلعبه الاحزاب عادة إن من حيث التمثيل المتجاوز للانقسامات الطائفية والمذهبية وإن من حيث كونها اطارا للتمثيل والضغط تجاه الخارج ولضبط الخلافات والناقضات داخل الاوليغارشية نفسها.

تأسست «الهيئات الاقتصادية» في الستينات من القرن الماضي. وهي من بنات افكار بطرس الخوري، رجل الاعمال الشمالي ورئيس جمعية الصناعيين (١٩٦٥-٧٥) لجمع التجار والصناعيين والمصرفيين في هيئة واحدة.[٩]

ابرز مكوناتها «غرفة التجارة والصناعة في بيروت» (التي تأسست العام ١٨٨٧) التي تضم مختلف فروع البزنس من تجارة وصناعة ومال وبناء وتأمين ولكن مع اكثرية للتجار والصناعيين. كانت تضم عشرة الاف عضو على الاقل في العقد الاخير من القرن العشرين، وقد اضيف اليها اعضاء يمثلون الفروع الاقتصادية في جبل لبنان.

في مواجهة العمال وذوي الدخل المحدود، تقف «الهيئات» موقفا موحدا فتعارض علناً رفع الحد الادنى للاجور، ودفع إشتراكات الضمان، وتدعو لالغاء التقديمات الاجتماعية من نقل وتأمين، كما يتبيّن بوضوح من سلوكها والمواقف في تصدّيها للحركات الاجتماعية في فترة ٢٠١١-٢٠١٣.

على ان هذه الوحدة في وجه المطالب الشعبية ليست تخفي التناقضات داخل الاوليغارشية، وابرزها تلك بين الصناعيين والتجار. يطالب الاولون بمطالب مزمنة: الحماية الجمركية، خفض فائدة التسليف للقطاع الصناعي، قروض طويلة المدى (تتعارض مع سياسات المصارف القائمة على القروض القصيرة والمتوسطة)، خفض اسعار الكهرباء للمصانع، خفض او الغاء الرسوم الجمركية على المواد الاولية المستوردة.

والنزاع مزمن لأنه يعود الى فترة العهد الاستقلالي الاول، الذي احكم سيطرة المستوردين على السوق المحلي وأجبر الصناعيين على البحث عن منافسة في الاسواق الخارجية. وقد تأسس النظام الاقتصادي الاجتماعي في تلك الفترة على العداء للانتاج والصناعة خصوصا، حتى انه في

٩- الشيخ بطرس الخوري ذاته نموذج عن الرأسمالية العابرة للقطاعات: صناعية، زراعية، تجارية، مصرفية. صاحب شركة كهرباء في الشمال (قاديشا)، صاحب مصنع للسكّر في البقاع (من الشمندر السكّري) بالشراكة مع رأس مال اميركي، وشريك في مصنع لتبييض السكر المستورد في شكا (الشمال)، اضافة الى كونه احد ثلاثة يحتكرون استيراد السكر، وكان اخيرا ليس آخرا رئيس مجلس ادارة بنك التسليف الزراعي.

لبنان التجارة الحرة يتطلب إنشاء شركة صناعية صدور مرسوم من مجلس الوزراء. وكان للتجار دوما الحجة اياها ضد مطالب حماية الانتاج الوطني وهي ان ضيق السوق المحلي لا يسمح بقيام صناعات بديلة للاستيراد import substitution industries وان على الصناعيين التركيز على التصدير والمنافسة في الاسواق الخارجية. علما ان ضيق السوق الداخلي ناجم عن ان المستوردين استولوا عليه باكرا. ويردّ الصناعيون بأنهم يشغلون مئة الف عائلة لبنانية في اقل تقدير ويعارضون الانحياز الرسمي الفاضح لصالح التجارة الاستيرادية.

بناء على اقتراح من وزير المالية الياس سابا، أقرّت الحكومة المسماة «حكومة الشباب» التي ترأسها صائب سلام العام ١٩٧٣ «المرسوم ١٩٤٣» الذي رفع الرسوم الجمركية على كافة المستوردات وخصوصا على السلع الاستهلاكية. رحّبت جمعية الصناعيين بالمرسوم فيما شنّت جمعية تجار بيروت الحرب عليه فأعلنت الاضراب عن العمل وطالبت اعضاءها بسحب بضائعهم من الجمارك والامتناع عن دفع اية رسوم للحكومة، فُشلّت الحركة الاقتصادية في بيروت خلال ثمانية ايام. قاد الحملة السياسية الى جانب التجار الرئيس الاسبق كميل شمعون الذي اعلن ان المرسوم ١٩٤٣ يشكل انحرافا عن المباديء الاساسية للاقتصاد اللبناني. وانضم اليه رئيس الوزراء الاسبق رشيد كرامي، مغلّباً التضامن الطبقي على خصومة سياسية بين الرجلين تعود الى حوادث العام ١٩٥٨، فطالب بالغاء المرسوم لا مجرد تعديله. اخيرا تنازت الحكومة والغت المرسوم عشية موعد نقاشه في المجلس النيابي يوم ٣٠ ايلول ١٩٧١ حيث كان من شبه المؤكد ان اكثرية النواب سوف ترفضه.

في تلك الحكومة ذاتها، تجرأ صائب سلام على تشكيل وزارة صناعة في محاولة لتلبية مطلب قديم للصناعيين يعود الى عهد الاستقلال. وقد عارض التجار وجودها منذذاك الحين. فأوكلها سلام الى الصناعي بيار حلو. لكن حلو ما لبث ان عقد مؤتمرا صحفيا اعلن فيه ان البلد تحكمه الاحتكارات وان الجميع يعرقل انشاء وزارة مستقلة للصناعة. (**بارودي**: ٢٠٠١، ٨٣-٨٤؛ **طرابلسي**:٢٠١١، ٣٠٥-٣٠٨).

بعد الحرب، ذكّر الصناعيون بالخراب الذي اصاب المؤسسات الصناعية وهجرة اليد العاملة الماهرة وإغلاق السوق الداخلي في وجه الصناعة وسيطرة الوكالات التجارية الحصرية وانحياز الدولة التقليدي الى صف التجار، مع ان القطاع الصناعي يؤمن لقمة العيش لـ١٤٠ الف اسرة، حسب الارقام التي قدّموها، وذلك لتجديد الضغط من اجل تلبية مطالبهم. وخلال حلقة بحثية عقدتها جمعية الصناعيين في جامعة سيدة اللويزة جرى إحتساب ان الصناعة اللبنانية تدفع ٦٦٨ مليون دولار اكلافا اضافية غير مبررة جراء الاحتكارات التجارية وارتفاع اكلاف الطاقة (ثلث الخسارة) و الاتصالات والفوائد المصرفية (مذكرين بمطلبهم المعروف بقروض طويلة المدى) والحصيلة ان هذه الاكلاف تزيد كلفة الانتاج بنسبة ١٥٪ قياسا لنظير السلع اللبنانية من السلع في الاسواق الخارجية، خصوصا أن الدول المنافسة تدعم المحروقات. وشدد الصناعيون على ان حاجتهم الاساسية ليست الى دعم الصادرات بل هي الى حماية الانتاج الوطني ومواجهة الإغراق. وتداولت الحلقة البحثية المعلومات عن موجة نقل الصناعات اللبنانية الى الخليج ومصر. (**الاخبار**، ٢٠٠٨/٣/٢٢)

ودارت آخر النزاعات بين الصناعيين والتجار حول «الدولار الجمركي» عندما قررت الحكومة العام ١٩٨٥ تخفيض قيمة المستوردات للتجار بتخفيض احتساب الدولار عند فرض الرسوم الجمركية. شن الصناعيون حملة ضد الاجراء. وبعد مؤتمر صحفي دعا فيه جاك صرّاف، رئيس الجمعية الصناعيين، الى الغاء «الدولار الجمركي»، صعّد نائبه حسن علم الدين في الحملة على التجار واتهمهم بالسعي الى ارباح تصل الى ٤٠٠٪. ردّ التجار بأن الغاء الدولار الجمركي سوف يؤدي الى ارتفاع الاسعار. دامت السجالات عقدا من الزمن الى ان قررت حكومة الرئيس الحريري الثانية في ٦ تموز/يوليو ١٩٩٥ الغاء «الدولار الجمركي» ووازنته بخفض الرسوم على المستوردات. وكان على المستهلكين ان يدفعوا الثمن، كما العادة، إذ فرضت زيادة قدرها ٣،٠٠٠ ل ل على تنكة البنزين بحجة تغطية الزيادة التي أقرّتها الحكومة على رواتب أساتذة التعليم الرسمي بنسبة ٢٠٪. (**بارودي**: ٢٠٠١، ٨٩)

من جهة اخرى، حملت حكومة الرئيس سليم الحص (١٩٩٨-٢٠٠٠) بعض عزاء للصناعيين عندما خفّضت الرسوم الجمركية على استيراد المواد الاولية والسلع الاستثمارية لكنها امتنعت عن تلبية مطالبتهم المزمنة بوزارة مستقلة للصناعة عندما قررت دمج وزارة الصناعة بوزارة الاقتصاد والتجارة بعد ان كانت شبه مستقلة بما هي وزارة الصناعة والنفط. (**بارودي**: ٢٠٠١، ٩١)

وتأكيدا على متانة التضامن الطبقي بين مكونات البرجوازية اللبنانية، تجدر ملاحظة السهولة التي بها تم الاتفاق على تطبيق التعديل في نسب التمثيل الطائفي بين مسلمين ومسيحيين في الهيئات الاقتصادية التزاما بصيغة لتمثيل الطوائفي الجديدة في المؤسسات السياسية والادارية التي اقرّها اتفاق الطائف، التي استبدلت نسبة ٦/٥ لصالح المسيحيين بالمناصفة بين الطائفتين. علما ان هذا لم يكن ليتمّ لولا ان تعديلا للتوازن الطائفي داخل البرجوازية حصل فعلا قياسا الى فترة ما قبل الحرب. مع ان القدرات الاقتصادية لرجال الاعمال المسيحيين تقلصت من ٢٥/٧٥ في الستينات الى نحو ٣٥/٦٥ عشية الحرب، فاذا بها أقرب الى المناصفة مع بداية فترة ما بعد الحرب (**نصر**: ٢٠٠٣، ١٥١)[١٠]

بقي ان وحدة البرجوازية وتماسها وشراسة معاركها عندما تمسّ مقدسات نظامها الاقتصادي الحر سوف تتجلى بقوة اكبر في الصراعات الطبقية خلال الاعوام ٢٠١١-٢٠١٣ وتعبّر عن تصاعد دورها وتزايد وزنها في القرار السياسي كما سوف نرى عما قريب.

١٠- هذه هي الارقام التي جمعها يوسف صايغ في فترة مبكرة عن التوزع الطائفي لملكية المؤسسات الاقتصادية: شركات صناعية: ١٠٥ مسيحي/٢١ مسلم/٤ آخرون؛ شركات مالية: ١١ مسيحي/٢ مسلم/٢ آخرون؛ شركات خدمات ٤٠ مسيحي/٦ مسيمون. الاجمالي ١٦٦ مسيحي/٣٤ مسلم/٧ آخرون. علماً ان هذا التوزيع العددي ليس يعطي فكرة عن رأس مال الشركة ولا موقعها من الاقتصاد او حجم عملياتها والارباح. (صايغ: ١٩٦٢)

الفصل الرابع

الطبقات الوسطى

يسعى هذا الفصل الى مقاربة الطبقات الوسطى في الحالة اللبنانية؛ وموقعها من الاقتصاد والسياسة والتركيبة الطبقية؛ ومحاولة رسم تخومها وتمييز شرائحها؛ وتطورها، والإجابة عن السؤال: هل هذه في حالة انكماش أم توسّع؟ انهيار أم ازدهار؟ الى أن نثير أخيراً مسألة تمثيلها النقابي والسياسي.

«سَلَطَة مِهنية»

الطبقات الوسطى أقرب الي «سَلَطَة مِهَنية» كما يسمّيها عالم الاجتماع الأميركي سي. رايت مِلز. تتراوح المهن التي تتكوّن منها بحسب طبيعة المهنة (رب عمل/ عامل حرّ/موظف/أجير) ونوعها (ثقافية، إدارية، يدوية) والموقع من القرار (التراتب الإداري) ومستوى الدخل، إضافة الى الملكية المحدودة لوسائل الإنتاج وأدواته، ونسب محدودة هي أيضاً من رأس المال الاقتصادي والثقافي التي تتمتع بها.

ويمكن إدارج هذه الفئات كلها في «السَلَطَة»: الموظفون المتوسطون، المستثمرون الصغار والمتوسطون، الوزراء والنواب والمدراء العامون للوزارات، وضباط الجيش والأمن، ومزاولو المهن الحرة، والملاك العقاريون الصغار والمتوسطون في المدن، والمزارعون المتوسطون، والتجار المتوسطون، وأصحاب الدكاكين، والأساتذة الجامعيين، وأساتذة التعليم الثانوي، والحرفيون المهرة (**شرف الدين ونعمة**: ١٩٩٧، ٣٩-٤٠)

وتتميز الطبقات الى هذا بغلبة الخبرة والمهارة ورأس المال الثقافي والتعليمي على نشاط أفرادها، ملكية محدودة لرأس المال ووسائل الإنتاج وأدواته، صغر حجم المؤسسات حيث توجد، غلبة العمل الحر، واللجوء المحدود الى تشغيل الأيدي العاملة.

شرائح الطبقة الوسطى

يقترح أنطوان حداد تقسيمها شرحتين، دنيا (٤-٧ آلاف دولار شهرياً) وعليا (٧-١٠ آلاف دولار) (أنطوان حداد، «الفوارق الطبقية»، **النهار**، ١٩٩٦/٦/١٢) فيما يقترح جورج قرم تقسيمها الى ثلاث شرائح: وسطى متواضعة (١٥٠٠-٢٥٠٠ دولار) ووسطى متوسطة (٢٥٠٠-٥٠٠٠ دولار) ووسطى عليا (١٠ آلاف دولار وما فوق). (Paula Jahn, «Lebanese middle class diminishing in size», *The Daily Star*, 01/02/2012)

بناءً على مثل هذا التحديد، يجب التأكيد على التمايز الكبير في أوساط الطبقة الوسطى بين شرائح متعددة ومتفاوتة من حيث الدخل ومصادره وحجم رأس المال وأنواعه ونوع ملكية وسائل الإنتاج وأدواته.

فالطبقة الوسطى العليا تضم الصناعيين والتجار والمقاولين ومقدمي الخدمات المتوسطين، والمزارعين أصحاب الملكيات الزراعية المتوسطة، وكبار الاختصاصيين في الطب وأصحاب مكاتب المحاماة والهندسة والمستشفيات الخاصة. وكما سنرى من متابعة أوضاع الشرائح الثلاث من هذه الطبقة الوسطى العليا، فإن الحدود بينها وبين البرجوازية تدور مدار أي نسبة من دخلها يتأتى من الأتعاب وأي نسبة من التوظيفات العقارية أو الرأسمالية أو الريعية. ويبدو لنا أن الرقم الذي يضعه جورج قرم لسقف مدخولها منخفض.

أما الطبقة الوسطى المتوسطة وهي تضم المالكين المتوسطين في المرافق الاقتصادية الإنتاجية ومعظم أصحاب المهن الحرة، والأساتذة الجامعيين في كبريات الجامعات الخاصة، ومديري القطاع الخاص والعام وكوادره. وهذه الشريحة تملك مقادير من رأس المال وتملك أدوات إنتاج ووسائله ولها قدرة على الادخار.

أما الطبقة الوسطى الدنيا فهي الأكثر تطلّباً للتمييز. فالمصدر الرئيسي للدخل فيها هو الأجر والراتب. وتضم في مجالات الإنتاج، مالكين لأدوات الإنتاج ووسائله، لكنهم يستغلونها فردياً أو عائلياً أو يعتمدون على عمالة موسمية في الأرياف والحرف الصغيرة (معظمها من الوافدين). ويتميز أعضاؤها عن العمال المأجورين بامتلاكهم رأس المال التعليمي والثقافي وقطع الأرض في الزراعة وبيوت السكن وأدوات الإنتاج ووسائله الخاصة بهم، وعدم اضطرارهم للعمل اليدوي بأنفسهم بالضرورة. كما يتميز أبناء هذه الشريحة عن أصحاب رأس المال بتواضع رأس المال ذاته الذي بتصرّفهم وفي أنهم لا يستغلون عمالاً مأجورين، أو أنهم لا يعتمدون في القسم الأوفر من عملهم ومدخولهم على عمل سواهم.

ويمكن تقسيم الفئات الوسطى الدنيا الى ثلاث شرائح:

- طبقة وسطى دنيا تقليدية: وتضم الإنتاج السوقي الصغير العائلي في الأرياف، أو ذاك الذي يلجأ الى استخدام محدود و/أو موسمي للعمالة الوافدة.

- طبقة وسطى حرفية، وتضم صغار الباعة وأصحاب الحوانيت، وسائقي السيارات العمومية، وأصحاب ورشات تصليح السيارات، الخ.

ويمكن التمثيل على هذه الشريحة بواسطة **سائقي السيارات العمومية**. يبلغ عددهم ٧٦ ألفاً حسب عبد الأمير نجدي، رئيس نقابة السائقين العموميين بينهم ٣٤،٥٠٠ سائق تاكسي، و ٤ آلاف سائق فان، و ١٥ ألف سائق سيارة شحن، و ٢،٢٣٦ سائق أوتوبيس (**الأخبار**، ٢٠ آذار ٢٠٠٩) ٩٥٪ منهم يملكون السيارات وخمسة بالمئة يستأجرونها. الدخل الصافي اليومي للسيارة من ٣٠ الى ٣٥ ألف ليرة. أي ٩٠٠ ألف إلى مليون و ٥٠٠ ألف ليرة شهرياً. عدد سائقي الفانات ٤٠٠٠ سائق تقريباً، ٩٠ في المئة منهم يملكون سياراتهم ويعملون عليها. الدخل اليومي (غير الصافي) لسائق الفان ١٥٠ ألف ليرة، ما يوازي ٤،٥٠٠،٠٠ ليرة شهرياً. وعدد سائقي الأوتوبيسات ٢،٢٣٦ سائقاً، حوالي ١٨٠٠ منهم يملكون سياراتهم ويعملون عليها ويبلغ دخلهم اليومي حوالي ٢٥٠ ألف ليرة، أي ما يوازي ٧ ملايين و ٥٠٠ ألف ليرة شهرياً. يضاف الى هؤلاء ٤٣٦ سائقاً يعملون لدى شركات براتب شهري يتراوح بين ٧٥٠ ومليون ليرة شهرياً. هنا لا يكتفي تقرير الانتساب الى الطبقة الوسطى الدنيا بناءً على الدخل وحده بل يدخل الملكية في الحسبان، ملكية العربة وملكية «النمرة» (مقابلة رشا أبو زكي لعبد الأمير نجدي، بيروت ايار ٢٠١٢).

- طبقة وسطى ثقافية من كوادر وفنيين، وتقنيين، وموظفين في القطاعين الخاص والعام دون مرتبة رئيس دائرة وأساتذة التعليم الى الثانوي. ومعروف أن ٨٠٪ أقل من موظفي ومعلمي القطاع العام يلجأون الى العمل الإضافي للقيام بالأود: زراعة، ضمان بساتين، فرن، ملحمة، محل تصوير، تربية نحل، محال تجارية، مقاولات، عقارات، أوتوبيس لنقل الطلاب، العمل في مؤسسة خاصة بعد الظهر، التفرّغ في حزب سياسي، إعطاء الدروس الخصوصية، الخ. (سلمان قعفراني، «دراسة على فئات من الدخل المحدود والمهن الحرة»، **السفير**، ٤ تموز ١٩٩٧)

يجمع بين هذه الشرائح الثلاث ممارسة أعمال تتطلّب التمكن من مستوى ما من الخبرة والمهارة وغالباً المعرفة المتخصصة. قد يملكون أدوات إنتاج خاصة بهم وقدرتهم على الادخار محدودة، وتتكون مصادر دخلهم بالدرجة الأولى من تقديمهم خدمات متخصصة لقاء أجور أو أتعاب. (**آلان بيهر**: ٢٠١٢)

التمايز داخل الطبقات الوسطى

المهنة لا تعيّن الطبقة في الطبقات الوسطى خصوصاً. والتمايز في الدخل والملكية ورأس المال الاقتصادي والثقافي هو القاعدة فيها. نستعرض هنا بعض المعطيات المشيرة الى ذلك في قطاعات المهندسين والأطباء والمحامين.

المهندسون: يقدّر عدد المهندسين في لبنان بـ ٥٤ ألف مهندس، لا يتجاوز المسجلون في النقابة منهم ١٢ ألفاً، ويقدّر أن هناك أربعة آلاف مهندس عاطل من العمل، ما يوازي ١٤٪ من المجموع (**النهار**، ٢٠٠٩/٣/١٩)، أما رئيس نقابة المهندسين إيلي بصيبص (رشا أبو زكي، مقابلة مع **إيلي بصيبص**، بيروت، ايار ٢٠١٣) فيقدّر عدد المهندسين المسجلين في نقابتي بيروت وطرابلس بـ ٣٨ ألف مهندس، يعمل أكثر من نصفهم خارج لبنان، وسبب الإبقاء على انتسابهم للنقابة هو إفادتهم من النظام الاستشفائي الخاص الذي تقدمه. ولا يتجاوز عدد المهندسين الذين يعملون في أشغال البناء الـ٧ آلاف مهندس، يبدأ دخلهم بحوالي ٣ آلاف دولار. أما من تبقى فيعمل في التجارة أو العقارات أو في المصارف أو في قطاعات أخرى.

وعدد المهندسين الذين يعملون في القطاع العام يقدّر بألفَي مهندس. في العام ٢٠١٣ أصبح راتب المهندس الذي دخل حديثاً سوق العمل يتراوح بين ٩٠٠ ألف ليرة ومليون و ٢٠٠ ألف، والتقدير أن معدل الرواتب التقديري للمهندسين العاملين في القطاع العام (ألفا مهندس) أقل من مليوني ليرة.

وتخرّج ١٨ كلية للهندسة في لبنان ٣٥٠٠ مهندس سنوياً. في حين أن عدد المهندسين الذين يتخرجون من جامعات خارجية حوالي ٣٠٠٠ مهندس سنوياً. وراتب المتخرج حديثاً حتى ٣ سنوات من ممارسته المهنة يراوح بين ألف إلى ألفي دولار شهرياً.

إن أردنا تعيين سقف لمداخيل المهندسين، فإن نسبة قليلة جداً منهم يصل مدخولها السنوي إلى مليون دولار. وهو رقم يعتبر مرتفعاً جداً، ومعظم الذين يتقاضونه أصحاب مكاتب أو شركات الهندسة (رشا أبو زكي، مقابلة مع **إيلي بصيبص**، بيروت، ايار ٢٠١٢) أو مهندسون يقاولون في الخارج، وخصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الفئة الغالبة فهي التي تتراوح مداخيلها بين ٥٠ و ١٠٠ ألف دولار سنوياً.

الأطباء: هنا تجد أيضاً أن التفاوت في الدخل والملكية ورأس المال والريع والربح يوزع أبناء المهنة بين الطبقات الوسطى والعليا.

قدّر عدد الأطباء في نهاية ٢٠٠٧ بـ ١٠،٤٧٠ طبيباً مسجّلاً. يصلون الى ١٧ ألف طبيب؛ إذا ما أضيف اليهم أطباء الأسنان (كانوا ٣٤٠٠ العام ١٩٩٦). نسبة النساء بينهم تداني الربع. وثلاثة أرباع الأطباء متمركزون جغرافياً في بيروت (٣١٪) وجبل لبنان (٤٦٪) مقابل ٩٢٢ في الجنوب، ٨٥٤ في البقاع و ٢٠٧ في الشمال. (**زعتري، ٢٠٠٩**)[١١] وبحسب دراسة زعتري، يتساوى متخرّجو الطب بين خارج وداخل تقريباً. في العام ٢٠٠٧، كان هناك ٥،٨٩٥ طبيباً متخرّجاً من جامعات خارج لبنان (٣٠٨٥ من أوروبا الشرقية، ١٤٠٥ من أوروبا الغربية، ١١٠٤ من البلدان العربية، و ٥٩ من أميركا الشمالية و ٢٤٣ من بلدان أخرى)، في مقابل ٣٩٤٥ متخرجاً من الجامعات اللبنانية.

قدّرت دراسة عن أتعاب الأطباء في العام ٢٠٠٤ (فيوليت بلعة، **النهار**، ٣١ كانون الثاني، ٢٠٠٦) أنه يتخرج منهم كل سنة ٤٠٠-٥٠٠ طبيب، ما يعني أن سوق العمل متخمة. وتقدر الدراسة أن معدل دخل الطبيب ١٤٠٠ دولار شهرياً. وتشدد الدراسة على تركّز المداخيل في المهنة حيث ٥٪ من الأطباء يتقاضون نحو ٤٠٪ من إجمالي الأتعاب الطبية، و ٥٪ أخرى يتقاضون ١٧٪ من الإجمالي، أي أن ١٠٪ من الأطباء تتقاضى ٥٧٪ من إجمالي الأتعاب، وحوالي ٤٠٪ منهم يتقاضون ٩١٪ من الدخل الإجمالي السنوي، بينما يتقاسم ٦٠٪ منهم ٩٪ من الدخل. وتلاحظ بلعة أن هذه الفوارق الى اتساع. في العام ١٩٩٥ كانت حصة الـ٢٠٪ من الأطباء الأعلى دخلاً تساوي ٧٣،٦٠٪ من إجمالي الأتعاب، وقد ارتفعت الى ٧٦،١٪ العام ٢٠٠٤ وتراجعت حصة الـ٨٠٪ من الأطباء الباقين من ٢٦،٤٪ الى ٢٣،٩٪. ومن حيث قيمة المداخيل، يصل مدخول الخمسة بالمئة الأعلى دخلاً ٥٠٠ ألف دولار سنوياً و ٢٠٪ من الأطباء الى ٢١٥ ألف دولار؛ فيما ٨٠٪ من الأطباء لا يتجاوز دخلهم ١٧ ألف دولار سنوياً. أي أن دخل الأطباء من فئة الـ٢٠٪ يساوي ١٣ ضعفاً مقارنة بدخل فئة الـ٨٠٪. (**بلعة**: ٢٠٠٦)

١١- للمقارنة، في مطلع السبعينيات: كان ٦٥٪ من الاطباء يسكنون في بيروت التي تضم لا اكثر من ٢٧٪ من السكان. في المقابل ٥،٥٪ من الاطباء في الجنوب حيث ١٨٪ من السكان، وفقط ٣٪ من الاطباء في البقاع لـ ١٣٪ من السكان.

من عوامل التمايز بين فئات الأطباء حقل الاختصاص (علماً أن نحو ثلثين منهم باتوا من أهل الاختصاص) والجامعة التي تخرّج منها الطبيب والبلد الذي درس فيه والمزاوجة لديه بين ممارسة المهنة والتعليم الجامعي. ويتمايزون أيضاً بناءً على مستوى المستشفى الذي يتعاقد معه الطبيب وامتلاكه أو عدم امتلاكه عيادة خاصة، ونوع رأس المال الذي يبدأ به بعد التخرّج المحكوم بالمستوى الاجتماعي للأسرة التي يصدر عنها أو مساعدة هيئة دينية أو حزبية وأخيراً ليس آخراً مزاولته المهنة في العاصمة أو المدن الثانوية أو الأرياف والأطراف[١٢]، الى آخره.

من حيث الدخل، تذهب أعلى المداخيل الى الأطباء العاملين في العاصمة والمتخصصين بالولادة والطب النسائي أو الى أطباء الجراحة المتخصصة، بما فيها الجراحة التجميلية التي تحوّلت الى مهنة عالية العوائد. ويقدّر أن دخل الطبيب العامل في مستشفى جامعي يفوق دخل الطبيب في مستشفى غير جامعي بثلاثة أضعاف. وتضاف اليها المداخيل المتأتية لنخبة الأطباء من التدريس في الكليات الطبية. ففي كلية الطب في الجامعة الأميركية مثلاً يبلغ دخل الأستاذ المحاضر السنوي ٤٠ ألف دولار سنوياً، و ٥٠ ألفاً للأستاذ المساعد، و ٦٠ ألفاً للأستاذ المشارك و ٧٠ ألف دولار للأستاذ البروفسور. والى ذلك، يتقاضى كثير من الأطباء أتعاباً إضافية عن طريق التعاقد مع صندوق الضمان الاجتماعي والاستشارة لدى شركات التأمين الخاصة، والسفر للتطبيب أو لإجراء العمليات الجراحية في الخارج (بلدان مجلس التعاون الخليجي خصوصاً).

توظّف الفئة العليا من الأطباء الفائض من مداخيلها في العقارات المبنية، وفي بناء وامتلاك المستشفيات الخاصة أو المشاركة في ملكيتها، أو تستثمر في سندات الخزينة أو أسهم الشركات. ولا يستبعد أن يستثمر البعض من تلك الفئة في الصناعة والبناء وشركات الأدوية وحتى في المطاعم، الخ.[١٣] وهنا الفيصل بين انتماء الأطباء (وأبناء الطبقات الوسطى عموماً) الى الطبقات الوسطى وانتمائهم الى الطبقة العليا. أي أنه بناءً على هذا النوع من التوظيفات يتقرر ما اذا كان الطبيب المعني لا يزال ينتمي الى الطبقة الوسطى أو هو قد انتقل الى صف الطبقة البرجوازية. والمقياس الانتقال الى الطبقة الأعلى هو انخفاض نسبة مدخوله من الأتعاب، أي من ممارسته مهنة الطب، لمصلحة مدخوله من الاستثمارات المالية والعقارية والفوائد والأرباح والريوع.

المحامون: هناك حوالي عشرة آلاف محام في مدينة بيروت بينهم ١،٥٠٠ متدرج، إضافة الى ١،٢١٣ محامياً مسجلاً في نقابة الشمال. أما المهاجرون فعددهم لا يتجاوز الـ ٥٠٠ ولكنهم يحتفظون بمكاتب في لبنان. يتقدم إلى امتحانات النقابة حولي ٦٥٠ متخرجاً كل عام يدخل منهم حوالي ٢٠٠ محام.

لا يتجاوز مدخول ٧٠ في المئة من المحامين ٣ آلاف الى ٥ آلاف دولار شهرياً. ويتقاضى ٢٠ في المئة منهم بين ألف وألفي دولار، وخصوصاً العاملين في مكاتب المحاماة. ولكن هناك تركّزاً قوياً في القطاع من حيث امتلاك وكالات الشركات، حيث يستحوذ حوالي ٥٪ من المحامين على الوكالات السنوية للشركات في بيروت، ففيما يستطيع محام واحد الحصول على خمس وكالات سنوية في السنة، يرتفع هذا العدد الى ٣٠٠ وكالة في نقابة بيروت. أما المكاتب الكبرى، وهي لا تتجاوز خمسة أو ستة مكاتب، فقد يصل الدخل السنوي للواحد منها الى المليون دولار. ولكننا هنا صرنا في عداد الطبقة البرجوازية ولم نعد في الطبقات المتوسطة (مقابلة رشا أبو زكي مع أمين سر النقابة المحامين، بيار حنا، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٣)

١٢- لا يبدأ جميع المتخرجين من موقع اجتماعي واحد. الكثير يتوقف عن المستوى الاجتماعي لعائلاتهم او القوى السياسية التي ينتسبون اليها. إذ المعروف ان بعض الاحزاب تمنح متخرجيها قروضا او هبات للمساعدة على فتح عمل خاص به او بها: عيادة، صيدلية، مكتب هندسي، مكتب محاماة، الخ.

١٣- يبلغ التحصيل الضريبي على مداخيل الاطباء: ٤٪ على دخل يبلغ ٩ ملايين ل ل (٦ آلاف دولار) و ٧٪ على ٩-٢٤ مليون ليرة (٦ آلاف الى ١٦ الف دولار)، و ١٢٪ على دخل ٢٤-٥٤ مليونا (١٦ الفا الى ٣٦ الف دولار)، و ١٦٪ على ٥٤-١٠٤ ملايين (١٦ الف الى ٦٨ الف دولار)، و ٢١٪ على مدخول ١٠٤ ملايين وما فوق (٦٩ الف دولار +). (زعتري: ٢٠٠٩). يلاحَظ هنا ايضا ان الحد الاقصى للدخل المحتسِب يطاول الطبقات الوسطى دون ان يصل الى مداخيل الاطباء الذين يجب تصنيفهم ضمن البرجوازية.

خلاصات:
نمو أم انكماش؟

عرف العامان ١٩٩٦ و ١٩٩٧ مندبة شاملة حول مصير الطبقات الوسطى تعالت خلالها صيحات في الإعلام تنعى «اغتالت الحربُ الطبقة الوسطى»؛ «إعلان وفاة الطبقة الوسطى»؛ «الطبقات الوسطى لم تعد موجودة. توجد طبقتان فقط: الأغنياء والفقراء» الخ. (**لوريان اكسبرس**، شباط ١٩٩٦). وحجة دعاة التدهور أن الطبقات الوسطى انكمشت عددياً الى ٣٥٪ من السكان العام ١٩٩٤ قياساً الى ٦٨٪ قبل الحرب الأهلية. وفي زمن لاحق، يجري التأكيد على أن انكماش الطبقات الوسطى عل اعتبار أنها فقدت ٤٠٪ من أبنائها للهجرة والعمل في الخارج بين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣.

ويقيس شرف الدين ونعمة تدهور أوضاع الطبقات الوسطى بناءً على تدني الريوع والإيجارات على الملكيات الصغيرة، وتقلص دور التعليم في تجديد الطبقات الوسطى، وخصوصاً تدهور التعليم الرسمي، وتقلص دور الرعاية الاجتماعية والصحية، خصوصاً مع نمو شركات التأمين الخاصة على حساب الضمان الاجتماعي (**شرف الدين** - **نعمة**: ١٩٩٧).

لسنا نملك مقاييس دقيقة لاحتساب هذه النسب. علماً أن الاهتمام بتدهور الطبقات الوسطى خفّ كثيراً بعد سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. حتى جاء من يبشّر بقيامتها (ربى أبو عمّو، «نُفيتْ ودُفنت عشرات المرات: الطبقة الوسطى تتقمّص»، الأخبار، ٨ ايلول/سبتمبر ٢٠١١) ويقدّم الباحث غسان الشالوق وجهة نظر مغايرة تقول إن الطبقات الوسطى انتعشت بعد تينك السنتين الفاصلتين لتمثل ٥٤،٤٪ من السكان. وهو يقسّمها الى ثلاث شرائح: عليا وتمثل ٢٢،٨٪ من أفراد الطبقة الوسطى، ومتوسطة من ٢٠،٥٠٪ ودنيا من ٥٦،٦٪. ويقدّر متوسط دخل الطبقات الوسطى بـ ١،٠٧٥ دولاراً (**الشالوق**:٢٠٠٧، ١٣١).

الحراك الاجتماعي

الطبقات الوسطى هي بيئات الحراك الاجتماعي بامتياز.

ينضم اليها في أقل تقدير متخرّجو المهن الحرة وهم بالألوف. ويغادرها منهم الألوف. إذ يقدّر جاد شعبان أن ثلثي متخرّجي الجامعات من الذكور و ٤٥٪ من الإناث يغادرون سنوياً للعمل في الخارج. ويقدّر تقرير التنمية البشرية للبنان العام ٢٠٠٢ المغادرين من شباب لبنان للهجرة بعشرين ألفاً (*UNDP*: ٢٠٠٢)

من جهة أخرى، تستقبل الطبقات المتوسطة الوافدين الجدد اليها ممن منحتهم الحرب أو الهجرة أو العمل في الخارج أو أموال الاغتراب فرص الارتقاء الى صفوفها. وتودّع من بين صفوفها من لم يعودوا يتحملون غلاء المعيشة، أو الباحثين عن العمل أو عن تحسين شروطهم المعيشية في الخارج، خصوصاً لدى الأزواج الشباب المصدومين بغلاء الإيجارات والعقارات وأكلاف تأسيس المنازل الزوجية. المفارقة أن كثيراً من الشباب يهاجر للعمل في الخليج مكتفين منه بمستوى ولو متواضعاً من الارتقاء الاجتماعي، استهلاكي خصوصاً، غير المتاح في البلد دون كبير أمل في جني الثروات، كما كان الحلم المتحقق زمن أجدادهم وآبائهم.

هذا أقل ما يمكن قوله بالنسبة للحراك الاجتماعي من تحت لفوق. ومع أنه ليس هناك إحصائيات تسمح برصد الحراك الاجتماعي من فوق لتحت، يمكن المجازفة بالقول، بناءً على المعاينة والمطالعة لا أكثر، بأن حالات الانهيار الجمعية الى مصاف العمل اليدوي من مواقع الطبقات المتوسطة قليلة ونادرة. ويمكن اقتراح سببين اثنين لذلك.

الأول هو الدور الذي يلعبه البنك المركزي في إقناع المصارف بتأجيل الديون المستحقة على العاجزين عن التسديد، وكثير منهم من التجار والصناعيين الصغار والمتوسطين والحرفيين وسواهم، وذلك تحاشياً للخضات المالية أو الأزمات المتسلسلة.

والثاني أن السلوك التقليدي في حالات تعسّر الأوضاع المعاشية أو الإفلاس هو الهجرة والعمل في الخارج بديلاً من الحراك التنازلي نحو امتهان العمل اليدوي، أو ارتضاء الانتقال من العمل الحر أو رب عمل الى الوظيفة، بما يتضمنه ذلك من تفضيل العمل اليدوي أو المأجور في الخارج عليهما في الداخل لاعتبارات العَيب والدونية.

«الصَرَع الطبقي»... الاستهلاكي

الطبقات الوسطى هي طبقات الاستهلاك بامتياز. ولوتائر الاستهلاك وأحجامه لدى شرائحها وأفرادها دلالة بالغة الأهمية، اقتصادية ونفسانية ورمزية. وممارساتها الاستهلاكية أدوار تتعدّاها. فهي باستهلاكها تطمئن الأغنياء على امتيازاتهم. إذ إن استهلاك الطبقات الوسطى مقادير عينية محدودة من أحجام الاستهلاك لدى الأغنياء. ولكنها من جهة أخرى تغذي تطلعات الطبقات الشعبية الى الممارسات الاستهلاكية وما توحي به من الحراك الاجتماعي ولو بالتماهي.

ولعل سجالات نهاية التسعينيات ونقاشاتها حول تقلّص و/أو انهيار الطبقات الوسطى أغفلت الى حد كبير ظاهرة «الصَرَع الطبقي» الذي أصابها، حسب المصطلح المتداول في مصر (**عبد الفضيل**: ٢٠١١) أي الجموح الاستهلاكي المحموم الذي طغى عليها في العقدين الأخيرين واستنزف الكثير من مداخيلها.

ثمة ثلاثة شروط حداً أدنى للانضمام الى الطبقات الوسطى في لبنان: امتلاك سيارة خاصة وشقة سكن (وهذا بات متاحاً لفئات من الأجراء أيضاً عن طريق مصرف الإسكان) وإرسال الأولاد الى مدرسة خاصة والقدرة على الادخار. اليه يضاف الحد الأدنى من الأدوات المنزلية الكهربائية والإلكترونية كامتلاك الكومبيوتر والهاتف الخلوي، بل «الهواتف الذكية»، واشتراك الانترنت المنزلي، وبطاقات الائتمان، والخدم المنزلي. وعلى مستوى أرقى، امتلاك السيارات ذات الماركات المشهورة (مرسيدس، بي ام دوبليو، أودي، فولفو، الخ) أو رباعية الدفع (ولعل لبنان يملك أكبر عدد منها بالنسبة الى السكّان، ربما باستثناء دول الخليج، على ما صرّح وزير مالية حاول ذات مرة رفع الرسوم الجمركية على السيارات الفخمة فأُحبط مسعاه). وتستطيع الشريحة العليا السكن في المجمعات السكنية المغلقة (ويتوافر منها الآن بأسعار متوسطة) وامتلاك المنزل الثاني، أو شاليه على البحر أو في أحد مراكز التزلج على الثلج، مُلكاً أو إيجاراً، وارتياد المولات ومطاعم ومراقص معينة، وإجراء عمليات الجراحة التجميلية التي تزداد انتشاراً، والسفر الى الخارج، الخ. وهذه جميعها باتت ممكنة بناءً على قروض ميسرة للسيارات والشقة دون دفعات أولى، وبتخفيض الفائدة وتمديد مهل التسديد، الخ.

المولات

مثلما تم التحوّل في شكل المؤسسة الرأسمالية من الشركة المساهمة الى الهولدنغ، كذلك في الاستهلاك، تم الانتقال من المخازن الكبرى الى المولات. على خطى تحوّل محال آ. بي. سي لآل فاضل التي تعود الى عهد الانتداب، في الضبية والأشرفية، كان إنشاء أوائل المولات المستحدثة GEANT CASINO و CITY MALL التي أنشأها آل إبشي أيضاً في الضبيّة. وغني عن القول ان الارتباط وثيق بين الانتقال الى بناء المولات والتوسع في المقاولات وبناء العقارات.

وبعد هذه الطفرة الأولى ثمة سبعة مولات جديدة قيد البناء في السنوات الأخيرة: اثنان في خلده على مساحة ٦٠ الف متر مربع لخدمة قرى الجبل في بشامون وعرمون والشويفات وأطراف من الضاحية الجنوبية. وتبني شركة الفطيم الإماراتية، مول في منطقة غاليري سمعان، على طريق الشام. وثمة أيضاً «مول الرحاب» في البقاع بين زحلة وشتورة.

ولا بد من الإشارة الى التهديدات الأصلية التي يتضمنها انتشار المخازن الكبرى والمولات على الأسواق التقليدية وعلى مصير التجارة المتوسطة والصغيرة والحوانيت حيث يصل إجمالي مبيعات المخازن الموجودة حالياً الى ٧٠٠ مليون دولار (الأرقام ليست متوافرة للمولات بعد). والتركّز قائم هنا أيضاً في السوبرماركت حيث تستأثر أربعة مخازن كبرى بالحصة الأكبر من السوق، هي «ملحمة عون» (٣١،٤٪ من المبيعات) و «سبينيز» (٢٥،٧٪) و TSC الكويتية (٢١،٤٪) و COOP (٨٪) (**الأخبار**، ٢٠١٢/٣/٢١).

السيارات

ما من شك في أن اقتناء السيارات يشكل أحد أبرز معالم الانتماء الطبقي، خصوصاً الى الطبقات المتوسطة. في لبنان نصف مليون أسرة (٥١٩،١٠٩) تملك سيارة واحدة أو أكثر للاستخدام الخاص (**الإحصاء المركزي:** ٢٠٠٩). وقد ارتفع عدد السيارات الخاصة بعد الحرب على نحو مدهش. ويقدّر مارك بيري (Perry: ٢٠٠٠) أن عددها ارتفع من ٢٤٣،٥٨٤ عشية الحرب (١٩٧٤) الى ١،٥٥٤،٣٤٠ في العام ١٩٩٨ بزيادة قدرها ٥٣٨٪. وتبلغ السيارات الخاصة ٨٤٪ من إجمالي عددها، بحيث يوجد ٣٠٠ سيارة لكل ألف نسمة في العام ١٩٩٧ وهي نسبة تعادل النسبة الموجودة في الدنمارك.

وتشكل السيارات الخاصة ١٠٪ من المستوردات اللبنانية، وقد بلغت قيمتها في العام ٦٨٣ مليون $ في العام ١٩٩٧-٩٨، وبحسب تقديرات مارك بيري أن الأسرة اللبنانية أنفقت ١٣،٨٥٪ من دخلها على السيارات في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ (*Perry*: ٢٠٠٠، ٣٩٦).

وبناءً على آخر ما توصلنا اليه من أرقام، استورد لبنان بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ ما مجموعه ٧٣١،١٥١ سيارة قيمتها ١٤٦٩٨ مليار ليرة، وارتفعت نسبة ما يدفعه اللبنانيون على السيارات من الناتج المحلي من ٢،٥٪ فترة ١٩٩٧-٢٠٠٧ الى ٤،٤٪ في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كذلك ارتفعت نسبة السيارات الكبيرة الى المجموع من ٣١٪ العام ٢٠١٠ مقابل ٢٦٪ للعام ٢٠٠٥ (**الأخبار**، ٢٠١١/٣/٢٩)

ولم تنجح أية محاولة لتخفيض الاتكال على النقل الخاص وتعزيز النقل العام. أو هي لم تقم أصلاً، مع أن الدراسات تشير الى حاجة مدينة بيروت وحدها الى ٧٠٠ باص للنقل العام. تبخّر مشروع إعادة بناء سكة حديد بين المدن الساحلية وتشغيلها. وقد تقدّم فؤاد السنيورة زمن ولايته وزارة المالية باقتراح لرفع الرسوم الجمركية على السيارات الفخمة والرباعية الدفع فأحبطها مستوردو السيارات بتواطؤ من الرئيس الحريري. الأنكى أنه تقرر في المقابل، بمبادرة رفيق الحريري نفسه، خصخصة قسم كبير من خطوط النقل العام وتسليمها لشركات خاصة.

وجدير بالذكر أن ١٠٪ من السيارات الخاصة على الأقل مرهونة للمصارف الكبرى: ٢٥،٤٤٢ لبلوم (لبنان والمهجر) ١٣،٣٤٧ لبنك بيبلوس ١٠،٥٥٠ لبنك الاعتماد اللبناني و ١٠،٣٨٢ للبنك البريطاني (الدولية للمعلومات: **النهار**، ٢٠١٠/٢/٦) ويمكن التخمين أن هذه النسبة قد ارتفعت بسبب التسهيلات الإضافية التي اعتمدتها المصارف لهذا النوع من التسليفات.

الجراحة التجميلية

وهي آخر موجة من موجات «الصَرَع الطبقي». يقدّر ما أنفقه اللبنانيون واللبنانيات العام ٢٠٠٧ بـ ٢٥-٣٠ مليون دولار وبمعدّل ألف عملية بالسنة (*Poschmann*: ٢٠٠٩، ٣). بسرعة انتشرت هذه التعديلات على الهيئة والقوام من أجل اكتساب أو تحسين ما تسميه كريستا سالاماندرا «رأس المال الجمالي» (Salamandra: ٢٠٠٤) وهو رأس مال عابر للأعمار: فهو للصبيّة من قبيل تحسين شروط الحصول على عريس؛ وللزوج رأسمال إضافي يتباهى به على اعتبار المثل القائل «المرأة وجه الرجل»؛ ويخدم في حالات تقادم العمر ترميم «رأس المال» وقد أخذ يتجعّد. ولا ننسى أن وجه الرجل وأجزاء أخرى من قوامه تتعرّض هي أيضاً لسكّين الجراح للأغراض ذاتها. (*Salamandra*: ٢٠٠٤)

مع موجة التسليف الأسري الاستهلاكي التي عمّت المصارف اللبنانية لم تعد أعمال الرسملة أو الترميم الجمالية محصورة بالطبقات العليا. «لم يعد الجمال ترفاً»، تقول دعاية «فيرست ناشيونال بنك» الذي بادر الى تقديم قروض للجراحات التجميلية تتراوح بين ألف وخمسة آلاف دولار تقسّط على سنتين. والشرط أن يكون طالب القرض يمارس مهنة ثابتة، وأن يتراوح الحد الأدنى لدخل العازب بين ٦٠٠ و ٩٠٠ دولار شهرياً للمتزوج بشرط أن لا يزيد عمره عن ٦٥ سنة.

في الخلاصة، تعيش الطبقات الوسطى اللبنانية عموماً فوق مستوى قدراتها والمداخيل، وتتكل على نحو متزايد لذلك على تسليفات القطاع المصرفي الميسّرة أو على عائدات أبناء الأسرة أو الأقارب المغتربين أو العاملين في الخارج. ولما كان القطاع المصرفي يعاني من أزمة فائض سيولة، ناتجة من تخمة أرباحه والودائع، فهو يواصل ملاقاة «الصرع الطبقي» عن طريق توفير تسهيلات إضافية لتسليفاته وتنويع

قروضه، والتخفيف من شروطها والضمانات، وإلغاء الدفعات المقدّمة، بحيث باتت تشمل القروض الشخصية والعائلية مثل التعليم والسفر والجراحة التجميلية وتمويل المشاريع الصغيرة واقتناء خادمة منزلية، إضافة الى السكن والسيارة.

الاتحادات المهنية

تتولى الاتحادات المهنية الحفاظ على الحد الأدنى من مستوى معيشة الطبقات الوسطى وامتيازاتها حتى لا نقول تميّزها، وذلك بحماية المهنة من غير اللبنانيين؛ وتحديد عدد المتخرّجين والمتدرّبين الذين ينضمون الى المهنة سنوياً؛ وتنمية الضمانات الاجتماعية والصحية التي تتمتّع بها، بما فيها أنظمة التقاعد؛ وتوسعة التسليفات الميسّرة التي تحظى بها النقابة المهنية لدى المصارف؛ الخ.

وبانتظار مواد أكثر تفصيلاً عن الاتحادات المهنية، يمكن الاكتفاء بالقول إن الانتخابات الدورية فيها تعطي فكرة عن الأحزاب الأكثر حضوراً في أوساط المهن الحرّة وهي التيار الوطني الحر وحزب الله وتيار المستقبل والقوات اللبنانية وحركة أمل والحزب الشيوعي اللبناني، بهذا الترتيب التنازلي التقريبي. وجدير بالذكر أن معظم تلك الانتخابات تخاض بما هي منازلات سياسية، لتبيان قوة الأحزاب المعنية أو تفوّق الواحدة من كتلتي ٨ و ١٤ آذار على الأخرى أكثر منها التنافس على برامج نقابية أو وطنية.

تمايز الطبقات الوسطى السياسي بين الديمقراطية والشعبوية

الطبقات الوسطى قاعدة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسة اللبنانية. والحد الأدنى الذي يمكن قوله عن سلوكها بعد الحرب هو أنها شكلّت وتشكل القاعدة الاقتصادية للنظام ونمت مشاركتها في الحياة العامة والمؤسسات السياسية واتسعت على نحو ملحوظ.

ولكن يصعب في المقابل اختصار وجهة الفعل السياسي للطبقات الوسطى بالديمقراطية حسب ترسيمة تربط الديمقراطية بالطبقات الوسطى وبالحرية الاقتصادية. وهذا هو حدب انطوان حداد الذي يضفي على الطبقات الوسطى خصائص متعددة ومتأملة تواكب توسّع الطبقات الوسطى. فهي عنده تعبّر عن نزعة ديمقراطية حداثية ومدنية لديها غالبة حتى لا نقول أصيلة. فهي أولاً حاجز بين الطبقات «تحول دون تفاقم الصراع الطبقي وخروجه من دائرة التحكّم والسيطرة. لذلك نرى أن الديمقراطية مفصّلة على قياس الطبقة الوسطى». وهي مصنع أفكار وبيئة حداثة تنافح عن حياة سياسية مدنية وتقدّس الحريات العامة وتتماهى مع الوطن في توسعها (**حداد**: ٦/١٢/١٩٩٦). والغريب في أحادية أنطوان حداد أنها تتناسى التجربة التاريخية، حيث شكّلت الطبقات المتوسطة، في لحظات معينة، الحاضنة الاجتماعية للفاشية والنازية، كما تتناسى التجربة العربية، حيث لعبت الطبقات الوسطى دور الطبقة الرائدة في الحركات القومية.

ما يمكن قوله بثقة في هذا المجال أن الطبقات الوسطى لا سلوك منسجماً لها على الدوام. وتعبّر فترة ما بعد الحرب بوضوح عن ثنائية في السلوك السياسي للطبقات المتوسطة. شكّلت قطاعات منها حاضنة «المجتمع المدني» ونشطت في كل مجالات العمل التنموي والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات والتحرك من أجل الدولة المدنية وإلغاء الطائفية والزواج المدني والعلمانية سواها. ومع ندرة الدراسات عن منظمات المجتمع المدني واختلاط هذه أحياناً كثيرة بهيئات المجتمع الأهلي، إلا أن النزر القليل الذي نعرفه منها يشدد على دور أبناء الطبقات الوسطى الرئيس في تكوين المنظمات غير الحكومية وتنظيمها ونشاطها.

يمكن المغامرة بالقول إن هذا المناخ الطاغي أعلاه حملته فئات من الطبقات الوسطى المستقرّة أو التي أعلنت «استراحة المحارِب»، أو بلغت درجة من الارتقاء الاجتماعي. ولكن لا بد من الإشارة العكسية الى ظاهرتين. الأولى هي أن تجربة الحرب أورثت فئات من الطبقات الوسطى، وغيرها من الطبقات، ميولاً نحو العنف لم تبرأ منها. أما الظاهرة الثانية، فهي تلك الشرائح من الطبقات الوسطى، والشباب، الآتية من الهجرة أو من التعليم، والمحجوزة في فرص العمل، أو المهمشة أو المحرومة من فرص الارتقاء الاجتماعي، أو المحرومة من «الاعتراف» الاجتماعي والسياسي، والتي انخرطت في التنظيمات الشعبوية.

شعبوية الشرائح الصاعدة

لا شك في أن الحراك الاقتصادي - الاجتماعي في لبنان يعبّر عن نفسه في التمثيل الطائفي ومن خلال أطره وفي توازنات القوى داخل تلك الأطر. وقد تجسّد ذلك في حركتين شعبويتين بالدرجة الأولى هما التيار الوطني الحر وحزب الله أبرز القوى الصاعدة فترة ما بعد الحرب وتشتركان في تعبيرات اجتماعية متشابهة، على رغم التباين الطائفي: موجة جديدة من أثرياء الحرب والاغتراب والهجرة، وشرائح صاعدة من الطبقات الوسطى من خلال الهجرة أيضاً والنظام التعليمي، وطبقات وسطى دنيا لم تلقَ نصيبها من المنافع والتوظيف كالتي لقيته شرائح تولاها زعماء الحرب توظيفاً في الإدارات الرسمية المختلفة وتنفيعاً في مجالات عديدة.

يمكن وصف الحركتين **بالشعبوية** لا لمجرد تمتّعهما بقاعدة شعبية عريضة نسبياً، علماً أن كل واحدة محصورة في طائفتها المسيحية حتى لا نقول مذهبها. بل على اعتبار أن مقياس الانتماء الى الحركات الشعبوية هو أيضاً وخصوصاً تعدد وتباين الفئات الاجتماعية التي تسعى كل حركة الى النطق باسمها، ونمط الاستدعاءات التي تضطر اليها لتعبئة وحشد التنوع الاجتماعي الذي تمثله، وهو يتراوح بين سكان الضواحي الشرقية والجنوبية، والوافدين الجدد من أثرياء وميسوري المغتربات والخليج وما بينهما من طبقات متوسطة في مختلف شرائحها تبحث عن موقع لها في الحياة الاقتصادية والسياسية. وكما هو مألوف في مثل تلك الحالات، غالباً ما تؤدي محاولات التوفيق بين تلك الفئات المتباينة الى توليف الخطاب السياسي والرمزي باتجاه الدعوات التعبوية الوطنية - القومية. وكما هي الحال أيضاً في مثل تلك الحالات يتعزز الطابع الشعبوي لتلك الحركات بالدور المميّز للقائد الفرد المهيوب (الكارزمي) وبالطابع العسكري الأوامري للعلاقة بين القيادة والقواعد. فالجنرال يحكم التيار بالأوامر العسكرية وهو المعتاد عليها، والسيّد بالتكليف الشرعي.

يقدّم كل من «التيار» و«الحزب» نفسه باسم غرضية وطنية - سيادية: مقاومة إسرائيل في حال الثاني ومقاومة الوجود السوري في لبنان في حال الأول. وبعد التحرير العام ٢٠٠٠، أخذت رمزية المقاومة تخدم بما هي شيفرة للتعبئة من أجل تثقيل دور الطائفة الشيعية في الحياة السياسية في ما يتجاوز الموقع في رئاسة مجلس النواب الى الجهاز التنفيذي. وقد جاراها في ذلك «التيار» الباحث عن موقع ونفوذ مسيحيّين يعوّضان عن خسارة أهمّ صلاحيات رئاسة الجمهورية علاجاً لما سُمّي «الإحباط المسيحي». فكان التحالف بينهما. فقدّم الجنرال ميشال عون نفسه بصفته الزعيم القوي الذي يريد أن يستعيد الصلاحيات المسلوبة من الرئيس الماروني. فالتقى التيار الوطني الحر وحزب الله على معارضة ما يعتبرانه الاستئثار السنّي برئاسة الحكومة، المتمثل بالرئيس الحريري أول الأمر ثم ابنه سعد، ومعاونه الرئيسي فؤاد السنيورة، محاججين أن اتفاق الطائف منح السلطة التنفيذية للحكومة وليس لرئيسها، ومشيرين الى أن الرئيس رفيق الحريري وخلفاءه في الحكم تصرّفوا بعكس ذلك. من هنا أهمية الاختراق لمركز السلطة التنفيذي الذي نتج من العمليات العسكرية التي قام بها «الحزب» في بيروت والجبل ضد مسلّحي تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي في أيار ٢٠٠٨. وقد أقرّ مؤتمر الدوحة منح حق النقض للأقلية (تكتل ٨ آذار، في هذه الحالة)، أي ثلث الحقائب في مجلس الوزراء.

تبدو أهمية هذا الإلحاح في المطالبة بموقع في السلطة التنفيذية إذا أخذنا بعين الاعتبار أن التنظيمين نشآ وتطوّرا خارج الدولة والوظيفة العامة. فقد حُرم «التيار» من الحضور في الدولة لكونه ظل ملاحَقاً ومطارداً ومعرّضاً للقمع طوال فترة الانتداب السوري ونُفي زعيمه. أما حزب الله فمارس الانكفاء الطوعي عن الوجود في الدولة تنفيذاً لتوزيع العمل التي فرضه الرئيس حافظ الأسد في أعقاب اتفاق الطائف: حزب الله للمقاومة؛ الحريري للاقتصاد؛ ونادراً ما يُذْكر أن الركن الثالث في توزيع العمل هذا هو وضع الأمن والسياسة في عهدة غازي كنعان.

ولكن على الرغم من تمثيلهما الاجتماعي العميق، فشل أو عجز التيار والحزب في طرح استدعاءات شعبوية اقتصادية اجتماعية خلافاً لما درجت عليه التنظيمات الشعبوية. ويعود ذلك الى حد بعيد الى ميلهما المشترك نحو النيوليبرالية. فكانت الأزمة الدموية السورية مناسبة لتصعيد شعبوي نموذجي في اتجاهين مختلفين دون أن يكونا بالضرورة متناقضين. أعلن حزب الله التدخل العسكري في الحرب الأهلية السورية الى جانب النظام، باسم دعم «الممانعة» وحماية «المقاومة»، ولكن التعبئة للقتال وشعارات الحملة لم تستطع كتمان الشعارات والرمزيات المذهبية - «لبيك يا زينب»! «زينب لن تُسبى مرّتين» - ولا تبرير التدخل العسكري في سورية، أول الأمر، على أنه لحماية مزار الست زينب في ضواحي دمشق، في الوقت الذي كانت المعركة الرئيسية تخاض في القصير عند الحدود اللبنانية وعلى طريق حمص.

وكان تدفق عشرات الألوف من اللاجئين السوريين الى لبنان مناسبة لكي يطلق التيار الوطني الحرّ حملة عالية النبرة ذات طابع فاشي وعنصري اعتبر فيها وجود هذا العدد من السوريين «خطراً على وجود لبنان»، في استعادة للحملة المستمرة التي يشنّها «التيار» ويستعيدها بين حين وآخر ضد الوجود الفلسطيني في لبنان، بصفته هو أيضاً «خطراً على وجود لبنان»، داعياً الى تهجير الفلسطينيين تحت شعار «رفض التوطين». فدعا الوزير جبران باسيل الى إقفال الحدود دون الفارين من جحيم الحرب والى إعادة مئات اللاجئين السوريين الى بيوتهم وأحيائهم وقراهم المدمرة أو المتحولة الى ساحات قتال وقصف بالطيران والمدفعية والدبابات، بديلاً من تحسين أحوالهم في لبنان.

يبقى لفت النظر الى أن أداء التنظيمين في الحكم قاده ميل نيوليبرالي وانصياع متزايد للأمر الواقع الاقتصادي ولمصالح الهيئات الاقتصادية وضغوطها. ولم يستبعد الأمر أيضاً تقاسم تنفيعات الدولة مع خصومهم في ١٤ آذار، كما في حال بواخر الكهرباء التركية، ولا تصاعد حالات الانتفاع والفساد لدى أوساط في حزب الله في إدارة البلديات والوزارات، كفضيحة ترؤس شقيق أحد مسؤولي الحزب الأمنيين شبكة لتصنيع وتهريب حبوب الكابتاغون المخدرة، أو ارتباط شقيق أحد وزراء الحزب بصفقة كبيرة لتهريب الأدوية.

الفصل الخامس

القوى العاملة بالأجر

كل الدلائل تشير الى تقلّص الحجم العددي للقوى العاملة بالأجر، بسبب الهجرة، وخصوصاً في الصناعة والزراعة، والتدهور المتزايد في مستوى معيشتها عموماً، في لبنان بعد الحرب. ولعل أبرز ما ينبئ بنمو الاستقطاب الطبقي في ظل الإجراءات النيوليبرالية المنفّذة من قبل السلطة الطبقية هو تجميد الأجور والحد الأدنى للأجور خلال فترة ١٩٩٧-٢٠١٢ دون تجميد الأسعار التي ارتفعت بنسبة تجاوزت ١١٥٪ في نهاية ٢٠١٢. والدليل الآخر على انقلاب توازن القوى بين القوى الطبقية (بين العاملين بالأجر والذين يعيشون على الربح والريع) هو تدهور حصة الأجور من الناتج المحلي من ٣٥٪ العام ١٩٩٧ الى ٢٥٪ العام ٢٠١٢ رغم زيادة الناتج الفعلي بنسبة ٥٠٪ وزيادة الإنتاجية الفعلية بنسبة ٧٥٪، علماً أن حصة الأجور من الناتج المحلّي قبل الحرب كانت بحدود ٥٥٪. وإذا أضفنا عائدات الريوع والفوائد على حصة الأرباح، فإن مداخيل رأس المال باتت تستحوذ على ٧٥٪ من الدخل الأهلي.

وإذا نظرنا الى الأمر من منظار النظرة العلائقية التي قررنا اعتمادها، فهذا يعني في نظر الدكتور غسان دية، رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية، تحويل ٣٠ مليار دولار من الأجور ومن عوائد العمل الى عوائد رأس المال خلال ١٥ سنة بين ١٩٩٧ و ٢٠١٢. (غسان دية، «المعركة واحدة من أميركا الى اليونان فلبنان»، **الأخبار**، ٢٠١٣/٣/٤)

١- قضايا مزمنة ومتجددة

على أن هذا لا يلخّص القضايا المزمنة للعمالة المأجورة في لبنان.

العمالة و**البطالة**، يقدّر الاقتصاديون والإحصائيون أن الوافدين المحليين على سوق العمل يتراوح عددهم بين ٣٥،٠٠-٤٠،٠٠٠ باحث عن عمل كل سنة، والعديد منهم من متخرّجي الجامعات. يستوعب القطاع الخاص منهم ٥٠-٦٠٪ والباقي للهجرة والبطالة. فلم يعد موضع بحث أن المدارس والجامعات تنتج متخرّجين للسوق الإقليمية والدولية. وهذا وجه آخر من العولمة المبكرة أصلاً للنظام التعليمي.

على أن أرقام البطالة لا تكفي لاكتشاف هشاشة العمل المأجور بعد الحرب، خصوصاً مع الغلبة المتزايدة للعمالة الموسمية والمياومة والعمالة الجزئية والعمالة غير النظامية ومن هؤلاء، في المدن والأرياف، تتكوّن فئة الفقراء العاملين. فلم يعد يتجاوز عدد الأجراء النظاميين ٢٥٪ من القوى العاملة، يعمل نصفهم تقريباً في إدارات الدولة ومؤسساتها. وقد نمت بعد الحرب ظاهرة متعهدي المياومين، تلجأ اليها الشركات الكبرى وتلقي على المتعهدين المرتبطين بمتنفذين وسياسيين أعباء تحديد أجور العمال وتأمين ضبطهم وانضباطهم.

وتشكل النساء **٢٤**٪ من القوة العاملة يعملن بالدرجة الأولى في قطاعات الصحة والتعليم والمصارف والسياحة. ومعدلات البطالة عند النساء أعلى منها عند الرجال، وكذلك التسرّب من العمل بعد الزواج، أو من عمر **٢٥** سنة بانتظار الزواج. يضاف الى ذلك التفاوت في الأجر للعمل المماثل والأشكال المختلفة من التمييز ضد النساء في العمل، والأجور والضمانات والمعاملة.

ولا بد من التذكير بالمعضلة التقليدية لجدل الأجور والأسعار، حيث تتحمّل الدولة والصناعيون العبء الأكبر من زيادات الأجور، ويحصدها قطاع التجارة والخدمات والاستهلاك ارتفاعاً للأسعار من خلال السوق. ولا يقتصر الأمر على «عفوية» قوانين السوق هنا، بل صارت العادة أن يلجأ التجار الى رفع الأسعار بطريقة استباقية كلما باشرت الهيئات المعنية التفاوض على زيادات الأجور. وهذه الحلقة المفرغة التي يدور فيها جدل الأجور والأسعار هو الدافع الى طرح الوزير شربل نحاس موضوع «الأجر الاجتماعي» الذي لقي الهزيمة بعدما توحدت كل أجنحة الطبقة الحاكمة ضده.

الى هذا، يجب أن يضاف الحرمان من الضمانات حيث أكثر من نصف اللبنانيين لا تغطية اجتماعية لهم، و ٧٥٪ من العاملين لا تشملهم أنظمة التقاعد. والمؤسسات المصرّح عنها لدى صندوق الضمان الاجتماعي لا تمثل سوى ٣٥٪ من المؤسسات الخاصة في لبنان. ويبلغ عدد الأجراء غير المصرّح عنهم ٢٣٣ ألف أجير من أصل مجموع الأجراء البالغ عددهم ٤٠٠ ألف أجير، حسب تقديرات مدير صندوق الضمان. (محمد كركي، الأخبار، ٢٠١٢/١٠/١٢)

٢- وطأة العمالة الوافدة

ولا بد من التوقف عند التغيّر البنيوي الذي طرأ على اليد العاملة اللبنانية، وقد تضخمت ظاهرة تصدير اليد العاملة الماهرة والأدمغة والكوادر واستيراد اليد العاملة غير الماهرة.

وبالنسبة لحجم العمالة الوافدة، يمكن التوقف عند تقديرات العام ١٩٩٥ التي تتحدث عن ٦٠٠،٠٠٠ عامل وافد، بينهم ٤٥٠،٠٠٠ سوري. وينقسم الأجراء الوافدون الى ١) خدم المنازل وعمال التنظيف ومصدرهم سريلانكا، فيليبين، الهند، ودول افريقيا، ٢) عمال تنظيفات، وبوابين، من مصر، السودان، وسورية، ٣) عمال بناء، وزراعة، وطرق، وخدمات عموماً، ومحطات البنزين، وتنظيف وعمال تنظيفات، وحرفيين في محترفات الميكانيك، باعة، معظمهم من السوريين.

لا حاجة لتمويه الكلام. باتت العمالة الوافدة سيفاً مسلّطاً على عمالة اللبنانيين وأجورهم وثباتهم في العمل، لتفضيل أرباب العمل توظيف الأجانب لأجورهم المنخفضة وعدم الاضطرار الى دفع اشتراكات الضمان وعدم انتظامهم في العمل النقابي. وتشهد السنوات الأخيرة حالات متزايدة من تسريح العمال اللبنانيين والاستعاضة عنهم بعمال وافدين دون أي وازع ودون أي حرص من السلطات المعنية على تطبيق قوانين العمل التي توجب كوتا معينة للعمال غير اللبنانيين. حتى أن قطاعات بأكملها من الاقتصاد، الصناعي والحرفي والسياحي والخدمي، باتت تقوم على عمالة الوافدين. وحين لا يكون التسريح، يكون تهديد العمال بالاستبدال بعمالة وافدة لدى أدنى مطالبة بحق أو تحرك.

ولا يقتصر تأثير العمالة الوافدة على العمالة اللبنانية على المنافسة والاستبدال، خصوصاً أن قطاعات واسعة من العمال اللبنانيين قد هجروا قطاعات عمل يشغلها العمال الوافدون. الأثر الأفدح هو أن جيش العمل الاحتياطي الوافد والمتدني الأجور يشكّل ضغطاً مستمراً على الأجور وعلى مستوى معيشة العاملين عموماً. فهو، يخفّض كل مستوى الأجور في البلد من جهة، ويقلّص من فرص ديمومة العمل للعمال المحليين لسهولة استبدالهم بيد عاملة وافدة رخيصة.

٣- مآسي العمالة المنزلية

يتراوح عدد العمال المنزليين في لبنان بين ٨٠ ألفاً الى ١٠٠ ألف سيرلنكي و ٢٠ ألف فيلبيني، وخمسة آلاف إثيوبي (**جريديني ومكربل:** ٢٠٠١، ١٦-٢٨)

«**عقد عبودية**»: هذا هو التعبير الأكثر ملاءمة لشروط عمل العمالة المنزلية في لبنان، وأكثرهم من النساء، في ظل نظام «الكفالة»، المستورد في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يسترهن العاملة لرب/ربة العمل ٢٤ ساعة على ٢٤ ساعة في اليوم. ويبدأ الاسترهان بتقليد مصادرة جوازات سفر العاملة. ويمرّ حكماً بالاستغلال ذي الطابع السلعي لاقتصاد الخدمة المنزلية الذي تمارسه وكالات استيراد العمالة الوافدة. فثمة أكثر من ١٥٠ وكالة من هذا النوع تدفع ٣٥ ألف دولار للدولة لضمان السماح لها باستيراد ما يصل الى ١٥٠ عامل/ة للواحدة بالسنة. ويتقاضى المكتب ألف دولار لقاء استيراد خادمة سيرلنكية وألفي دولار لقاء الخادمة الفيلبينية. والخادمة «مكفولة» لثلاثة أشهر من قبل وكالة الاستخدام، يستطيع المستخدم استبدال «البضاعة» خلالها.

من حيث الأجور، يتراوح الأجر الشهري للعاملة السريلانكية بين ١٠٠ و ١٢٥ دولاراً، والفيليبينية بين ١٥٠ و ٢٠٠.

شروط العمل أكثر من بائسة وقمعية. ساعات العمل غير محددة، قد تبلغ أكثر من مئة ساعة بالأسبوع. لا ساعات راحة محددة ومتعارف عليها. والعادة أنه لا يحق لهن الاتصال بالأهل في بلادهن إلا مرتين في الشهر. حركة العاملات مقيدة، فهن حبيسات المنازل فعلاً، لا يخرجن إلا بإذن، وثمة كثرة من المستخدِمين يقفلون أبواب البيوت عليهن عند مغادرتهم منازلهم. داخل البيت، نادراً ما تتمتع العاملات بمساحة خاصة بهن للنوم، خصوصاً عند الأسر المتواضعة الدخل.

الى هذا كله، يجب أن يضاف تعرّض خدم المنازل لأنواع مختلفة من العنف اللفظي والبدني والجنسي والضغوط النفسانية والعاطفية. اعترف ٣٧٪ منهن بالتعرض للإساءة البدنية. والإساءة البدنية، من الضرب حتى الاغتصاب، باتت تودي بحياة عاملة منزلية بمعدل أسبوع في لبنان، حسب تقرير لـ«هيومان رايتس واتش» (٢٠٠٨). فخلال فترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ توفيت ٩٥ عاملة منزلية في لبنان، ٤٠ منهن انتحاراً والباقي وقعن من على الشرفات في محاولة للهرب من مخدوميهم. (**شامارتين**:٢٠١١، ١-٩). ومن ينجح في الهرب يعمل عملاً حراً في البيوت وهو عمل ذو مردود أعلى (يصل الى ٥٠٠ دولار) لكنه يستدعي كفيلاً، حسب القانون المتّبع، وهذا يتقاضى ١٥٠٠ دولار سنوياً في أقل تقدير (**جريديني:** ٢٠٠١، ٥) ومن لا يملك التصرّف بمثل هذا المبلغ ينضم الى فئة الهاربين المقيمين إقامة غير شرعية في البلاد.

جدير بالذكر أن العمالة المنزلية لا تخضع لقانون العمل اللبناني الذي يستثنيها من أحكامه في مادته السابعة. فلا تشريع ملزماً بحد أدنى للأجر، ولا حق في التنظيم النقابي، ولا مرجعية قضائية لنزاعات العمل ولا بالطبع حقوق في الضمان الاجتماعي والصحي. ثم إن لبنان، مثله مثل سائر الدول العربية، لم ينضم الى «العهد الدولي لحماية حقوق العمال المهاجرين» للعام ١٩٩٠.

مع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة حملات شنتها جمعيات المجتمع المدني لكشف هذه الأوجه من حياة العمالة المنزلية ومن مظاهر التمييز العنصري في المجتمع اللبناني. ومنها منع العاملات المنزليات من دخول المسابح. وقد أمكن فرض بعض الإجراءات لتنظيم الوجود والعمل ووقف التجاوزات الفادحة. فقد بات الأمن العام يملك سجلاً إلكترونياً للعمال الأجانب وأسماء مخدوميهم. وقد أصدر عفواً عن الهاربين في عهد مديره العام جميل السيّد. وأنشأت وزارةُ العمل من جهتها مكتباً لتلقي الشكاوى من العمال والعاملات. وثمة محامون متطوعون للدفاع عن العاملات في المحاكم. وقد فتحت جمعيات خيرية أبوابها لإيواء العاملات اللواتي تعرضن للإساءة البدنية أو اللواتي فررن من سوء معاملة أرباب العمل. وتتواصل الحملات من أجل شمول العمالة المنزلية بقانون العمل والضمان الاجتماعي (**هازاريان:** ٢٠٠٩).

٤- تقسيم الحركة النقابية وتطييفها

شهدت فترة الإعمار حالات من الصراع الطبقي غير مسبوقة في التاريخ الحديث للبنان. ليس لأن فترة ما قبل الحرب لم تشهد حركات اجتماعية نشطة ومعارك اجتماعية حامية. ولكن ما يلفت في تجربة ما بعد الحرب لا يقتصر على الالتفاف على كل المكاسب التى حققها الأجراء، على ندرتها، وإنما بسبب شنّ حرب غير مسبوقة عليهم في اتجاهين: تفتيت الحركة النقابية وتطييفها من جهة، وأخذ القوى الاقتصادية المبادرة في التصدي للحركات الاجتماعية التي خاضت معاركها خارج إطار الحركة النقابية.

آذن مجيء رفيق الحريري الى رئاسة الحكومة ببدء حملة سلطوية لتفتيت الحركة النقابية والسيطرة عليها. فقد أسهم مجيء الياس أبو رزق لرئاسة الاتحاد في تنشيط الاتحاد. وفي عهده، نظمت النقابات عدة إضرابات جرى قمعها بالقوة، بما فيها القمع الذي مارسته قوات الأمن خلال انتخابات اتحاد عمال الجنوب في صيدا. حينها كان وزير العمل هو أسعد حردان، القيادي في الحزب السوري القومي والمعروف بعلاقاته الوثيقة بدمشق، وقد صمّم على تطويع الحركة وشقّها إذا اقتضى الأمر. فشجّع أنطون بشارة على تعليق عضوية اتحاد النقابات المستقلة في الاتحاد العمالي العام. وقرر إدخال خمسة اتحادات جديدة موالية لبري والحريري.

هدد الاتحاد العمالي بالإضراب ودعا الى تظاهرات في كل المدن اللبنانية. فصدرت الأوامر للجيش بمنع التظاهرات بالقوة إذا لزم الأمر. تراجع الاتحاد خشية الاصطدام بالجيش. وانعقدت هدنة مع الحكومة، حتى أن أبو رزق زار الرئيس الحريري وسمع منه استعداد الحكومة البحث في زيادات الأجور وتفعيل لجنة مؤشر الأسعار. إلا أن هذه الأخيرة علّقت اجتماعاتها بعد أن رفض رجال الأعمال دفع أكثر من ١٠-١٢٪ زيادة، فيما الاتحاد يطالب بـ ٧٦٪ (بناءً على مؤشر الأسعار خلال سنوات تجميد الأجور). رفض الرئيس الحريري من جهته التنازل وهدد بإنزال الجيش مجدداً. ردّ الاتحاد بإعلان الاعتصام خلال زيارة جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية والصديق المقرّب من رفيق الحريري، الى بيروت. تأكيداً على وحدة الطبقة الحاكمة، أدلى رئيس مجلس النواب نبيه بري بتصريح لم يخلُ من نفحة «وطنية» خاصة برئيس «كتلة التنمية والتحرير»، إذ شبّه التدخل العمالي في زيارة الرئيس شيراك بالتعاون مع إسرائيل (**بارودي**: ١٩٩٨، ٥٤٠). في تلك الفترة، رفضت الحكومة أيضاً البحث في سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام، فقرر هؤلاء وقف تصحيح الامتحانات مهددين مصير العام الدراسي لنحو ٦٠ ألف تلميذ. ولما كان البلد على أبواب انتخابات نيابية، دعا الاتحاد العمالي العام أعضاءه للتصويت ضد جميع مرشحي الطبقة الحاكمة في الانتخابات. عندها تنازلت الحكومة جزئياً فلبّت معظم طلبات الأساتذة وأجّلت مطالب باقي موظفي الدولة الى آب/ايلول ١٩٩٥.

عاد الاتحاد العمال للتحرّك بعد أسبوعين من انتهاء الانتخابات النيابية يوم ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦ في اعتصام أمام مجلس الوزراء فرّقته قوى الأمن بمؤازرة وحدات من الجيش. كذلك جرى تفريق اعتصام آخر بالقوة في التاسع من الشهر ذاته وتظاهرة يوم ٢٨ تشرين الثاني التالي (**بادروي**: ١٩٩٨، ٥٤٢-٣)

وكانت ذروة المواجهة بين الحكومة والاتحاد العمالي يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧. فلأول مرة في تاريخ الحركة النقابية جرى انتخابان منفصلان للجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال لبنان (١١ عضواً). في يوم الانتخابات طوّقت قوى الأمن مركز الاتحاد واعتقلت رئيس الاتحاد الياس ابو رزق بعد إعادة فوزه بالانتخابات. ثم فرضت وزارة العمل غريمه الساقط غانم زغبي رئيساً للاتحاد واعترفت فوراً به. انشق الياس ابو رزق عن الاتحاد العمالي العام مدعوماً باليسار النقابي - ممثلاً بالاتحاد الوطني للنقابات - واعترفت به منظمة العمل الدولية. ردّت السلطات بتجديد اعتقال أبو رزق ومعه الأمين العام للاتحاد ياسر نعمة، بتهمة «توزيع معلومات مغلوطة»، مرة في أيار وأخرى في تموز ١٩٩٧. من جهته، طالب الزغبي بزيادات على الأجور وبوقف الصرف الكيفي للعمال، فلم تستجب له الحكومة ذاتها التي فرضته رئيساً على الحركة العمالية. (**راينود ليندرس**، ص ٢٩-٣١) وما لبث أبو رزق أن عاد الى رئاسة الاتحاد في تموز/يوليو ١٩٩٨ بعد قرار الزغبي المفاجئ بالاستقالة.

أقرّت حكومات رفيق الحريري ثلاث زيادات على الأجور. كانت كلها ما دون مؤشر ارتفاع الأسعار ونسب التضخم البالغة١٢٠٪ في ١٩٩٢. ووقعت كلها فريسة الآلة الجهنمية التي يفرضها التجار الذين يبدأون برفع الأسعار استباقاً عند البحث في زيادات الأجور. وقد تنبّهت أخيراً قيادات الاتحاد العمالي العام لهذه الحالة فأخذت تطالب برقابة على أسعار الأغذية والمحروقات والكهرباء (المطالبة المحددة هنا هي

تخفيض فاتورة الكهرباء الى النصف) وأكلاف التعليم والصحة. وقد تدهورت قيمة التعويضات في هذه المجالات كلها. وارتفع مطلب ضمان الشيخوخة. كذلك تكررت المطالبات بإيجاد تشريع ضد الاحتكارات والكارتيلات. دون طائل. خسرت الحركة النقابية معركة زيادة القيمة الفعلية للتقديمات الاجتماعية المعرّضة أصلاً لهجوم من الهيئات الاقتصادية التي تعتبرها مكلفة وهادرة وتطالب بإلغائها (**بارودي**: ١٩٨٩، ٥٤٥-٥٤٦)

الى هذا كله، شهدت فترة ما بعد الحرب تخريب وإلغاء معظم عقود العمل الجماعية التي شكلت أحد أبرز المكاسب العمالية من الحقبة الشهابية. لم يبق من عقود عمل جماعية إلا عقد العمل بين المصارف وموظفيها، وتعرّض هذا لمحاولة إلغائه من قبل جمعية المصارف، واستغرق النزاع بين النقابة وجمعية المصارف طيلة العام ٢٠١٢ ومنتصف العام ٢٠١٣ عندما نجحت النقابة في منع إلغاء العقد الجماعي، إلا أنها اضطرت لذلك الى تقديم تنازلات مكلفة.

في النظر الى حال الاتحاد العمالي العام، باتت الحركة النقابية المنظمة مكوّنة الآن من ٢١٠ نقابات و ٥٣ اتحاداً نقابياً، وقد كان الاتحاد يتكوّن من تسع نقابات عندما أعيد تأسيسه وتوحيده العام ١٩٧٠. تأسس نصف النقابات الجديدة خلال الحرب وبعيدها ومعظمها نقابات وهمية واتحادات صورية قائمة على أساس طائفي ومذهبي، بما فيها تلك التي أسسها حزب الله، آخر الوافدين الى الساحة النقابية. بإيجاز، الجسم النقابي أقرب الى قوقعة فارغة لا تضم أكثر من ٧٪ من العمال، لا تخفي قيادته كونها تأتمر بأوامر رئيس حركة أمل، نبيه بري. وبسبب إحجام الاتحاد عن المضي في الإضراب العام من أجل تصحيح الأجور في آخر لحظة، انسحبت «هيئة التنسيق النقابية» التي تمثّل ٢٥٠ ألف معلم وموظف في القطاع العام من التنسيق المشترك معه، وعلّقت عدة اتحادات عضويتها فيه وتضم الاتحادات الأكثر تمثيلاً والأوزن عدداً، منها اتحاد موظفي المصارف واتحاد عمال الطباعة والإعلام والاتحاد الوطني لنقابات العمال واتحاد عمال الكيماويات واتحاد عمال البناء والأخشاب واتحاد النقابات المستقلة. وقد التقت هذه الاتحادات المعارضة في إطار جديد للفعل والضغط خارج أطر الاتحاد العمالي العام، فأعلنت في أيار/مايو ٢٠١٢ تشكيل «اللقاء النقابي التشاوري من أجل حركة نقابية ديمقراطية ومستقلّة» (**مرصد**، ٢٠١٣-أ، ١٥).

٥- الصراع الطبقي بواسطة الحركات الاجتماعية

إزاء هذا الوضع للاتحاد العمالي العام، لا عجب إن تتوسل المطالب المطلبية الحركات الاجتماعية في صراعها من أجل تخفيض وطأة الغلاء عليها. على أن الحركات الاجتماعية، خرجت عن حدود النزاعات النقابية المعهودة لتمسّ مقدسات نظام الاقتصاد الحر في صميم ريعه وأرباحه ونظامه الضريبي، ما استدعى تدخلاً مباشراً لحزب البرجوازية - «الهيئات الاقتصادية» لأرباب الأعمال - واتخاذ النزاع طابع الصراع الطبقي القاسي والمكشوف.

معركة الأجر الاجتماعي

في ١٣ حزيران ٢٠١١ تشكلت حكومة برئاسة النائب نجيب ميقاتي، وتم تعيين الخبير الاقتصادي والتنموي شربل نحاس وزيراً للعمل فيها، من ضمن حصة تكتل الإصلاح والتغيير الذي يرأسه الجنرال ميشال عون.

بادر نحاس الى إطلاق جملة من المشاريع المترابطة تحت عنوان «الأجر الاجتماعي» تضمنت سلة متكاملة لتصحيح أجور عمال وموظفي القطاع الخاص وتعزيز قيمة الأجور وتوسيع مروحة التقديمات الاجتماعية، على أن تموّل هذه العملية من الضرائب على الريوع. وقضى مشروع الأجر الاجتماعي ضمّ بدلات النقل إلى الأجر بحيث يصبح مشمولاً كما الراتب الأساسي بأحكام سداد الاشتراكات للضمان الاجتماعي ويضاف الى قيمة تعويض نهاية الخدمة. واقترح نحّاس تصحيح الأجور بنسبة غلاء المعيشة وفق مؤشّر مديرية الإحصاء المركزي منذ آخر زيادة أقرّت في أيار عام ٢٠٠٨، وذلك بنسبة ١٦،٣٪. وفي سبيل خلق فرص عمل، دعا الوزير الى التعاقد مع المؤسسات لتوظيف الشباب الباحثين عن أول عمل، في مقابل سداد الدولة اشتراكات الضمان بالنيابة عنهم. على أن أبرز ما حواه مشروع الوزير نحاس هو تطبيق التغطية

الصحية الشاملة، كون أكثر من نصف اللبنانيين ليسوا مشمولين بالضمان الصحي. واقترح أن تموّل التغطية من الموازنة العامة عن طريق إصلاح النظام الضريبي وزيادة الضرائب على الفعاليات الريعية، بما فيها الفوائد والربح العقاري. وطلب الوزير تأليف لجنة وزارية لصوغ مشروع تعديل قانون الضمان الاجتماعي ليتناسب مع تعميم تقديماته على الجميع وإلغاء نظام الاشتراكات وإقرار التمويل من الموازنة العامّة.

للفور انتظمت جبهة ضمّت رئيسي مجلس الوزراء والنواب وأكثرية من النواب والهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام لإسقاط هذا المشروع. في ١٣ أيلول من ٢٠١١، تقدم نحاس من مجلس الوزراء بطلب الموافقة المبدئية على مشروعه فلم يوزّع كتابه على الوزراء، ولم يُدرج على جدول أعمال الجلسات. جاء الرفض من وزير الصحة العامة علي حسن خليل (من وزراء حركة أمل في الحكومة) على اعتبار مشروع وزير العمل «تعدياً على صلاحيات وزارة الصحة»، مع أن وزارة العمل هي وزارة الوصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ما يعني أن هذا الملف يقع ضمن صلاحيات نحاس. مهما يكن، أفصح خليل عن معنى «صلاحيات» فقال صراحة إن الضمان الاجتماعي «من حصتنا» (رشا أبو زكي، «٧ أسئلة الى علي حسن خليل»، **الأخبار**، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢) أي من حصة حركة أمل في توزّع الوزارات والمؤسسات الحكومية، وبالتالي يمنع تقديم أي اقتراح يتعلق بهذا الصندوق دون موافقتها.

نزولاً عند طلب الوزير خليل، اتفق وزراء التيار الوطني الحر وحركة أمل وحزب الله في اجتماع عقد في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١ على فصل اقتراح نحاس لتصحيح الأجور عن مشروع الضمان الصحي الشامل («المعلمون في الشارع...»، **الأخبار**، ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١١). في ذلك الحين كان الاتحاد العمالي العام (وقيادته تابعة لحركة أمل بالدرجة الأولى) يعلن اتفاقه مع الهيئات الاقتصادية على رفض مشروع التغطية الصحية بالمطلق. ومع أن لجنة مؤشر الأسعار عقدت أولى جلساتها في ٣٠ ايلول/سبتمبر وأقرّت عدة توصيات تتعلّق بالمشروع، إلا أنه في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١، أعلنت الحكومة رفع الحد الأدنى للأجور الى ٦٧٥ ألف ليرة بموافقة كل من الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، دون العودة إلى مباحثات وتوصيات لجنة المؤشر. (**الدولية للمعلومات**: ١٣ ايلول/سبتمبر)

رفع نحاس ملف الأجور إلى مجلس شورى الدولة الذي رد المشروع لأنه يخالف التفويض المعطى من المشترع (لمجلس الوزراء) بموجب المادة ٦ من قانون ١٩٦٧ لأسباب عدة، منها أنه يعطي زيادة على الأجور محددة بمبلغ معيّن من المال، في حين أن المقصود بالمادة ٦ هو تحديد نسبة غلاء المعيشة وتحديد كيفية تطبيقها. وهكذا سقط مشروع تصحيح الأجور بالنسبة التي اقترحها الوزير. (محمد زبيب، «مجلس الشورى يسقِط قرار زيادة الأجور: العودة الى لجنة المؤشر»، **الأخبار**، ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١١.

استمر النزاع بين وزير العمل من جهة وتحالف الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، وخصوصاً لمعارضة ممثلي أرباب العمل وقيادة الاتحاد العمالي العام ضم بدلات النقل إلى صلب الأجر، الذي رفضه أصحاب العمل لأنه سيزيد من قيمة اشتراكاتهم لصندوق للضمان الاجتماعي. واستمرت عملية الأخذ والرد حتى ٢١ كانون الأول، حين وقّعت قيادة الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية «الاتفاق الرضائي» حول تصحيح الأجور، الذي أقر زيادة للأجور قدرها ٩٪ وحدّد الحد الأدنى للأجور بـ ٦٧٥ ألف ليرة. سقط الاتفاق في الحكومة حين صوّتت غالبية الوزراء لمصلحة مشروع الوزير نحاس اعتماد الحد الأدنى للأجور بـ ٨٩٠ ألف ل ل. للفور، أعلنت الهيئات الاقتصادية رفضها تطبيق قرار الحكومة وهددت بـ«العصيان المدني».

وفي ٣ كانون الثاني ٢٠١٢ ردّ مجلس شورى الدولة مشروع المرسوم الأخير المتعلق بالأجور لعدم جواز تعديل المراسيم المتعلقة ببدل النقل أو تصحيحها إلا بتدخل السلطة التشريعية. تمسك الاتحاد العمالي والهيئات الاقتصادية في لجنة المؤشر برفض إدخال بدل النقل في صلب الأجر، وأصرا على كامل بنود اتفاقهما الرضائي. وقبل يومين من جلسة الحكومة التي يجب أن تبت بموضوع الأجور، عُقد اجتماع لافت بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس تكتل التغيير والإصلاح ميشال عون في منزل الوزير جبران باسيل، وتم الاتفاق على آلية لتصحيح الأجور رغم الخلافات السياسية الضخمة بين الطرفين. كذلك، كان قد عُقد لقاء ضم المعاون السياسي للأمين العام لحزب الله حسين الخليل، والوزيرين علي حسن خليل وجبران باسيل، تناول القضية ذاتها.

وقبل يوم من الجلسة، عُقد في مجلس النواب اجتماع ضم الوزراء علي حسن خليل ومحمد فنيش وجبران باسيل وشربل نحاس، تم فيه الاتفاق على أن يضع نحاس مشروعه إضافة الى مشروع الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام على طاولة مجلس الوزراء. لكن الكتلة الوزارية تعهدت بدعم مشروع نحاس خلال عملية التصويت. وعلى هذا الأساس، تقدّم شربل نحاس في ١٧ كانون الثاني، باقتراح لتصحيح الأجور حدد فيه الحد الأدنى للأجور بـ ٨٦٨ ألف ليرة لبنانية، على أن يكون بدل النقل من صلب الأجر. في اليوم التالي، صوّت كل الوزراء، بمن فيهم وزراء تياره السياسي وحلفاؤهم، ضد مشروع الوزير نحاس وأيدوا مشروع «الاتفاق الرضائي» بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام، القاضي بحد أدنى للأجور قيمته ٦٧٥ ألف ليرة، وبحسم من الزيادات المقررة على الأجور التي منحت منذ تاريخ ٢٠١٠/١/١. وقّع نحاس مرسوم الأجور لكنه رفض توقيع مرسوم بدل النقل لأنه اعتبره غير قانوني.

تصاعدت الضغوط والتهديدات على الوزير. هدّد رئيس الجمهورية بإجراءات تتخذ بحقه في حال إصراره على رفض توقيع مرسوم زيادة الأجور وبدل النقل. واحتج رئيس مجلس النواب نبيه بري على «سلوكيات نحاس». أما رئيس الحكومة فدعا نحاس للاستقالة إن لم يردْ تنفيذ قرارات الحكومة. وفي ٢١ شباط، تم تسجيل سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ «منظمة العمل الدولية»، حيث تقدم الاتحاد العمالي العام والهيئات الاقتصادية بشكوى مشتركة ضد وزير العمل، يطالبان فيها المنظمة بالضغط على نحاس لتطبيق زيادة أجور وحد أدنى للأجور أدنى من الذي يقترحه! في رد فعل على الحملة ضد نحاس، أعلن ميشال عون، رئيس تكتل التغيير والإصلاح التي ينتمي اليها الوزير نحاس، أن الحملة موجهة ضده لأسباب سياسية، فقال: «هناك حلف جهنمي بين رئيسي الجمهورية والحكومة ضدّي»، وهدّد بأن «الحكومة ستطير كلها إذا تمّ المسّ بشربل نحاس». ولكن ما هي إلا أيام حتى تخلى عون عن نحاس فقدم الأخير استقالته من الحكومة في ٢٢ شباط ٢٠١٢. وروت مصادر صحافية أن قرار التخلي اتُّخذ بعد زيارة قام بها عدنان القصار الى الجنرال.

النزاع على سلسلة الرتب والرواتب لمعلمي وموظفي القطاع العام

في ٣ أيلول ٢٠١١، صدر القانون الرقم ١٧٣ الذي حصل القضاة بموجبه على زيادة في سلسلة الرتب والرواتب، وفي شهر شباط من العام ٢٠١٢ أقرت الحكومة اللبنانية مرسوم تصحيح الأجور في القطاع الخاص، وبقي المعلمون وموظفو القطاع العام بانتظار مشروع القانون الذي تعده وزارة المال لتصحيح سلسلة الرتب والرواتب. في نهاية آذار من العام ٢٠١٢، أعلن وزير المال محمد الصفدي أن مشروع السلسلة سيوضع على طاولة مجلس الوزراء قبل نهاية نيسان، وأن الصيغة النهائية للمشروع يتم إعدادها بالتنسيق مع مجلس الخدمة المدنية. وأعلن رئيس مجلس الخدمة المدنية خالد قباني في الفترة ذاتها أن السلسلة بصيغة محسّنة أصبحت جاهزة وستحقق «نقلة نوعية في تحقيق التوازن والإنصاف في سلسلة الرتب والرواتب». ليتبين أن المشروع يتضمن بنوداً مجحفة بحق المعلمين والموظفين، ويظهر سوء توزيع الدرجات وتقسيم الزيادات على الرواتب. فمنذ عام ١٩٩٦ كان الأساتذة الثانويون يعملون ساعات إضافية في التدريس، في مقابل منحهم ٥ درجات إضافية زيادة على راتبهم. وفي عام ٢٠٠٥، عمدت الحكومة حينها الى إلغاء الدرجات الإضافية وفرضت على الأساتذة العمل المجاني. وبعد تحركات عديدة، تمت إعادة ٤ درجات إضافية للأساتذة، فإذا بالتعديلات التي اقترحتها وزارة المال تلغي هذه الزيادات عبر الدرجات، وتعيد الأمور الى الوراء.

تحت ضغط عدة تحركات لهيئة التنسيق، أعدّت وزارتا المال والتربية بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية مشروع قانون ثانياً «فيه إنصاف لجميع الفئات» بحسب ما صرح حينها الصفدي ورئيس مجلس الخدمة المدنية خالد قباني. وعندما عرض المشروع على هيئة التنسيق اتفق على مضمونه وأعلنت الهيئة موافقتها عليه كونه يحمل بنوداً يمكن أن ترتّب «أقل خسائر ممكنة». وجاءت الصيغة لتردم الفارق بين راتب الأستاذ الثانوي والأستاذ الجامعي المعيد الى ٦ درجات، وإعادة الدرجات الإضافية للأستاذ الثانوي لقاء عمله ساعات إضافية وفق قانون عام ١٩٦٦. وكذلك تم تحديد فترة تطبيق سلسلة الرتب والرواتب بتاريخ الأول من شباط ٢٠١٢، أسوة بتاريخ تطبيق الزيادة في القطاع الخاص، على أن تتوزع الزيادات بنسب توازي الزيادة الطارئة على القطاع الخاص في جميع الفئات.

في مطلع حزيران ٢٠١٢ وقبل أسبوع من بدء الامتحانات الرسمية في لبنان، عادت وزارة المال ووزارة التربية عن المشروع الذي وافقت عليه هيئة التنسيق النقابية، فإذا بمشروع قانون ثالث لتعديل السلسلة يلغي كل البنود المذكورة، إضافة الى خفض ١٠٠ ألف ليرة من قيمة الدرجات، وكذلك التراجع عن موعد تطبيق السلسلة من الأول من شباط ٢٠١٢، واعتبرت الوزارتان أن تحديد التاريخ هو قيد البحث. كما تقدمت وزارة المال باقتراح آخر بأن تدفع سلفاً الى موظفي القطاع العام بفئاتهم كافة، ما يعني تطيير تعديلات سلسلة الرتب والرواتب الى أجل غير مسمّى. لذلك، أعلنت هيئة التنسيق النقابية في ٦ حزيران ٢٠١٢ بكل مكوناتها الامتناع عن المراقبة والتصحيح في الامتحانات الرسمية (كانت مقررة في ١٢ حزيران ٢٠١٢)، إضافة الى تنفيذ إضراب في جميع الإدارات العامة للدولة خلال فترة الامتحانات. وهو ما اضطر رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى طلب عقد اجتماع مع الهيئة صباح ٧ حزيران والتحاور في إمكان إلغاء التحرك الذي أعلنته. وتعهد ميقاتي بإقرار مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب في شهر حزيران ذاته، وذلك وفق الاتفاق السابق الذي أبرمته الهيئة مع الوزارتين المذكورتين. وتعهد أيضاً بإقرار سلاسل المعلمين وفق اتفاقات سابقة بين المعلمين والوزيرين محمد الصفدي وحسان دياب من دون تعديلات عليها. ونقل ميقاتي الى الهيئة موافقة وزيري المال والتربية على مطالب المعلمين كذلك. أيضاً، أكدت الهيئة تطبيق السلسلة بدءاً من الأول من شباط ٢٠١٢، وأن تكون الزيادة اللاحقة بالمتقاعدين وفق الصيغة نفسها التي ستعتمد مع أساتذة الجامعة. وقال الرئيس ميقاتي جينها إن إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب سيكون منفصلاً عن إقرار موازنة ٢٠١٢ إذا تبيّن أن إقرار الموازنة سيستغرق فترة طويلة. وأشارت هيئة التنسيق النقابية الى أنه سيُعقد اجتماع مع وزيري المال والتربية قبل بدء الامتحانات الرسمية. هكذا، تقرر في جلسة الحكومة التي انعقدت في ٧ حزيران إحالة مشروع قانون معجل بفتح اعتماد إضافي بقيمة ١٠٣٩٤ مليار ليرة لتغطية نفقات الإدارات العامة عن العام ٢٠١٢، واعتماد صيغة السلف بانتظار إقرار هذا القانون، والمعروف أن هناك ٢٢٠٠ مليار ليرة من هذا المبلغ مخصصة لتغطية كلفة تصحيح الأجور وتعديلات سلاسل الرتب والرواتب لموظفي الإدارة العامة والأسلاك القضائية والتعليمية والعسكرية. وبعد الوعود، تم تشكيل لجنة وزارية لبحث موضوع السلسلة والاتفاق على آليات تمويلها ليتم عرضها على مجلس الوزراء.

إلا أن اللجنة المصغرة لم تقدم أي حلول، فقررت هيئة التنسيق النقابية في ٢٥ حزيران ٢٠١٢ مقاطعة تصحيح الامتحانات الرسمية إلى حين إقرار مشروع سلسلة الرتب والرواتب، لتبدأ بعد ذلك سلسلة من التحركات التي تضمنت إضرابات عامة واعتصامات وتظاهرات شارك فيها آلاف المواطنين من أساتذة وموظفين في القطاع العام من جميع المناطق اللبنانية، وقد كانت التحركات شبه يومية، واستمرت حتى الأول من آب حين اجتمعت الهيئة مع اللجنة الوزارية الموسعة برئاسة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في السراي الحكومي، وتم في اليوم التالي العودة إلى تصحيح الامتحانات الرسمية بعد أن عادت اللجنة ورئيسها ليعد بإقرار السلسلة وفق ما تم الاتفاق عليه مع هيئة التنسيق النقابية. ولكن، خلال هذا الشهر لم يتحقق أي تقدم، بل خرجت تصريحات من عدد من الوزراء تعلن أن سلسلة الرتب والرواتب ستؤدي الى زيادة المشكلات الاقتصادية في البلاد. وهكذا، عادت هيئة التنسيق إلى التحركات مجدداً، وبعد إضراب شامل وتظاهرات في المناطق شلت لبنان وجميع الإدارات العامة والوزارات في ٥ أيلول، أقرت الحكومة في ٦ أيلول سلسلة الرتب والرواتب والمفعول الرجعي للسلسلة مستحقاً من الأول من تموز ٢٠١٢، على أن تدفع الفروقات مقسطة على خمس سنوات. كما أقرت جملة من الإجراءات والتدابير المالية لتمويل الإنفاق على السلسلة وهي بقيمة ١٢٩٥ مليار ليرة، منها غرامات على الأملاك البحرية وضريبة على الفوائد المصرفية ورسماً إضافياً على رخص البناء وغرامة على الأجهزة الخلوية غير المسددة برسوم الجمارك، وعهد الى وزير الأشغال غازي العريضي إعادة دراسة اقتراح رئيس الحكومة نجيب ميقاتي القاضي بزيادة عامل الاستثمار حتى جلسة ١٢ أيلول. وهذا البند الأخير يعني أن السلسلة أقرت ولكن لا يمكن إرسالها الى مجلس النواب إلا حين الاتفاق على هذا البند الذي من المفترض أن يؤمن ٣٠٠ مليون ليرة لاكتمال آلية تمويل السلسلة. وقد رفضت هيئة التنسيق هذا القرار، واعتبرت أنه انقلاب على كل الاتفاقات الحاصلة بين الهيئة والحكومة، وقررت تصعيد التحركات.

في ٦ أيلول، دخلت «الهيئات الاقتصادية» إلى المعركة بطريقة رسمية، وأعلنت «نرفض أي قرار يصدر عن مجلس الوزراء حول سلسلة الرتب والرواتب، وخصوصاً أن الأرقام المتداولة لكلفتها غير واقعية على الإطلاق وستكبّد القطاعين العام والخاص خسائر فادحة ستكون لها عواقب وتداعيات كارثية على خزينة الدولة، التي تعاني في الأساس عجزاً مالياً فادحاً وعلى الاقتصاد وعلى المواطن اللبناني. واعتبرت أن ما يحدث «عبث بالأمن الاقتصادي»، وأن «فرض الحكومة المزيد من الضرائب المباشرة على المؤسسات الاقتصادية والمواطنين سيولد انفجاراً».

وفي ٢٠ أيلول، عقدت هيئة التنسيق مؤتمراً نقابياً في قصر الأونيسكو وطالبت بتحويل سلسلة الرتب والرواتب الى مجلس النواب خلال عشرة أيام، من دون تقسيط، ومع تعديل للدرجات وإنصاف المتقاعدين والمتعاقدين والأجراء جميعاً. وطبعاً إبقاء الضرائب التي تطاول الأثرياء وإلغاء تلك التي تطاول أصحاب الدخل المحدود. «وإلا فسيتم شلّ الدولة مؤقتاً في مواجهة من يدفعها الى الاحتضار».

وبعدما أعلن عدد من الوزراء في الحكومة تماهيهم مع قرارات ومواقف الهيئات الأقتصادية. وحتى لا يلتبس على أحد الى أي صفّ تنحاز المؤسسات الدينية، انضمت «القمة الروحية المسيحية - الإسلامية» إلى لائحة داعمي الهيئات الاقتصادية فأعلنت في مؤتمر صحافي عقدته يوم ٢٤ أيلول ٢٠١٢ تأييدها نداءات الهيئات الاقتصادية والصناعية وحذّرت من «الأخطار المحدقة»، ودعت الهيئات الاقتصادية الى المشاركة في القمة الروحية المقبلة. شددت الهيئات في اليوم نفسه على رفض سلسلة الرتب والرواتب من أساسها، وهددت «إن لم يقتنع الرؤساء الثلاثة بسحبها من التداول، فسيكون للهيئات موقفها التصعيدي في الأيام المقبلة». ردت هيئة التنسيق النقابية على هذا الموقف بإعلانها أن انضمام القمة الروحية الى الهيئات الاقتصادية أدى الى تسريع إقرار تحركات هيئة التنسيق، وقالت إن رفض الهيئات الاقتصادية لسلسلة الرتب والرواتب أساسه رفض الضرائب التي ستفرض على الأثرياء لتمويل السلسلة.

لم تكتف الهيئات الاقتصادية بالمواقف، أعلنت في ٢٥ أيلول أنها قدمت الى وزيري المال محمد الصفدي والاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط نبيل دُ فريج وأعضاء اللجنة النواب، مذكرتين، حول «تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني». فيما استمرت هيئة التنسيق النقابية في تحركاتها ونفذت إضراباً في ١٠ تشرين الأول، وفيما كانت الحكومة تعقد جلساتها من دون تحويل السلسلة الى مجلس النواب، نفذت هيئة التنسيق إضراباً شاملاً في لبنان في ١٨ و ٣١ تشرين الأول ومن ثم في ٨ تشرين الثاني. وحمّلت هيئة التنسيق «الهيئات الاقتصادية مسؤولية تعطيل الإصلاح الإداري في القطاع العام الذي يبدأ بإقرار السلسلة، ومسؤولية تغطية الكثير من الفساد والهدر الذي يحرم الدولة من مداخيل بآلاف المليارات»، واضعة «تصرف الهيئات الاقتصادية في خانة التهرب من دفع الضرائب المتوجبة عليها من الريوع والأرباح العقارية». ورغم وعود عدد من الوزراء، بقيت السلسلة عالقة في مجلس الوزراء، فنفذت هيئة التنسيق الإضراب العام في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني، واستمرت التحركات حتى نهاية العام، بحيث نفذت هيئة التنسيق خلال العام ٢٠١٢ من أجل إقرار سلسلة الرتب ١٤ إضراباً و ٦٠ اعتصاماً، وأربع تظاهرات.

بدأ العام ٢٠١٣ مع سلسلة جديدة من تحركات هيئة التنسيق النقابية، إلى أن أعلنت الإضراب المفتوح إضافة الى تنفيذ تحركات يومية مركزية (...). وخلال الإضراب، برزت مواقف عدد من الوزراء التي توحي بأسباب عدم إقرار السلسلة وأهمها اعتراض الهيئات الاقتصادية على إجراءات تمويل السلسلة من الضرائب التي تطال أصحاب الدخل المرتفع. فقال وزير الاقتصاد نقولا نحاس في ٥ شباط ٢٠١٣ «سنصل من خلال الالتقاء مع الهيئات الاقتصادية لتصور كامل يوافق بين الاقتصاد والحكومة قدر المستطاع». فيما عمد عدد من الوزراء الى منع موظفي الإدارات العامة من المشاركة في الاعتصامات وفق المادة ١٥ من قانون الموظفين الذي يمنع موظفي القطاع العام من حق الإضراب والتنظيم النقابي. وتزامن ذلك مع دعوة رئيس غرفة التجارة محمد شقير رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى أن «يتخذ موقفاً جريئاً ويبادر إلى مصارحة هيئة التنسيق النقابية بأن مطالبهم محقة»، ولكن «لا يمكن للاقتصاد اللبناني أن يتحملها في الوقت الراهن، ومن الأجدى تأجيل إقرارها لثلاث أو أربع سنوات».

في ١٨ شباط، كان مقرراً أن يعلن مجلس الوزراء إحالة سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب، وذلك بعد أن قام رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بتقريب موعد الجلسة من الثلاثاء إلى الإثنين تفادياً لانطلاقة تحركات هيئة التنسيق الواسعة وإضرابها المفتوح الثلاثاء. إلا أن الهيئات الاقتصادية عقدت اجتماعاً الساعة الثامنة من صباح الإثنين وأعلن محمد شقير أن «الرئيس ميقاتي خذل الهيئات الاقتصادية ووعدها بشيء وقام بتنفيذ شيء آخر، لقد ضَحِكَ علينا نحن الهيئات الاقتصادية وتمّ طعننا». وأوضح شقير أن الهيئات متفقة مع ميقاتي على أن الأخير «لن يُقْدِم على أي خطوة من دون موافقة الهيئات الاقتصادية». كذلك، مارست جمعية المصارف ضغوطها مستخدمة ورقة التمويل، حيث التقى رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف جوزيف طربيه الرئيس ميقاتي على رأس وفد من الجمعية وقال بعد الاجتماع «رسالتنا للرئيس وللحكومة بأنه لا تمويل إضافياً على العجوزات السابقة للموازنة، إنما المطلوب هو إصلاحات، أي أن كل تمويل مرتبط بإصلاحات. نحن متعهدون بالدين بسقفه الحالي ولا نريد إطلاقاً أن نُحرج الدولة في موضوع التمويل، فالتمويل متوافر ضمن إطار السقوف الحالية، إنما أي زيادة اضطرارية على موضوع العجز يجب أن ترافقها إصلاحات، لأننا لا نستطيع أن نستمر بمسار سلبي سندفع ثمنه جميعاً. كان هناك تجاوب من قبل الرئيس وعرض أمامنا مجموعة من التدابير التي ستتخذ ضمن إطار الموازنة وهذا بالخلاصة ما توصلنا اليه اليوم». كما أعلن رئيس جمعية التجار نقولا شماس باستعلاء طبقي وقح أن «الهيئات الاقتصادية تطاع ولا تطيع» في معرض حديثه عن تحركات هيئة التنسيق وإجراء إحالة السلسلة. على الأثر، وبرضوخ فاقع، أعلنت الحكومة اللبنانية تأجيل إحالة السلسلة مبررة ذلك بعدم الاتفاق على بنود التمويل، فيما أكد غير وزير أن مصادر التمويل متوافرة وأن المشكلة بموقف الهيئات الاقتصادية.

في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣، حمّلت هيئة التنسيق النقابية، «الحكومة مجتمعة ورئيسها نجيب ميقاتي المسؤولية المباشرة عن اضطرار الهيئة لتنفيذ الإضراب المفتوح الشامل وشل القطاع العام بسبب سياسة المماطلة والتسويف والرضوخ للهيئات الاقتصادية وحجزها سلسلة الرتب والرواتب لستة أشهر متتالية في أدراج رئاسة الحكومة، بما يخالف كل الأصول الدستورية وأصول التعامل مع الحركة النقابية». وهكذا، استمرت الهيئة في سلسلة تحركاتها منفذة اعتصامات أمام مباني الوزارات والإدارات العامة، إضافة الى مراكز الهيئات الاقتصادية وغرفة التجارة والصناعة وسوليدير، وأقفلت معظم المدارس الرسمية والخاصة أبوابها.

في ٢٠ آذار، بينما الهيئة في صلب إضرابها، عاد الرئيس ميقاتي ليعد بإحالة السلسلة في مقابل إيقاف الإضراب. استمرت الهيئة في الإضراب. وفي ٢١ آذار ٢٠١٣ أي بعد ٦ أشهر من إقرار السلسلة في الحكومة، أعلنت الحكومة تحويل السلسلة مع مصادر تمويلها إلى مجلس النواب. وتبين أن الوزراء فخخوا مصادر التمويل بالعديد من البنود التي ترفضها هيئة التنسيق مسبقاً، منها مثلاً: الضرائب على ذوي الدخل المحدود، وقف التوظيف في الدولة وتوسيع دائرة التعاقد، تعديل نظام التقاعد للمعلمين عبر خفض التقديمات، المس بالحقوق المكتسبة للمعلمين عبر زيادة ساعات التدريس وزيادة ساعات العمل من دون مقابل، بالإضافة الى خفض أرقام السلسلة وتقسيطها... أي بمعنى آخر الانقلاب على كل بنود الاتفاق الذي حصل سابقاً بين رئيس الحكومة والهيئة، وإزالة كل البنود الضريبية التي ترفضها الهيئات الاقتصادية. وفي اليوم التالي قدم رئيس الحكومة نجيب ميقاتي استقالته. بذلك، أرسل الأمين العام لمجلس الوزراء سهيل بوجي قرارات الحكومة وصيغة السلسلة قبل التعديلات إلى وزارة المال، على أن يصار إلى إعادة صياغة النص النهائي للمشروع. بعد تأخير دام شهراً كاملاً، أرسلت هيئة التنسيق الى وزير المال محمد الصفدي طلب إجراء اجتماع، وبعثت بتساؤلاتها مكتوبة يوم الأربعاء في ١٨ نيسان لاستيضاح النقاط التالية: أرقام السلسلة، آلية دفع زيادة السلسلة، دفع المفعول الرجعي، تقسيط الدرجات الست، المادة ٢٧ التي تشير الى ربط دفع السلسلة بأن لا يتجاوز العجز في الدولة الـ ٥٧٥٠ مليار ليرة، ربط السلسلة بمشاريع قوانين أخرى من زيادة الضرائب وما سمي باصلاحات في القطاع العام، إضافة الى موعد إحالة السلسلة إلى مجلس النواب.

في اليوم التالي، أي في ١٩ نيسان، وقبل تحديد موعد الاجتماع مع الهيئة، أرسل الصفدي مشروع الكتاب الى مجلس الوزراء المتعلق بالسلسلة ومصادر التمويل، إضافة الى ملاحظات وزارة المالية «حول نقاط غير واضحة في قرار مجلس الوزراء». وجاء في متن الكتاب الذي حمل الرقم ٧١٣٦، أن مديرية الصرفيات في الوزارة لم تستطع تحديد النقاط التالية: تاريخ بدء العمل بالقانون في حال إقراره، روزنامة تقسيط الزيادة الناتجة من تحويل السلسلة، تاريخ دفع الفروقات المستحقة للمستفيدين من أحكام هذا القانون. وذلك «لعدم ورود نص واضح بهذا الخصوص في قرار مجلس الوزراء».

وبعد أن وضع الصفدي ملاحظاته وأرسلها لحكومة مستقيلة - من الواضح أنه من المستحيل أن تعقد جلسة لمناقشة التوضيحات التي طلبها - عيّن موعداً لهيئة التنسيق يوم الاثنين في ٢٢ نيسان، وأجاب عن تساؤلاتهم بأن عدداً من بنود مشروع القانون غير واضح. كما سجل معارضته الشخصية لربط السلسلة برزمة الضرائب و«الإصلاحات»، كما أن مجلس الوزراء أحال كتاباً من أمينه العام يطلب من وزارة المال إعداد مشاريع القوانين اللازمة لإحالتها الى مجلس النواب، علماً أن قرار مجلس الوزراء أناط صلاحية إعداد مشاريع النصوص الإدارية بوزارة التنمية الإدارية.

هكذا، عادت السلسلة الى الحكومة ولكن بأسئلة إضافية. واستمرت المماطلة في عملية تحويل السلسلة الى مجلس النواب ٧٧ يوماً. وفي ١٣ حزيران ٢٠١٣ وقّع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مرسومي إحالة مشروع سلسلة الرتب والرواتب ومشروع تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية، إلى المجلس النيابي وفق الصيغة التي ترفضها هيئة التنسيق النقابية.

٦- معالجة الفقر من خارج المجتمع

كانت المناسبة الجديدة لكي يعيد لبنان اكتشاف الفقر والفقراء بين أبنائه هي إطلاق دراسة موازنة الأسرة في ١٩٩٦، بعد مرور ٣٠ سنة على الدراسة الأولى،[١٤] أعلن مدير الإحصاء المركزي روبير كسباريان، في مؤتمر صحافي، إطلاق البحث على ٣،٦٠٠ مسكن في بيروت وضواحيها ثم مرحلة ثانية ١،٢٠٠ أسرة في المناطق.

اختلف منهج الدراسة عن ذاك المعتمد في دراسة «إرفد» التي اعتمدت احتساب توزيع الدخل. فيما الدراسة الجديدة التزمت المنهج الذي فرضته الوكالات المالية الدولية لقياس الفوارق الاجتماعية وهو قياس الدخل الأسري واعتماد القياس ذاته لقياس الفقر. على أن مدير الإحصاء المركزي أعلن في مؤتمره الصحافي أن الفقر مفهوم شخصي أكثر منه موضوعياً وأن كل بلد يعيّن خط الفقر «حسب عاداته والمستوى المعيشي فيه». على اعتبار أن دور الإحصاء يقتصر على توفير «كل عناصر المعلومات» للسياسيين ليقرروا بدورهم «ماذا يعني الفقر في لبنان وأين هو حد الفقر: ٦٠٠ دولار في الشهر أو ٢٠٠ دولار» (**الصحافة**، ١٩٩٦/١٢/٥)

قد يستغرب المرء من أعلى مرجع إحصائي في الجمهورية يطلق مثل هذه الأفكار عن تعيين خطوط الفقر وأن ينتهي الى تسليم الأمر للسياسيين كي يقرروا أين يضعوا خط الفقر. ولكن حسناً فعل هذا الموظف برتبة مدير عام في الدولة إذ أحال الأمر على السياسيين، ذلك أن رئيس الجمهورية الياس الهراوي كان قد تساءل باستهجان على طريقة ماري انطوانيت: «أين الفقر والمطاعم ملآنة بالناس؟!» وكان قد قرر في لقاء متلفز مع صحافيين وطلاب جامعيين قبل ذلك بأيام (في ١٩٩٦/١١/٢٤) أن نسبة الفقر في لبنان تتراوح بين ٤ و ٥٪. جاءت إحصائيات الرئيس - التي لم يفد عن مصدرها - مساهمة في نقاش دائر حول الفقر في ضوء تقرير للاسكوا خلص الى أن عدد الفقراء يقارب ٢٨٪ من السكان، وأن ٢٥٪ من هؤلاء يعتبرون من الفقراء المعدمين حيث يقل دخل الأسرة المكوّنة من خمسة أشخاص عن ٣٠٦ دولارات شهرياً فيما يعيش الـ٧٥٪ الباقون ضمن خط الفقر المطلق، إذ يقلّ دخل الأسرة ذاتها عن ٦٨١ دولاراً. (**السفير**، ٢٠١٣/١١/٢٧).

وكانت دراسة «الاسكوا» التي أعدها الاقتصادي أنطوان حداد (**حدّاد**: ١٩٩٦) اعتمدت مقياسين لقياس الفقر: الدخل الذي حدده بـ ٣١٢ دولاراً شهرياً الذي يتضمّن الحرمان من الحد الأدنى من الحاجات الأساسية - «الميمات الخمس»: مأكل، ملبس، مسكن، مستشفى، مدرسة - والدخل الذي يبلغ خط الفقر عند ٦٠٠ دولار شهرياً واحتسبت بناءً عليه أن مليون لبناني يعيشون تحت خط الفقر وأن ٢٥٠ ألفاً منهم يعيشون في فقر مدقع. والأهم أن دراسة أنطوان حداد بحثت في أسباب الفقر، والأحرى الإفقار. لم تغفل الأسباب العائدة الى خسائر الحرب، إلا أنها أضافت عدة عوامل إضافية: التضخم وغلاء المعيشة وتآكل المداخيل، وعدم خلق فرص عمل والتوزيع غير العادل للثروة وللأصول الإنتاجية، والاختلالات في حصة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي، وما ينجم عنه من تفاوت كبير في توزيع الثروة بين القطاعات، مع الإشارة الى انخفاض المداخيل الزراعية والتفاوت في التطور بين مركز وأطراف، ولم يغفل دور السياسات الاقتصادية في ذلك، خصوصاً خفض الضرائب المباشرة على الشركات والأرباح الى ١٠٪ وزيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة. بناءً عليه، أوصى حداد بسياسة متكاملة للحد من الفقر: سياسة متكاملة لتشغيل سوق العمل، والتدريب المهني للقوى العاملة، وتحسين الأجور ورفع الإنتاجية، بذلك يتوافر للفقراء إمكانات الخروج ذاتياً من حالة الفقر من خلال العمل المنتج، ونهى عن اعتماد «المقاربات الرعائية التي تقدّم المساعدات النقدية أو العينية الى الأبد»، ناهيك بتطوير أنظمة التأمين الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعية، الخ. (**حداد**: ١٩٩٦)

ردّا على إنكار الرئيس الهراوي، أجرت شركة «ماء-داتا» استقصاءً صرّح فيه ٤٨٪ من العيّنة أنهم يعتبرون أنفسهم فقراء و ١١٪ أنهم جائعون و ٤١٪ أنهم متوسطو الحال، و ٠،٣٪ أنهم أغنياء. واعترف ٥٢٪ من العيّنة أنهم لجأوا للاستدانة، و ٣٤٪ أنهم باعوا حليّ نسائهم و ١٠٪ باعوا الأراضي لسدّ الديون أو الاحتياجات المادية، وأن ١٠٪ فقط يدّخرون. (**النهار**، ١٩٩٦/١٢/١٤) وتكاثرت التحقيقات الميداينة والإحصائيات في الإعلام عن الأحوال المعيشية للمواطنين. كشفت جريدة **النهار** في تحقيق لاحق أن أكثر من ٩٠٪ من العيّنة التي استفتتها لا تكفيهم أجورهم ورواتبهم الشهرية، والأهم من ذلك أن ٦٥٪ تقريباً من العيّنة لم تعد مقتنعة بأن الحل الناجع للأزمة المعيشية هو زيادة الأجور. «ربما لأنهم خبروا تجارب سابقة علّمتهم أن زيادة الراتب النسبية سترافقها زيادات خيالية في أسعار السلع أياً كان نوعها»، على ما جاء في التعليق. فطالبوا بمراقبة الأسعار، وضمان الشيخوخة، وتثبيت قانون الإيجارات، وبناء مساكن شعبية، ومكافحة الفساد (**النهار**، ١٩٩٦/٤/١

عاد الحديث عن الفقر في العام ٢٠٠٥ بمناسبة الذكرى الخامسة للألفية وللتذكير بأهدافها الثمانية، بما فيها «مكافحة الفقر». وقد تعهّد لبنان الرسمي بتقليص عدد الفقراء المدقعين الى النصف بحلول العام ٢٠١٥ وفاءً لالتزاماته تجاه الألفية. وانعقدت لهذا الغرض ندوة لمكافحة الفقر حضرها ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمات المجتمع المدني ووزارة الشؤون الاجتماعية، أعلنت خلالها السيدة منى همام، ممثلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن «تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف الإنتاجية الزراعية والتفاوت المتزايد بين المدن والأرياف تخفّف من القدرة على تقليص الفقر في لبنان» (**المستقبل**، ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥)

في العام ٢٠٠٨، صدر تقرير وكالة الأمم المتحدة للتنمية بعنوان «الفقر، النمو، وتوزيع الدخل في لبنان، آب/أغسطس ٢٠٠٨). وبناءً على «خطة العمل الاجتماعي» التي أطلقتها الحكومة اللبنانية لأول مرة في مؤتمر الدول المانحة - «باريس ٣» - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تقرر وضع أهداف تخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف في قلب العملية الإصلاحية. يبيّن التقرير أن قرابة ٢٨٪ من اللبنانيين يمكن اعتبارهم فقراء (ينفقون أقل من ٤ دولارات في اليوم) و ٨٪ فقراء مدقعين (أقل من ١،٤ دولار باليوم). ويولي أهمية خاصة في تعيين أسباب الفقر للتفاوت في النمو المناطقي فيشدد على أن «التباينات المناطقية فاقعة» حيث محافظة الشمال متأخرة كثيراً قياساً الى سائر البلد ومعدلات الفقر فيها مرتفعة، مع الإشارة الى أن معدلات الفقر في الجنوب هي فوق المعدّل ولكنها ليست بالفداحة المتوقعة.

جدير التوقف هنا عند أمرين. الأول هو الفقر في الضواحي وضواحي بيروت، الجنوبية والشرقية والأحياء الفقيرة داخل بيروت نفسها. وهذا لم يعد يرد كثيراً لأنه لا ينطبق عليه التفاوت المناطقي. والأمر الثاني هو وطأة الفقر الإضافية على المرأة الفقيرة. فمعدّل أميّة النساء الفقيرات ١٧،٨٣٪ وهي ٩،٢٦٪ عند الرجال؛ وتتلازم أمية الأم مع ارتفاع نسبة وفيات الأطفال في الأسرة (١٠٠٠/٥٤،٥، في حين أن المتوسط الوطني هو ١٠٠٠/٢٧،٨) والنساء الفقيرات العاملات يتلقين أجوراً أخفض من أجور الرجال.

أما على الصعيد المهني والقطاعي، فيلاحظ التقرير أن الفقر مركّز بشدة بين العاطلين من العمل والعمال غير المهرة، خصوصاً في قطاعات الزراعة والبناء. ويشدّد على وجوب اعتماد سياسة نمو اقتصادي تحفّز خلق الوظائف في تلك القطاعات (**الأمم المتحدة**: ٢٠٠٨، ١٤). ويضيف التقرير أن واحداً من كل أربعة عاملين في الزراعة وواحداً من كل خمسة عاملين في قطاع البناء هم من الفقراء (**الأمم المتحدة**: ٢٠٠٨، ٢٢)

يعتمد التقرير قياسات للفقر واللامساواة ترتكز بالدرجة الأولى على معادلة الدخل/الإنفاق الأسري. فيخلص الى أن ٣٠٠ ألف لبناني عاجزون عن توفير متطلباتهم الأكثر أساسية من الطعام وغير الطعام (**الأمم المتحدة**: ٢٠٠٨، ١٥). ويتبيّن أن الفقر الإجمالي قد تقلّص من ١٠٪ العام ١٩٩٧ الى ٨٪ العام ٢٠٠٥ بسبب نمو الاستهلاك الفردي الحقيقي بنسبة ٢،٧٥٪ سنوياً بعد العام ١٩٩٧، مع أن «توزيع ذلك النمو بين المناطق كان شديد التفاوت». في المقابل، تنامى الفقر المدقع بمعدل ٥٪ منذ العام ٢٠٠٤، ويعزو التقرير ذلك الى الآثار السلبية لحرب تموز ٢٠٠٦ على الاستهلاك المنزلي الذي يفترض أنه تقلّص في إطار تباطؤ النمو الاقتصادي الإجمالي في البلد. (**الأمم المتحدة**: ٢٠٠٨، ١٧)

بديلاً من البحث في الأسباب يجري تعداد «روابط متبادلة» corelates مع الفقر: بطالة الشباب تتفاقم مع الفقر [لا العكس] (ص ٢١)؛ الرابط بين العمالة المأجورة والفقر؛ والرابط بين التسرّب المدرسي والفقر، والربط بين هذا الأخير والأسر اليتيمة الأب والأم، الخ. (**الأمم المتحدة**: **٢٠٠٨**، ٢٢-٢٣): ١) النمو المستدام في الوظائف والمداخيل وتقديم المزيد من الفوائد المباشرة للأسر الفقيرة؛ ٢) توسيع فرص التعليم؛ ٣) نمو مناطقي أكثر توازناً؛ ٤) تركيز الموارد على الأسر الفقيرة باستهداف مناطق الفقر؛ ٥) تحسين نوعية ووتيرة تجميع الداتا ورصد النتائج. (**الأمم المتحدة**: ٢٠٠٨، ٢٥)

١٤- كانت آخر دراسة ١٩٦٦ اجرتها المديرية قبل الحرب في العام ١٩٦٦ حين كانت تابعة لوزارة التصميم العام بناء على تحقيق لدى نحو ٢،٥٠٠ اسرة في مدينة بيروت. وأبرز نتائج تلك الدراسة: ان متوسط الانفاق العائلي السنوي ١٣،٦٢٨ ل ل منها ٢٦،٦٪ على المواد الغذائية، و ١٩،٢ على السكن، و ١٢،٠٨ على ملابس وبياضات، و ٤١،٥ على نفقات اخرى. اما نفقات الاسرة ذات المصروف السنوي الاقل من ٦،٠٠٠ ل ل فهي ٤٣،٨٪ على الغذاء، ٢٣،٤و٪ على السكن، و ٨،٦٪ على ملابس وبياضات، و ٢٥،٣٪ على الحاجات الاخرى. وقد اثير موضوع الفقر وعلاقتة بالغرباء\ في خريف ١٩٦٥ وإتسع البحث والحوار في الفروقات الاجتماعية والفقر بعد ازمة بنك انترا في خريف العام الذي يليه (راجع: طرابلسي: ٢٠١١، ٢٥٤-٢٦٢)

على أن هذه الوصفات التي لا يراقب أي مرجع تنفيذها أو تطورها، والتي لا تفيد بشيء عن أي قطاعات من الاقتصاد مطلوب تنميتها لكي يتأمن «النمو المستدام في الوظائف» والتي تتحدث عن النمو المناطقي الأكثر توازناً وليس النمو الاجتماعي الأكثر توازناً - يجري التخلي عنها جميعاً والهرولة لأجل تنفيذ تعدهات الألفية: تقليص عدد الفقراء المدقعين الى النصف. فجلّ همّ موظفي الأمم المتحدة، المتخمين برواتبهم العالية، هو تنفيذ التوصيات بأي ثمن، أي بالعطاءات المالية.

يقدّر التقرير أن تنفيذ تعهد لبنان بتقليص الفقر المدقع الى النصف بحلول العام ٢٠١٥ يستوجب ميزانية قدرها ١،٥ مليار دولار. ويحاجج لمصلحة سيناريو يعمل على تقليص عدد الفقراء المدقعين الى النصف بديلاً من التوظيف في تقليص الفقر عموماً. ويقترح لذلك استهداف الفقراء المدقعين مباشرة (ما يسمّيه «الاستهداف الضيّق») بناءً على إحصاء دقيق لهم في المناطق التي تحوي ثلاثة أرباع الفقراء المدقعين ونصف الفقراء الإجماليين، علماً أنها لا تضم أكثر من ثلث سكان لبنان. وهذه المناطق هي مدينة طرابلس، وأقضية عكار/المنية/الضنية، وجزين، والهرمل (**الأمم المتحدة:** ٢٠٠٨، ٢٠). والى المساعدة المالية النقدية المباشرة، يقترح التقرير تقديم الغذاء أو العناية الطبية للمعاقين والعُجّز في المنازل التي تشير الى أعراض واضحة من سوء التغذية أو لذوي الحاجات الخاصة (**الأمم المتحدة:** ٢٠٠٨، ٢٦)

بعد أربع سنوات، ولم يكن قد نفّذ أي جزء من هذا البرنامج، كرّر وزير الشؤون الاجتماعية سليم صايغ التعهد. وذكّر بأن نسبة الفقر المدقع قد بلغت ٩٪ من السكان أي ٣٢٠ ألف مواطن من ضمن معدّل الفقر العام الذي يصل الى ٢٨،٥٪. وأكد أن شمال لبنان، الذي يضم ٣٨٪ من مجموع فقراء لبنان، يسجل أعلى نسبة من الذين يعيشون في الفقر المدقع (٤٦٪). وتبيّن أن نسبة الفقراء في عكار - المنية - الضنية هي الأعلى في لبنان وتبلغ ٦٣٪ تليها طرابلس بنسبة ٥٦٪. فيما لا تزيد نسبة الفقراء في بيروت ٥٪. بناءً عليه، أعلن الوزير الكتائبي أنه سيضع خطة بالتعاون مع خصومه في حزب الله لتنفيذ التعهد تحت شعار «نعم. نستطيع» جرياً على الشعار الذي أطلقه الرئيس الأميركي باراك أوباما في حملته الانتخابية. (**الأخبار**، ٢٠٠٩/١٢/١٤)

أخيراً، أعلن الوزير الجديد للشؤون الاجتماعية وائل أبو فاعور انطلاقة المشروع في تشرين الأول ٢٠١١ بناءً على منحة قدرها ٦ ملايين دولار من البنك الدولي سوف تنفق بالدرجة الأولى على تجميع قاعدة بيانات لـ١٥٠ ألف أسرة لبنانية الأشد فقراً على أن تستكمل بحلول شباط/فبراير ٢٠١٢. وأعلن الوزير فتح باب تقديم طلبات المساعدات المالية المتوقعة لجميع اللبنانيين.

كما هو متوقع، لم تتضمن الخطة العتيدة أي اقتراحات لتخطي العقبات الرئيسة التي عيّنتها ممثلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، في الندوة المذكوره أعلاه، واقترحتها دراسة البرنامج ذاتها. وهذه العقبات هي: تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف الإنتاجية الزراعية والتفاوت المتزايد بين المدن والأرياف. ولا تنفيذ برنامج معالجة الفقر: تنمية الزراعة، خلق فرص عمل، رفع مداخيل الفقراء، تنمية حصولهم على العلم والصحة والرعاية الاجتماعية.

ليس الأمر ضعف إنتاجية الزراعة بقدر ما هو انهيارها. تحت وطأة الإغراق السوري، شبه انعدام التسليف الزراعي (ما دون النصف بالمئة من تسليفات القطاع المصرفي للقطاع الخاص)، التهميش المتزايد لما تبقى من مناطق زراعية، صغر وحدات الإنتاج، ارتفاع ريع الأرض بسبب الفورة العقارية، تكاثر الملكيات الصغيرة، تكاثر الوسطاء بين المنتج المباشر والمستهلك (يرفع السعر بـ ١٥٠٪ في أقل تقدير) حتى لا نتحدث عن الإهمال الرسمي. كان الرئيس الحريري، مثلاً، يصرف كل أزمة الزراعة بالقول إن لبنان بحاجة الى «زراعات نوعية» دون أن يتعرّف المزارع اللبناني الى هذا المنتوج العجائبي على يد الرئيس الذي حكمه عشر سنوات، الخ.

تكتفي الدراسة بربط الفقر بالتفاوت بين الأرياف والمدن، وكأن لا علاقة للفقر بالتفاوت بين المداخيل، ولا بمصادر تلك المداخيل، حتى لا نذكّر بالشطارة المتناهية في عزل الفقر عن نقيضه الملازم - الغنى.

والأهم من هذا أنه لم يتضح مآل هذه الحملة ومهلتها الزمنية، ما دامت الدراسة لا تفيدنا بما الذي سوف يجري بعد أن تستفيد الأسر المعنية من المساعدات، فهل يعود حالها الى ما كانت عليه قبل تقديم المساعدة؟ أم تستمر المساعدات الى ما لا نهاية؟ أم الى أي مهلة زمنية محددة؟ بانتظار دراسة تنفيذ الحكومة لخطتها هذه، يتأكد ويتكرر النهج ذاته في معالجة الفقر: عزله عن سائر القضايا الاجتماعية ومقاربته بصفته «آفة» يطلب مكافحتها أو مرضاً ينبغي التخلّص منه. فليس غريباً والحالة هذه أن يكون هدف حملة وكالات الأمم المتحدة المالية المتعلقة بالفقر - التي تؤجل تحقيق أهدافها عقداً زمنياً بعد عقد - يسمّى «وأد الفقر» أو «إلغاءه». وتجنّباً لإثارة أي شيء يتعلّق بالتنمية أو إعادة التوزيع الاجتماعي، يجري اعتماد توزيع مساعدات مالية حكومية على من يعانون الفقر المدقع، أي تطبيق مبدأ الفيلانثروبيا على لبنان وهو التسمية المتعولمة للإحسان. علماً أن هذا الإحسان يأتي لا من جيوب الأغنياء الراغبين في التخلّص من بعض ضرائبهم - كما هي حال الفيلانثروبيا في الأنظمة ذات الضرائب المرتفعة والتصاعدية - بل تأتي الفيلانثروبيا من جيوب الدولة اللبنانية المفلسة، عن طريق منح/قروض (الأمر لا يزال ملتبساً بين الاثنين)، يقدّمها البنك الدولي لها، وهي الدولة اللبنانية المفلسة ذاتها التي يحرّم عليها البنك الدولي ذاته التدخل في الاقتصاد، وخصوصاً لجهة التدخل في «التوزيع الاجتماعي»!

وكل هذا من أجل الإيفاء بتعهّدات الألفية وشعارها «نستطيع القضاء على الفقر» وذلك بخفض الفقر المدقع الى النصف في العام ٢٠١٥! وكل هذا بديلاً من معالجة الفقر عن طريق تنمية القطاعات الإنتاجية ودعم الزراعة وخلق فرص عمل وتقليص الفوارق الشاهقة بين المناطق اللبنانية وتحسين وتوسيع الضمانات الاجتماعية والصحية منها خصوصاً وإعادة توزيع اجتماعية أكثر عدالة من أجل التخفيف من حدة الفوارق الطبقية وفداحتها!

الفصل السادس

السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية

«كل ثروة هي سلطة، فالسلطة يجب أن تجذب الثروة اليها بالضرورة بطريقة أو بأخرى»
(إدموند بُرك)

ليس من حاجة لتقديم أدلة كثيرة على سيطرة رأس المال على السلطة في لبنان، فترة ما بعد الحرب، عندما يكون رأس المال مسيطراً أصلاً على الدولة وليس على السلطة فحسب. فالمصارف هي دائن دولة مفلسة يجري إنعاشها بالوسائل الاصطناعية بدعم خليجي ودولي معلَنَين. وعلاقة رجال الأعمال بالدولة، تتنامى في السنوات الأخيرة، من خلال الاستقواء بسلطة الدائن على مداخيل المديون ومصاريفه.

على أن هذا لا يلغي الحاجة الى المزيد من التبحّر في العلاقة بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية في فترة بعد الحرب. وسوف نتتبع التحولات الأساسية التي طرأت عليها: التماهي المتزايد بين رأس المال والسياسة؛ وتكوّن طبقة حاكمة تندمج فيها الأوليغارشية مع الطاقم السياسي الحاكم؛ ومتابعة انزياح مركز استقطاب مصالح الأوليغارشية من مركز الى آخر، فترة بعد الحرب، ورصد التحوّلات التي طرأت على سوسيولوجيا الطبقة الحاكمة الى أن نثير السؤال عن الجدوى في الاستمرار بالحديث عن نظام محسوبية (زبائنية) في لبنان بعد الحرب.

يلاحظ أنطونيو غرامشي أن «الوحدة التاريخية للطبقات الحاكمة تتحقق في الدولة وأن تاريخها هو في الجوهر تاريخ الدول وتاريخ مجموعات من الدول» (**غرامشي:** ١٩٧١، ٥٢). تنطبق هذه القاعدة أيّما انطباق على تاريخ الطبقة الحاكمة في لبنان. فقد نشأت البرجوازية اللبنانية في كنف السلطة السياسية للانتداب الفرنسي وأسست جمهوريتها مع الاستقلال بالاستيلاء على الدولة وتسخير سياساتها وقوانينها وفقاً لمصالحها المالية - التجارية، وتنقّل ولاؤها حسب العهود بين مراكز السلطة. لقد انتقدنا في هذه الدراسة ايديولوجيا الفصل بين السياسي والاقتصادي، والقطيعة بين الطائفي والطبقي، وما يستتبعه في الأدبيات السائدة من حصر الحيّز السياسي بالطائفي. وانتقدنا أيضاً حصر الطبقات بالحيز الاقتصادي، عن طريق إخراجها من الفعل في حيّز العلاقات الاجتماعية، وما في ذلك من تجاهل لدور الحيّز السياسي في إعادة إنتاج البنية الطبقية مثل دوره في إعادة إنتاج البنية الطوائفية، مع ما يستتبع ذلك من تعديلات على هذه وتلك، وفاقاً لتوازنات القوى السائدة في تلك اللحظة.

لا شك في أن للسياسي والاقتصادي مصدرين تاريخيين وجغرافيين مختلفين في البنية المجتمعية اللبنانية، يمكن إجمالهما بالمصدر الجبل – لبناني - الريفي للسياسة والمصدر المديني للبرجوازية. من هنا التفارق الأصلي بين مصادر السلطة السياسية ومصادر السلطة الاقتصادية. لكن الطرفين التقيا ويلتقيان في الدولة حيث تجري إعادة إنتاج البنية الطبقية والبنية الطوائفية - المذهبية في آن معاً. وهي عملية إعادة إنتاج ليست تخلو طبعاً من النزاعات داخل البرجوازية نفسها، كما داخل الفريق السياسي الحاكم، على توازع الريوع وللاستعانة بالخارج دور رئيس فيها، وأخيراً ليس آخراً النزاعات بين القوى الاجتماعية المختلفة - الممثلة للجماعات والطبقات - على الاستحواذ على الفائض الاجتماعي، كما أبنّا في الفصول السابقة.

١- رئاسة الجمهورية بما هي قطب اقتصادي

نشأت العلاقة الأصلية بين الأوليغارشية التجارية - المالية والسلطة السياسية على قاعدة استمرت عملياً من الاستقلال الى الحرب. وهذه القاعدة هي التفاف الأوليغارشية حول رئيس الجمهورية وتوسّل مصالحَها ومنافعها عن طريقه بصفته رأس السلطة التنفيذية. ولذلك سببان بيّنان. **الأول** والأهم هو أن دستور العام ١٩٤٣ منح رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية تشريعية وتنفيذية وامتيازات إدارية وإعفاءات من أية مساءلة أو محاسبة على سلوكه طوال فترة ولايته. **والثاني** هو توزيع العمل الذي نشأ عليه النظام السياسي مع الاستقلال، الذي عرّف مجلس النواب بما هو «مجمع وجهاء الطوائف والمناطق»، أكثر منه سلطة تشريعية، يكاد يتلخّص دوره في تأمين التوازن والسلم بين الطوائف. فيما اعتبر الجهاز التنفيذي أنه حقل الاقتصاد حيث الإدارة في خدمة رجال الأعمال ووظيفتها الرئيسة تلبية مصالحهم وتسريع معاملاتهم. وقد نشأ نتيجة لذلك تقليد يقضي بغلبة الملاك العقاريين - «الإقطاع السياسي» - على التمثيل السياسي وتوسُّل أوساط الأعمال هؤلاء الزعماء لتمرير مصالحهم ولجوئهم المتزايد الى المحامين للغرض ذاته.

بفضل توزيع العمل هذا، ينأى البرلمان عن دوره التشريعي، وهو التدبير الأكثر ملاءمة لمصالح برجوازية مالية - تجارية ولنظام «الاقتصاد الحرّ» الذي كانت في طور بنائه، وهو الذي يحتاج الى موازنات «خفيفة» والى الحدود الدنيا من التشريع. ولسنا نقول إنه يحتاج عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لأن السلطة السياسية/الدولة تتدخل دوماً في الاقتصاد، وتمثّل مصالح معينة في الاقتصاد، والمسألة هي مسألة **الكيفية** التي بها تتدخل، **وأهداف** التدخل **والمصالح** التي يخدمها.

ميشال شيحا هو صاحب هذه النظرية المتكاملة. لذا تراه يحذّر من الانسياق وراء «الأذواق الديمقراطية المغالية» فمجلس النواب هو عنده «مجمع وجاهات» يتعيّن عليه السهر على تطبيق «قواعد التوازن بين الطوائف والمناطق اللبنانية» (**طرابلسي**:١٩٩٩، ٥٧-٥٨) ولم يكن صدفة أن شيحا، وهو الليبرالي الكلاسيكي المعادي للتشريع أصلاً، وقد أكد على حصرية المحاصصة الطائفية في التمثيل السياسي وفي مراكز الدولة الأساسية، وآثر في الوقت ذاته عدم تطبيق المحاصصة الطوائفية في الوظيفة الإدارية. والدافع لذلك أنه أراد إدارة كفوءة من إداريين هم في أكثريتهم من المسيحيين الذين تخرجوا من مدارس التعليم الديني الخاص وخصوصاً من جامعة القديس يوسف التي وفّرت القسط الأكبر من كوادر الإدارة في عهد الانتداب ولفترة طويلة في العهود الاستقلالية الأولى. لم يكن لشيحا ما أراده في صيغته النموذجية تلك بسبب الاستحواذ المتزايد من طرف الإقطاع السياسي على التوظيف وحشو الإدارة بالأتباع والمحاسيب.

في العهد الاستقلالي الأول، كان الاندماج شبه كامل بين الرئاسة وحلقة الأعمال التي أعدّت بشارة الخوري للوصول الى رئاسة جمهورية الاستقلال، وموّلت حملته. وكانت النواة الصلبة من تلك الحلقة تتكوّن من أسرة الرئيس ومصاهريه: خوري، فرعون، شيحا، دُ فريج، حلو، حداد، شقير، ضومط، عريضة، فتّال. وكانت هذه نواة لحلقة ضيقة من رجال الأعمال لم تتعدّ حينها الثلاثين أسرة، أطلق عليها الصحافي اسكندر الرياشي تسمية «الكونسورسيوم». ولم يكتفِ هذا الكونسورسيوم بالسيطرة على قمم الاقتصاد وخصوصاً على قطاعه المالي والتجاري بل عمل، من خلال السلطة السياسية، على إعادة صوغ الاقتصاد اللبناني برمّته وفق قواعد «الاقتصاد الحر» بنقله من اقتصاد إنتاجي زراعي تنمو فيه الصناعة بوتيرة متسرعة الى اقتصاد مال وتجارة وخدمات وسياحة، يلعب الدور الاقتصادي الوسيط في المجال الإقليمي والدولي.

رئاسة الجمهورية والمصارف

مع عهد بشارة الخوري، تبدأ العلاقة المميزة بين رئاسة الجمهورية والمصارف. فلكل رئيس جمهورية مصرفه ومصرفيوه لتمويل حملاته الانتخابية، لا سيما أن سلطة رئيس الدولة كانت تقتضي سيطرته على أغلبية برلمانية تدين له بالولاء وتؤمّن له تمرير قوانينه وسياساته والتجديد له في معظم الأحوال. هكذا عُرِف بنك فرعون - شيحا بما هو بنك عهد بشارة الخوري، يموّل الحملات الانتخابية للحزب الدستوري - وأبرزها انتخابات أيار ١٩٤٧ التي عُرِفتْ بانتخابات «أيار الأسود» بسبب شراء الأصوات الواسع النطاق والتدخل السلطوي الفظ خلالها، ويرسي تقليد تسليف الصحافيين لقاء خدماتهم الإعلامية لمصلحة العهد. ويتهم الصحافي شكري البخاش مصرف فرعون شيحا بأنه قد عيّن ثلاثة أرباع النواب ويدفع مرتّبات شهرية لأربعة وعشرين منهم (**الصحافي التائه**، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧)

ويمكن القول إن كل رئيس خَلَف الرئيس الخوري عمل على إدخال محسوبيه أو شركائه من رجال الأعمال الى هذا الكونسورسيوم دون أن يعني ذلك غياب المنافسة بين أطرافه. لكن اللافت هو مدى مرونة عائلات الكونسورسيوم الأصلية في التكيّف مع العهود الجديدة. وليس أدلّ على ذلك من الاستدارة الكاملة لتلك العائلات، بمن فيها أسرتا فرعون وشيحا، للالتفاف حول كميل شمعون، خصم الرئيس الخوري اللدود والذي كانت له اليد الطولى في إسقاطه العام ١٩٥٢.

كان عهد كميل شمعون العهد الذهبي للاقتصاد اللبناني وللبرجوازية اللبنانية. وشهد إقفال مرفأ حيفا وانتقال نشاطاته الى مرفأ بيروت، وتدفق الرساميل الفلسطينية ومعها اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة الى لبنان، وتالياً تدفق رؤوس أموال سورية على إثر القطيعة الاقتصادية بين سوريا ولبنان، العام ١٩٤٨-١٩٥٠وبدء لجوء رؤوس أموال مصرية على إثر انقلاب الضباط الأحرار العام ١٩٥٢.

ولكن عهد كميل شمعون كان بالدرجة الأولى عهد المصارف. توسع القطاع المصرفي في عهده توسعاً مدهشاً لاستقبال الأموال العربية والنفطية الوافدة أو اللاجئة. وقفز عدد المصارف من ٧ العام ١٩٤٥ الى ٤٣ في العام ١٩٦٠، وتضاعفت الودائع في خمس سنوات من ١٨٠،٦ مليون ليرة العام ١٩٤٩ الى ٣٩٢،٢ مليون ليرة العام ١٩٥٤. وفي عهد شمعون كان لا يزال بنك سوريا ولبنان هو بنك الدولة وبنك الإصدار وقد موّل بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري الذي تأسس العام ١٩٥٥. على أن أهم العلامات الفارقة للعهد الشمعوني أيضاً هو إقرار قانون سرية المصارف العام ١٩٥٦ الذي سيغطي كل النشاطات الاقتصادية غير الشرعية ويجذب «الأموال الملوّثة» الى خزنات المصارف اللبنانية ويسوّغ التهرّب الضريبي.

التفّ حول كميل شمعون صف جديد من رجال أعمال ومتمولين كبار - معظمهم قادم من عالم الهجرة والاغتراب - الشيخ بطرس الخوري، والإخوة صحناوي (من سورية) واميل بستاني (فلسطين والعراق) وحسين العويني ونجيب صالحة (العربية السعودية) وتوفيق عسّاف وتحوّل معظمهم الى مصرفيين في «بنك لبنان والمهجر» و«سوسييتي جنرال» و«بنك انترا» و«بيروت والبلاد العربية». ولعل الرئيس شمعون أول من شارك رجال الأعمال في مشاريعهم الاقتصادية. ففي عهده ظهرت الشركات المساهمة وقد اتهم الرئيس من قبل خصومه بأنه كان يتلقى بواسطة عملائه أسهماً على سبيل الهدية عن كل شركة مساهمة يجري الترخيص لها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك معمل تكرير السكّر في البقاع لصاحبه حسين العويني، ومصنع الإسمنت الثاني في شكا الذي منح شمعون رخصته الى أسرة ضومط، المصاهِرة لميشال شيحا والشريكة مع رأس المال الألماني. ويتهم كمال جنبلاط شمعون بأنه تلقّى ١٦٤٠ سهماً في الشركة قيمتها مليون ليرة لبنانية ثمناً لمنح المصنع الثاني رخصته. وكان جنبلاط نفسه قد تقدم بطلب الحصول على رخصة لتأسيس مصنع إسمنت في أراض يملكها في سبلين (إقليم الخروب) في عهد بشارة الخوري. فرفض الأخير الطلب دعماً لاحتكار «شركة الاسمنت اللبنانية» وهي ملك شقيقه فؤاد وأسرة زوجته من آل حداد. وقد حُرِم جنبلاط في عهد كميل شمعون، بعد عهد بشارة الخوري، من الحصول على الرخصة، علماً أن كميل شمعون ذاته كان محامي جنبلاط في قضية رخصة مصنع سبلين في عهد بشارة الخوري! (راجع المؤتمر الصحافي لكمال جنبلاط، **المحرّر**، ٧ ايلول ١٩٧٣).

وبرز بنك انترا، الذي أدار ٦٠٪ من الاقتصاد اللبناني في حينه، بما هو بنك عهد فؤاد شهاب، تسيّره الأجهزة الأمنية («المكتب الثاني» في الجيش) وتموّل بواسطته الانتخابات و«تسلّف» أصدقاءها السياسيين والإعلاميين من أمواله. انهار بنك «انترا»، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦، في أعقاب حرب شنّتها عليه أسر الكونسورسيوم، الملتفة حول الرئيس شارل حلو، الذي اتهمه رئيس مجلس إدارة البنك، يوسف بيدس، بتعمّد إغراق البنك ورفض تعويمه مع أن موجوداته كانت تفوق ديونه بكثير. وطاول الاتهام أيضاً رئيس الوزراء عبدالله اليافي، وصائب سلام وبيار إده، رئيس جمعية المصارف، وجوزيف أوغورليان، نائب حاكم البنك المركزي، وسامي شقير، رئيس جمعية التجار.

في عهد شارل حلو، انتقل دور مصرف العهد الى «البنك الأهلي» (رأسماله ١٠ ملايين ليرة لبنانية) ورئيس مجلس إدارته أدريان جديّ، المساهم في «بنك الاعتماد المالي اللبناني» (رأسماله مليونا دولار) و«الكونتوار الوطني للتوفير والتوظيف المالي» (رأسماله مليون دولار). وكان جديّ وكيلاً لشركات أميركية، بينها شركة تملك الحصة الأكبر في كازينو لبنان. وعُرِف «البنك الأهلي» على أنه مصرف «المكتب الثاني» البديل من مصرف انترا. ولا بد من أن نذكر نجيب صالحة، المترسمل من العمل في العربية السعودية، في عداد رجال الأعمال العابرين عهدي شهاب وحلو، وهو المساهم في «البنك الأهلي» ورئيس مجلس إدارة فندق فينيسيا، ذي الرساميل الأميركية، أفخم فنادق لبنان قبل الحرب الأهلية، والمساهم في شركة «تلفزيون لبنان والمشرق»، بالشراكة مع رؤوس أموال بريطانية (Thomson و Independent TV).

عُرِف عن الرئيس سليمان فرنجية أنه عضو مؤسس في «بنك الشرق الأدنى» (رأسماله ١٠ ملايين دولار) دون أن يعني ذلك بالضرورة أنه قد وظّف أموالاً في ذلك المصرف بقدر ما كانت عادة ضمّ السياسيين الى مجالس إدارة المصارف أو كبريات الشركات المساهمة وسيلة من وسائل توظيفهم في خدمة تلك المؤسسات والتوسط لديها تجاه الدولة والسلطات. وكان فرنجية أيضاً وكيلاً لمجموعة من الشركات البريطانية زار ممثلوها لبنان في عهد الرئيس شارل حلو عارضين مساهمة شركاتهم في التنمية الاقتصادية، ولفرنجية صلات وثيقة برجال الأعمال الشماليين، وأبرزهم الشيخ بطرس الخوري وآل أبو عضل، أصحاب وكالات حصرية في الأدوية خصوصاً وشركة مطبوعات.

أما الرئيس الياس سركيس، حاكم مصرف لبنان، فكان رجل المصارف الأول الذي تولى إصلاح النظام المصرفي بعد الهزة الكبرى التي يتعرّض لها إثر إفلاس بنك انترا العام ١٩٦٦، ولم يتورّع المصرف المركزي، في ظل حاكمية سركيس، عن وضع اليد على المصارف العاجزة وقد صفّى منها لا أقل من عشرين مصرفاً، وأنجز تأمين الودائع المصرفية وأوقف منح التراخيص لمصارف جديدة. وبعد فشله في الانتخابات الرئاسية العام ١٩٧٠ بفارق صوت واحد ضد سليمان فرنجية، خدم سركيس كمندوب للبنان في صندوق النقد الدولي قبل أن يعود ليخلف فرنجية في الرئاسة (١٩٧٥-١٩٨٢). وتأكيداً على صلة الرجل التي لا تنفكّ بالمصارف، عُيِّن رئيساً لمجلس إدارة بنك «ويدج» لصاحبه عصام فارس بعد نهاية ولايته في رئاسة الجمهورية.

الرئيس «البزنس مان»

على أن الرئيس أمين الجميّل يستحق، قبل سواه من الرؤساء، لقب «الرئيس البزنس مان». ومن أبرز شركائه من رجال الأعمال سامي مارون، مدير بنك ليتكس LITEX وممثل شركات نفط رومانية وشركة فرنسية تكرر النفط العراقي في تركيا، ومالك الحصة الكبرى في شركة مرفأ بيروت، والمعروف بأنه بطل فضيحة مروحيات Puma[١٥]. والى مارون يوجد انطوان شادر، المصرفي وابن القيادي في حزب الكتائب يوسف شادر، وروجيه تمرز وغيرهم. لكن أهم شراكات الرئيس كانت مع رجل الأعمال روجيه تمرز الذي ولّاه الجميّل على «شركة انترا للاستثمار» Intra Invest Company (١٩٨٣-١٩٨٨) وريثة «بنك انترا» وهي أكبر مؤسسة مالية لبنانية حينها تملك الحكومة اللبنانية ٢٩٪ من أسهمها مع مساهمين من الكويت وقطر والولايات المتحدة الأميركية. وكانت «شركة إنترا اللاستثمار» تسيطر على ثاني أكبر مرفأ فرنسي في مارسيليا، وتملك عقارات في باريس ونيويورك، والحصة الأكبر من كازينو لبنان و«راديو أوريان» وشركة مرفأ بيروت وطيران الشرق الأوسط وبنك الإسكان وبنك المشرق وفندق فينيسيا في بيروت وبناء العازارية في وسط المدينة، غيرها.

وروجيه تمرز مغامر مالي عربي ودولي ولد في مصر من أب لبناني وأم سورية. وبدأ حياته العملية بعد تخرجه من كمبردج كادراً في شركة «كيدر آند بيبودي» المالية الأميركية. العام ١٩٧٠ عمل وسيطاً لحكومة مصر من أجل شراء ست طائرات بوينغ ٧٠٧ بقيمة ٦٠ مليون دولار. بعدها عمل لدى رجال الأعمال السعوديين، غيث فرعون وغسان شاكر وكمال أدهم وسالم بن لادن، حيث تسلّم الإدارة العامة لـ«مصرف الكومنولث» في ديترويت بالولايات المتحدة الأميركية العام ١٩٨٢، (٧٠٪ من أسهمه لسعوديين). واشترى لمصلحة شركائه فندق «برنس دُ غال» أحد أفخم فنادق باريس. وأسس شركة First Arabian Corporation مع الأمير مساعد بن عبد العزيز وسالم بن لادن. وفي العام ١٩٨١ بدأ تمرز يستثمر في النفط والصلب والطيران والصناعات الحربية. (**ديب**:٢٠٠٤، ٢٢٧) وشاع أن لديه علاقات بالسي آي إي (لم ينكرها عندما سأله نجيب حوراني عنها، بل قال له: كانت لجميعنا صلات بالاستخبارات الأميركية بشكل أو بآخر - **حوراني**، ١٩). وكان تمرز ممثلاً في لبنان لـ«كيدر آند بيدوبي» التي كلفتها الحكومة اللبنانية بمساعدة مجلس الإدارة الجديد لبنك انترا بعد إعلان إفلاسه على تقدير أصول الشركة واقتراح مسار التصرّف، فصار تمرز مستشاراً للحكومة اللبنانية في قضية انترا. وقد اقترح تحويل أصول البنك الى أسهم والتعويض على المودعين بتحويلهم الى مساهمين في الشركة الجديدة. وتلقّت «كيدر آند بيدوبي» مليون دولار ثمناً لاستشارتها (**ديب**: ٢٠٠٤، ١٢٠-١٢١)

١٥- عقدت الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس امين الجميل صفقة لشراء مروحيات عسكرية من طراز PUMA كان الوسيط فيها هو سامي مارون. اشترتها الحكومة باسعار مرتفعة على اعتبار انها جديدة ومن صنع فرنسي ليتبيّن انها تسلّمت مروحيات صنع روماني ومستعملة. ومعروف ان العمولات على طائرات مستعملة اعلى منها على الجديدة لصعوبة الترويج لها وبيعها. وقد إعتبر امين الجميل مسؤولا شخصيا عن هذه الفضيحة بالاضافة الى شريكه سامي مارون، وتحرّك القضاء ضدهما، وراجت امكانية محاكمة الجميل على الصفقة عند عودته الى لبنان. ثم طوي الملف القضائي كما هو الحال في قضايا من هذا النوع.

وكان «بنك المشرق» بنك العهد الكتائبي، قد سيطر عليه تمرز من خلال ملكية انترا لـ٤٢،١٧٪ من أسهمه وارتقى به الى مصاف ثاني أكبر مصرف في البلاد. من خلاله بدأ الخلط بين مصالحه الخاصة ومصالح «انترا للاستثمار». في العام ١٩٨٨، كان تمرز يمتلك عدة شركات ومصارف يسيطر عليها من خلال هولدنغ سُمّي Milcher Group. فكانت له أسهم في «طيران الشرق الأوسط» وشركة مرفأ بيروت، وبنك المشرق، والشركة العقارية اللبنانية، وبنك الكويت والعالم العربي، وشركة انترا للتأمين، وشركة عقارات «سان لوي». وبات مساهماً رئيساً في بنك فيرست فينيشيان First Phoenician وبنك الاعتماد اللبناني، الذي أسسه وجدي معوّض وألحقه ببنك المشرق بعد إفلاس معوض، لكثرة ما فرض عليه الثلاثي الميليشياوي (ايلي حبيقة ورينيه كعدو وبول عريس) من خوات وألزموه توزيع قروض وتسليفات على محاسيب لم يسددوها، ما أدى الى إفلاس البنك وهرب معوّض الى البرازيل (**حوراني**: ١٩٩٩، ٣١؛ **حاتم**: ٢٠٠٣، ٧٧). وبالإضافة الى «فيرست فينيشيان»، استملك تمرز أكثرية أسهم «كابيتال ترست» Capital Trust وبنك الاعتماد اللبناني. وعن طريق هولدنغ آخر سُمّي Jet Holding اشترى شركة TMA للنقل الجوي بعد أن دفع ديونها البالغة ٤٠ مليون دولار وأعطى أسهماً فيها لعدد من زعماء الميليشيات في الشطر الغربي من العاصمة. وفي المقابل، ساعد بشير الجميل على فتح مطار حالات في المنطقة الشرقية من لبنان، ودفع من جيبه ثلاثة ملايين للمشروع، إضافة الى قرض للمشروع من بنك المشرق. وأخذ تمرز يتباهى بأن لديه خمسين ألف موظف عبر العالم وأنه يملك ٤٢٪ من أسهم «بنك المشرق» من خلال «هولدنغ ميلشر» (**ديب**: ٢٠٠٦، ٢٥٨-٢٥٩)

وأبرز نشاطات تمرز الاقتصادية في تلك الفترة تأسيسه شركة النفط First Arabian Oil التي دخلت في شراكة مع الحكومة الليبية لتأسيس «**تامويل**» TamOil التي أخذت تشتري الأملاك في إيطاليا بالشراكة مع شركات نفط أميركية منها شيفرون Chevron بحيث سيطرت «تاماويل»، بعد أن باع تمرز الحصة الأكبر فيها للحكومة الليبية، على ٧٠٪ من سوق النفط الإيطالي (*The Financial Times* ١٩٨٣/٥/٩). وقد لقيت مصالح «تامويل» ووزن تمرز في ليبيا الدعم الكبير بعد زيارة رسمية قام بها الرئيس أمين الجميّل الى ليبيا في العام ١٩٨٤ (*The Guardian* ١٩٨٤/١٠/٢٤)

وتعززت الكتلة الاقتصادية للرئيس الجميّل عندما اشترى أنطوان شادر وجوزيف خوري مصرف «كيميكال بانك» Chemical Bank العام ١٩٨٦ وتملّك تمرز نفسه مصرفين جديدين هما Societe Nationale de Banque و Credit Libanais. وبلغ تمرز من الأهمية في الحياة اللبنانية درجة أن الإدارة الأميركية رشّحته كخليفة محتمل للرئيس الجميل عند انتهاء ولاية هذا الأخير. وأخذت مجلة «الاقتصاد والأعمال» تتحدث عن «تمرزة» المصارف اللبنانية وأطلقت صرخة التحذير من أن تمرز «يشتري كل لبنان» (**حوراني**: ١٩٩٩، ٤١-٤٢؛ قرم: ٢٠٠٣، ٢٠٨-٢٠٩)

انهارت مصارف شراكة تمرز - الجميّل بعد انتهاء ولاية هذا الأخير. وكانت مغامرات تمرز قد دفعت أمين الجميل الى كف يده عن رئاسة مجلس إدارة انترا للاستثمار. وفي عهد انقسام الشرعية بين رئيسي الوزراء الجنرال ميشال عون والدكتور سليم الحص، فرضت «القوات اللبنانية»، بقيادة سمير جعجع، الإقامة الجبرية على تمرز، بتهمة إخراج ١٤٠ مليون دولار من خزائن «بنك المشرق» للتوظيف في الخارج. وكانت مضاربات تمرز وتوزيعه المال السياسي والخوات يميناً وشمالاً إرضاءً لزعماء الميليشيات، قد أوقعت «بنك المشرق» في ديون بلغت ١٧٥ مليون دولار. وتبيّن أيضاً أنه سحب من المصرف ٧٠ مليون دولار لحسابه الخاص وأنه أنفق ٦ ملايين دولار إضافية على رحلات أمين الجميل الرئاسية الى الخارج. (مقابلة مع لوسيان دحداح، الذي خلف تمرز في رئاسة مجلس إدارة شركة انترا للاستثمار، **الحياة** ١٩٩٠/١/١٩). رفض حاكم المصرف المركزي إدمون نعيم تغطية ديون «بنك المشرق» ودعمه في ذلك رئيس الوزراء سليم الحص ووقف الجنرال ميشال عون على الحياد فانهار المصرف (**ديب**: ٢٠٠٤، ٢٢٦-٢٣٢).

تمكّن تمرز من الهرب من بيروت الشرقية الى الغربية حيث وضع نفسه تحت حماية وليد جنبلاط. وكان قد قدّم لزعيم المختارة أسهماً في شركة TMA للنقل الجوي (وفعل بالمثل لنبيه برّي وعدد آخر من زعماء الميليشيات) وقطعتَي أرض في الشوف والمشرف، مساحة الأخيرة ٥٨،٤٠٠ متر مربع). وفي بيروت الغربية خطف إيلي حبيقة تمرز، وقد تخصص في خطف الأغنياء لقاء فديات كبيرة، وحبسه في زحلة، وطالبه بفدية لإطلاق سراحه قدرها ١٢ مليون دولار دفع منها تمرز خمسة ملايين، تقاسمها حبيقة مع شركاء وأعوان، ويبدو أن غازي كنعان وأسعد حردان نالا حصة الأسد منها (مليون دولار لكل واحد) (**حاتم**: ٢٠٠٣، ١٤٢-٤٣).

أما باقي قصص تمرز فبات مسرحها عالم النفط ومراكزه السياسية من موسكو الى واشنطن. فقد عرف بعلاقته الوثيقة بالرئيس بيل كلنتون والفضائح الناجمة عن مساهماته المالية في تمويل حملاته الانتخابية، كان يطمح في مقابلها بمساعدة الرئيس الأميركي له على صفقة من كبريات الصفقات الدولية: مشروع أنابيب الغاز من بحر قزوين التي لم ينجح في نيلها.

لعل الرئيس الياس الهراوي قد شكّل الشواذ الذي يثبت القاعدة في العلاقة بين الرؤساء والمصارف والمصرفيين. فلسنا نعرف له مصرفاً أثيراً. وإن تكن اهتمامات نائب زحلة السابق وشريك خليل غطاس، وكيل شركة موبيل الأميركية، قد تركزت على قطاع النفط والمحروقات. فيما تركّز اهتمام ابنه رولان على شركة كهرباء لبنان بالشراكة مع إيلي حبيقة.

أما الرئيس إميل لحود فقد شهد عهده فضيحة بنك المدينة المدوّية وتنامى فيه تولي الشبكة الأمنية السورية - اللبنانية مع حاكمية البنك المركزي في إدارة شؤون الاقتصاد والسياسة.

٢- من قطب رئاسة الجمهورية الى قطب رئاسة الوزراء

أبرز تطوّر في العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بعد الحرب هو انتقال مركز السلطة الى رئاسة مجلس الوزراء والوزارة وتسرّبه تدريجياً الى مجلس النواب ونشوء ما يسمّى «الترويكا» من الرئيس ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء.

نقل اتفاق الطائف، وقد تكرّس في الدستور الجديد، مركز الثقل في السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية الى رئيس مجلس الوزراء والوزارة ومجلس النواب، وفقد رئيس الدولة، في ما فقد، حقه المطلق في تعيين الحكومة ورئيسها وعزل الوزراء فردياً أو جماعياً، مثلما فقد حقه الفردي في حلّ مجلس النواب. وباتت كل هذه الصلاحيات تتطلب إقرارها في مجلس الوزراء. وبات على رئيس الجمهورية أن يعيّن رئيس وزراء بناءً على استشارات إلزامية للكتل النيابية يسمّي على إثرها المرشح الذي نال أكبر عدد من أصوات النواب. لم يقتصر أمر انتقال مركز الثقل في السلطة على التعديلات في آليات المحاصصة الطائفية. ضاعف من أهميتها تولي رفيق الحريري المنصب لنحو عقد من الزمن (١٩٩٢-٢٠٠٠، ٢٠٠٤-٢٠٠٥) وانعقاد الاتفاق عليه بين رعاة اتفاق الطائف الثلاثة، الولايات المتحدة وسوريا والعربية السعودية. حتى أن الآية انقلبت رأساً على عقب في توازن القوى بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، إذا صدقت الروايات التي تزعم بأن رئيس مجلس الوزراء كان يموّل رئيس الجمهورية. فقد زعم حسن صبرا، صاحب **الشراع** الأسبوعية، أن الرئيس الحريري أسرّ له بأنه كان يقدّم لالياس الهراوي مساعدة شهرية قدرها ٣٥٠ ألف دولار (**الشراع** الالكتروني، ٢٠٠٩/٢/١٦).

وكان طبيعياً أن تلحق المصالح الاقتصادية المهيمنة بمركز الثقل الجديد في السلطة السياسية وتلتفّ حوله، وإن كانت بعض أوساطها، من رجال الأعمال المسيحيين خصوصاً، قد تخوّفت بادئ الأمر من منافسة الحريري لها نظراً لقدراته المالية الجبارة وعلاقاته العربية والدولية الاستثنائية. مع ذلك، آذن رفيق الحريري بدور مباشر وحاسم لرجال الأعمال في السلطة التنفيذية وهو يدشّن عهداً غير مسبوق من التماهي بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية. حتى يمكن القول إنه خلال عقد من الزمن وأكثر بات يجسّد المصالح الاقتصادية والطبقية الرأسمالية في شخصه، كما بيّنا في الفصل الأول من هذه الدراسة.

وإنه لمعبّر جداً أن لا تتنازل البرجوازية المالية عن سدّة رئاسة مجلس الوزراء بعد اغتيال الرئيس الحريري. فقد خلفه على المنصب أحد أبرز معاونيه ووزير ماليته المصرفي فؤاد السنيورة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) قبل أن يترأس ابنه سعد الحكومة (٢٠٠٩-٢٠١١) ويخلفه نجيب ميقاتي (٢٠٠٩-٢٠١٣) صاحب المليارات القادم من عالم الاتصالات والعقارات.

٣- رئاسة مجلس النواب كقطب اقتصادي

بعدما تثبتت مدة ولاية رئيس مجلس النواب بأربع سنوات (لا يمكن إقالته دستورياً إلا بعد مضي سنتين منها) انقلب دور رئيس المجلس رأساً على عقب. لعقود طويلة كانت المهمة الرئيسية لرئيس الجمعية الوطنية ضبط الأكثرية النيابية الموالية لرئيس الجمهورية، أو في أحسن الأحوال، مقايضة نفوذه بين النواب مقابل امتيازات وتنفيعات شتى من الرئاسة أو الحكومة أو الإدارة.

في الجمهورية الثانية، صار رئيس المجلس النيابي أحد أفراد الترويكا الرئاسية الحاكمة على كثرة النزاعات بين أركانها، التي كانت تستدعي التدخل الدائم لرئاسة الدولة السورية، برئاسة حافظ الأسد ثم بشار الأسد. على أن تثبيت ولاية رئاسة المجلس لتوازي ولاية المجلس ذاته، لم تكن لتكسِب المنصب وزنه الكبير لولا أن نبيه بري جاء الى رئاسة المجلس النيابي بما هو قائد حركة مسلّحة وزعيم منطقة الجنوب وممثل الشيعة في الرئاسات الثلاث وصاحب النفوذ الأقوى في الاتحاد العمالي العام، وفي الجامعة اللبنانية، والممسك بمفاتيح التوظيف في الإدارة والقوات المسلحة وأجهزة الأمن، أدخل عن طريقه الألوف من أبناء الطائفة الشيعية، والمئات سواهم، الى الوظيفة العامة، أو عمل على ترقيتهم فيها. والى هذا كله للرئيس نبيه برّي حصته من وظائف الدرجة الأولى، وهو رئيس كتلة نيابية كبيرة وله وزراء دائمو الحضور في الحكومات يتمتعون بحصة من الوزارات السيادية والخدمية على حد سواء (منها وزارتا الخارجية والصحة). وقد ترأس نبيه بري البرلمان اللبناني خلال العشرين سنة الماضية، وهو يمسك بناصية قرارات خطيرة، أولها التمديد للرؤساء وتشكيل الوزارات والتمديد للمجلس النيابي ذاته. اليها ينضاف دوره الحاسم في التشريعات، وقد تجلّى ذلك في مناسبات عديدة أكان ما يتعلق بقانون الانتخاب أم بالتعديلات على قانون الشركات العقارية الذي سمح بتأسيس شركة سوليدير.

ولم يحتج الأمر نبيه بري لأن يكون رئيساً لمجلس النواب لكي يتحول الى قطب تلتفّ حوله المصالح الاقتصادية وبالأخص منها مغتربو أفريقيا والخليج من الشيعة ومصالحهم العقارية والمصرفية والتجارية وسواها. فقد كوّن منهم خلال الحرب ما سُمّي «الهولدنغ الشيعي». ولما أقفل مركز بيروت التجاري بسبب القتال، وانتقلت النشاطات الى جونيه والكسليك «شرقاً» وشارعي الحمرا وفردان «غرباً»، صار الرئيس برّي راعي منطقة عقارية شكّلت الميدان الجديد (بعد منطقة المزرعة) للتوظيفات الأفريقية في عين التينة وفردان. وهو بعد الحرب راعي شركة استثمار انترا، و«بنك التمويل» من خلال رئيس مجلس إدارته حسن فران، ومشاريع البنية التحتية في الجنوب، وقد جرى تلزيم معظمها لشركة قاسيون السورية لقاء ٤ ملايين دولار كلفة الكيلومتر الواحد وهي أغلى من كلفة تعبيد الطرق في ولاية كاليفورنيا، مثلاً، التي لا تزيد عن ٩٣٥ ألف دولار. ومع أن حزب الله قد نجح في منافسة بري على النفوذ في أوساط البرجوازية الشيعية - خصوصاً بعد العام ٢٠٠٦ - إلا أن رئيس المجلس يعوّض عن ذلك بدور مركزي متزايد في تمثيل مصالح البرجوازية اللبنانية بعامة، كما تجلّى في معارك الأجور والرتب والرواتب خلال الأعوام الأخيرة. ويمكن الافتراض أن هذا الدور قد تنامى، وهو مرشّح لأن يتنامى أكثر، لملء الفراغ الذي تركه اغتيال رفيق الحريري في تمثيل المصالح الرأسمالية المشتركة في السلطة.

٤- تغيّر التركيب الاجتماعي لمجلس النواب

عرفت مجالس النواب فترة بعد الحرب تحولات هامة من حيث التركيب الاجتماعي تقلّصت بموجبها نسبة ممثلي الزعامات ذوات القاعدة الزراعية فيه. ومَن أمكنه إنقاذ نفسه من تلك الزعامات فعل بعد أن تحوّل الى زعيم ميليشيا زمن الحرب وواحد من أغنياء الحرب - سليمان فرنجية ووليد جنبلاط مثلاً - فيما انتهى عملياً التمثيل السياسي لأسر الزعماء الجنوبيين والبقاعيين التقليديين (أسعد وحماده). ولم يرث نفوذ الأسرتين الأسعدية والحمادية هذه المرة وجهاءٌ من الصف الثاني، كما كانت الحال زمن العهد الشهابي، بل حلّ محلّهم أبناء مناطق وأسر طرفية ومتواضعة يرتقون الى التمثيل النيابي والنفوذ السياسي بالدرجة الأولى من خلال المشاركة في الحرب الأهلية والعمل الحزبي.

نظرة سريعة الى تاريخ المجالس النيابية تبيّن التدهور المتواصل لنسبة الزعامات من ملاك الأراضي لمصلحة رجال الأعمال الرأسماليين. ضمّ

مجلس الاستقلال، العام ١٩٤٣، ٢٤ من الملاك العقاريين على ٥٥ نائباً. وانحسر عددهم في مجلس العام ١٩٦٨ الى ١٣ نائباً مقابل ٢٤ رجل أعمال و ٣٦ محامياً. ويؤشر دليل الشركات المساهمة اللبنانية للعام ١٩٧٠ على الوزن الجديد للمصالح الرأسمالية في مجلس ١٩٦٨ حيث كان ٣٥ نائباً أعضاء في مجالس إدارة ٦١ شركة مساهمة (٢٠ تجارية، ١٥ مصرفاً، ١٧ شركة صناعية و ٧ شركات عقارية) (**ثابت**: ١٩٧٢، ١٢-٢٢) مع ذلك، عاد الملاك العقاريون ليشكلوا الكتلة الأكبر من النواب، ٣٩ من أصل ٩٩، في مجلس ١٩٧٢ الطويل الذي استمرّ الى العام ١٩٩٢ (**مسرّة**: ١٩٧٥).

ومع رفيق الحريري، تعزز التمثيل السياسي المباشر لرجال الأعمال بديلاً من التمثيل بالواسطة، خصوصاً التمثيل التقليدي عن طريق المحامين، وهو التقليد الذي أرسته العهود الاستقلالية، حين كان رؤساء الجمهورية الأوائل والعديد من الحكام ينتمون الى تلك المهنة. فكان مكتب إميل إده للمحاماة وكيلاً للمفوضية السامية الفرنسية وشركات النقل البحري والتأمين الفرنسية وشركة مياه بيروت التي يملكها آل صبّاغ، حتى أن إميل إده نفسه كان عضواً في مجلس إدارة تلك الشركة. وبشارة الخوري، الذي تدرّب في مكتب إميل إده، كان وكيل بنك فرعون - شيحا والمصالح المصرية والسعودية، وأبرزها «البنك المصري لسوريا ولبنان» الذي تأسس عام ١٩٢٩ برؤوس أموال عربية وبريطانية. ولما تولى الخوري الرئاسة صار مكتب المحاماة تابعه، وقد تولاه ابنه خليل، ممثلاً للشركات الفرنسية ذات الامتياز. أما رئيس مجلس النواب، حبيب أبو شهلا، فكان ممثلاً لشركة التابلاين الأميركية، وعبدالله اليافي، أحد رؤساء الوزراء في تلك الفترة، وكيلاً لبنك سوريا ولبنان، والنائب والوزير حميد فرنجية وكيلاً لمجموعة «سيرياك» المذكورة أعلاه وهلم جرا (**طرابلسي**: ٢٠٠٢، ١٨٦-١٨٧).

السياسيون والمصارف بعد الحرب

رؤساء: رفيق الحريري، سعد الحريري (بنك ميد)، رشيد الصلح (جمّال ترست بنك) فؤاد السنيورة (بنك ميد) نجيب ميقاتي (عودة) عصام فارس، نائب رئيس مجلس وزراء (ويدج)

وزراء: يوسف تقلا (بلوم/وزير دولة ٢٠٠٨) ريا حفار (بنك ميد/وزيرة مالية سابقة) أنور الخليل (بنك بيروت) آرثور نزاريان (وزير سياحة سابق) ريمون عودة (بنك عودة وزير المهجررين ٢٠٠٨) عدنان قصار (فرنسبنك وزير دولة ٢٠٠٩-٢٠١١) مروان حماده، سمير مقدسي (الاعتماد اللبناني للاستثمار) موريس صحناوي، ناظم الخوري (البنك اللبناني للتجارة BLC، وزير الطاقة والمياه ٢٠٠٤-٢٠٠٥)؛ وليد الداعوق (فرنسبنك واللبناني للتجارة) محمد عبد الحسن شعيب (فينيسيا بنك + انترا للاستثمار + فينيسيا + بنك الكويت والعالم العربي + جمّال ترست بنك + بنك التمويل) غالب محمصاني (جمال ترست) سليم جريصاتي (بنك الإمارات - لبنان) أنطوان صحناوي (سوسييتيه جنرال) مروان خير الدين، وابراهيم الضاهر (بنك الموارد) جوزيف شاوول، فريد روفايل، موريس صحناوي، ميشال الخوري، دميانوس قطّار (بنك الاعتماد المصرفي) محمد شطح (البنك التجاري للشرق الأدنى) ابراهيم حلاوي (بنك مصر ولبنان) محمد عبد الحميد بيضون (انتركونتينانتال بنك).

نواب: توفيق عساف، غازي يوسف (بنك ميد) سليم حبيب، ايلي الفرزلي، محمد عبد الحميد بيضون (انتركونتينانتال بنك) سامي حداد (بيبلوس للأعمال) أنور الخليل (بنك بيروت) هنري حلو (فرعون وشيحا) نواف الساحلي (التجاري السوري اللبناني) انطوان شادر (لبنان والخليج) ميرنا البستاني (بنك الصناعة والعمل).

شخصيات سياسية مساهمة في المصارف: عباس الحلبي نائب الرئيس (قاض سابق) فواز النابلسي (خاله عمر كرامي). يوسف نعمة طعمة (ابن نعمة طعمة) رولان الهراوي (ابن الياس الهراوي) محمد الحريري (شقيق رفيق) نازك الحريري (ارملة رفيق الحريري) لورا أ. بستاني (أرملة النائب والوزير السابق الراحل اميل مرشد البستاني) فؤاد ج. الخازن (زوج سابق للنائبة السابقة ميرنا البستاني، رئيس مجلس إدارة بنك الصناعة والعمل) الأمير كريم سمير أبي اللمع (ابن سمير أبي اللمع صهر رياض سلامة) مجيد جنبلاط (صهر طلال ارسلان) هنري شاوول (ابن جوزف شاوول وزير العدل الأسبق ورئيس مجلس شوري الدولة الأسبق) بشارة خليل الخوري (حفيد بشارة الخوري رئيس الجمهورية) عارف اليافي (ابن رئيس الحكومة السابق عبد الله اليافي) عائد جلول (أخ النائبة السابقة غنوة جلول) باسل صلوخ (ابن الوزير فوزي صلوخ).

تمثيل المصالح في مجلس النواب

في فترة بعد الحرب، سجّل مجلس العام ٢٠٠٠ وجود لا أقل من ٣٦ رجل أعمال في مقابل أربعة من ملاك الأراضي، وشهد ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة ممثلي المهن الحرة (٤٠ نائباً موزعين بين ١٤ طبيباً و ١٦ محامياً وسبعة مهندسين وثلاثة صحافيين) الخ. (ريتا شرارة، «ثالث المجالس النيابية منذ الطائف... الغلبة لرجال الأعمال»، **النهار**، ٢٠٠٠/١٠/٢٠) والملاحظ في تمثيل رجال الأعمال الانحسار النسبي لممثلي أسر الكونسورسيوم الاستقلالي (حلو، فرعون، دُ فريج، فاضل) لمصلحة رجال أعمال جدد معظمهم من الوافدين من الاغتراب والهجرة الخليجية والحرب بمن فيهم أصحاب المليارات، الحريري، فارس، الميقاتي.

ولما كانت أكثرية «حديثي النعمة» ممن جنوا الأموال أحياناً كثيرة من مغامرات عند حدود النشاطات الاقتصادية الشرعية أو في ما يتجاوزها، بات للمقعد النيابي وللمنصب الوزاري أدوار تتعدى التمثيل الشعبي. ويمكن تلخيصها بثلاثة.

أولاً، لعب المقعد النيابي دور «تبييض» أشخاص وأموال رجال الأعمال من النواب وحمايتهم بواسطة الحصانة النيابية من الملاحقات القانونية. المثال الصارخ على ذلك، دون أن يكون المثال الوحيد، هو حال أربعة من كبار مهرّبي المخدرات جاء بهم غازي كنعان، رئيس استخبارات القوات السورية العاملة في لبنان، الى مجلس العام ١٩٩٠، حتى أن كنعان اختلف في ما بعد مع أحدهم فاستصدر عليه من المجلس قراراً بنزع الحصانة النيابية عنه وزجِّه في السجن. ودون هذه الحالة حالات تشمل عدداً ممن جنى الثروات من خلال عمليات غير قانونية ممن هو ملاحق في بلدان عمل فيها، أو تعاطى تجارة الأسلحة، أو مشارك في عمليات تبييض الأموال لمصلحة المافيات الدولية، الخ.

ثانياً، يخدم المقعد النيابي في تثبيت ثروة «حديث النعمة»، وهو غالباً من أصول ريفية متواضعة، واكتسابه الجاه الذي لم يكن ليتوافر لعائلته أو منطقته لولا أن الثروة لم تكرّس بالنفوذ السياسي، وهو نفوذ غالباً ما قد اشتراه صاحبه بواسطة المال أيضاً. نقصد شراءه المقعد النيابي بدفع المال السخي لزعيم اللائحة. وليس أدلّ عن الابتعاد المتزايد للمقعد النيابي عن تقاليد التمثيل الشعبي من أن التهنئة التقليدية للنائب تتعلّق بالتمني له المزيد من الارتقاء في مراتب الجاه - «عقبال الوزارة» - ولا تتمنّى له ما يمكّنه من حُسن تمثيل مصالح الناس، بل إن تمني الوزارة يتضمن قدرة أكبر من المقعد النيابي على الانتفاع والتنفيع. ومع أن حكمة ابن خلدون تقول «المال لا يأتي بالجاه. بل الجاه يأتي بالمال»، فإن شيخنا الكبير كان يتحدث في ظل الدولة الخراجية وحكم الخاصة ومحدودية دور المال في الحياة العامة، حيث الجاه (السلطان) يهب المال، لا العكس. أما نحن فمضطرون للتعاطي مع علاقة الجاه بالمال في مجتمع رأسمالي حيث نجح المال في تسليع كل شيء بما فيه... الجاه.

ثالثاً، الدور التقليدي، إذا جاز التعبير، للنيابة والمنصب الوزاري، هو طبعاً منح صاحبه السلطة والحصانة اللازمتين لحماية مصالح اقتصادية أو تنميتها أو تأسيس مصالح اقتصادية جديدة، وتوظيف النفوذ السياسي لأغراض الاستثمار الاقتصادي في الحقلين العام والخاص. وإذا علمنا أن بعض المرشحين من أصحاب الأموال يصل ما يدفعه الى ثلاثة ملايين دولار ثمناً لضمه الى لائحة انتخابية مضمونة، ندرك الوجهة التي سيستخدم فيها نيابته بعد الفوز.

ابتداءً من مجلسي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠ برزت فئتان جديدتان من النواب لم تألفهما المجالس السابقة، على الأقل ليس بالنسبة التي باتت تتمثل بها. الأولى هي فئة السياسيين المحترفين. والثانية هي فئة النواب المنتمين الى القطاع التعليمي. ينتمي الى الفئة الأخيرة معظم الحزبيين الذين وصلوا الى الندوة البرلمانية لا من خلال نفوذ أسرهم ولا من خلال المال بل من خلال ترشيح أحزابهم لهم. والأحزاب المعنية هنا هي التقدمي الاشتراكي (٥ نواب) والكتائب (٤) والقوات اللبنانية (٥) والسوري القومي الاجتماعي (٢) والبعث (٢) والأحزاب الأرمنية (٦) والتيار الوطني الحر (١٣) وحركة أمل (٥) وحزب الله (٩). والجماعة الإسلامية (نائب واحد) أي ما مجموعه ٥١ نائباً، يقابلهم انخفاض كبير في عدد النواب المسجلين بما هم مستقلون (٨ نواب).[١٦]

١٦- يقتصر عدد النواب على الحزبيين لا على اعضاء الكتلة النيابية. ولم نحتسب تيار المستقبل لعدم تبيّن الفارق بين نواب الكتلة واعضاء حزب التيار.

ويعبّر مجلس ٢٠٠٩ عن هذه النقلة النوعية في التمثيل الاجتماعي للنواب. حيث بقي عدد ملاك الأرض ورجال الأعمال على حاله (٣٦/٤) وارتفع عدد ممثلي المهن الحرة الى ٤٩ نائباً - ٢١ محامياً، و ١٧ طبيباً، و ٧ مهندسين، وأربعة إعلاميين - يمكن أن يضاف إليهم، لاستكمال تمثيل الطبقات الوسطى، ثمانية نواب من موظفي الدولة والقطاع الخاص. أما كتلة السياسيين فتتوزع بين ١٥ من العاملين سابقاً في القطاع التعليمي، الرسمي والخاص، و ١١ نائباً لا يعرف عنهم إلا الامتهان المبكر للسياسة والعمل الحزبي، بما فيه المشاركة القتالية والأمنية في الحرب الأهلية. وبالجملة، قارب عدد الحزبيين نصف أعضاء المجلس النيابي، وهو رقم غير مسبوق (**النهار**، ٩ حزيران ٢٠٠٩؛ والمركز العربي للمعلومات، **المجلس النيابي ٢٠٠٩**، بيروت، تموز/يوليو ٢٠٠٩). وفي موازاة ذلك لعل انتخابات ٢٠٠٩ عرفت أعلى معدلات الإنفاق الانتخابي. مع أنه يتعذّر الإحصاء ولو التقريبي لإجمالي النفقات الانتخابية، إلا أنه يمكن الاستدلال على ضخامة المبالغ التي أنفقت من خلال إشارتين. الأولى، تقدير «الدولية للمعلومات» أن عدد الناخبين الذين استُقدِموا من خارج البلاد للتصويت بلغ ٤٨ ألف ناخب (**المركز العربي**: ٢٠٠٩، ١٣-١٧). والثانية هي تصريح السيد حسن نصرالله في إحدى خطبه بأن زعيماً سياسياً أسرّ له أنه أنفق ثلاثة مليارات دولار في تلك المعركة الانتخابية.

ولكي نقيس حجم الثروات الممثلة في البرلمان اللبناني، يمكن إلقاء نظرة على ثروات المشرّعين الأميركيين في الكونغرس ومجلس الشيوخ معاً. تفيد «لائحة «هيلّ» Hill السنوية لوثائق التصريحات المالية» وهي اللائحة التي تسجّل ثروات ومداخيل المشرّعين ونِسَب نموّها سنوياً بناءً على تصريحاتهم الإلزامية السنوية عن حال ثرواتهم. يتبيّن من تلك اللائحة العام ٢٠٠٩ أن خمسين مشرّعاً (من الكونغرس أي في مجلسي النواب والشيوخ ومن الحزبين الديمقراطي والجمهوري، مع أكثرية طفيفة من الديمقراطيين) تساوي ثرواتهم المشتركة ١،٤ مليار دولار. أي أن ثروات ٥٠ مشرّعاً في أغنى بلد في العالم تساوي الثروة المقدّرة لمشرّع لبناني واحد، هو السيد سعد الحريري، وهي أقل من الثروة المقدّرة لمشرّع آخر هو السيّد نجيب ميقاتي على سبيل المثال لا الحصر.

وتبلغ ثروات أول ثلاثة من هؤلاء المشرّعين الأميركيين كالآتي: السناتور جون كيري ١٨٨،٥ مليوناً، داريل عيسى (من أصل لبناني) ١٦٠،١ مليوناً، ودجين هارمان ١٥٢،٣ مليوناً. (Rachel Rose Hartman, "Richest Lawmakers grew wealthier as economy faltered", *Yahoo*, 1 September 2010)

ويجدر بدراسة عن السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية في لبنان أن تقيم المقارنة بين ثروة الخمسين مشرّعاً أميركياً ونظرائهم اللبنانيين. أو حتى الاكتفاء بخمسة عشر منهم، والإجابة عن السؤال: مقابل المليار و ٤٠٠ مليون دولار التي يملكها ٥٠ مشرعاً أميركياً، كم تبلغ ثروات الخمسة عشر نائباً لبنانياً الآتية أسماؤهم: نجيب ميقاتي، سعد الحريري، بهية الحريري، محمد صفدي، نبيه بري، روبير فاضل، وليد جنبلاط، ميشال فرعون، ياسين جابر، نبيل بستاني، أنور خليل، نبيل دُ فريج، سليمان فرنجية، ميشال المرّ، هنري حلو؟

٥- تجديد الطبقة الحاكمة

شهدت فترة ما بعد الحرب إعادة إنتاج موسعة وتعديلات في موازين القوى للطبقة الحاكمة بشقّيها الاقتصادي والسياسي. وليس مستغرباً أن تملي التعبيرات الاقتصادية - الاجتماعية تحولات سياسية مقابلة في الحلقة السياسية - الطائفية وأن تفرز قوى سياسية جديدة للتعبير عنها.

لم يعد يكفي القول بأن التمثيل الاقتصادي منشق أو مفصول عن الدائرة السياسية. ما نحن شهود عليه، بالضد من تفسير التطورات السياسية بالتطورات السياسية، هو دور الحراك الاجتماعي في تعديل لا حجم الطبقات وعلاقاتها المتبادلة وموازين القوى في ما بينها فقط، وإنما أيضاً والأهم تغيّر موازين القوى السياسية ونشوء أجهزة سياسية لاستقبال قوى وشرائح اجتماعية جديدة قذفت بها الحرب والهجرة الى الحاجة للتمثيل والتعبير عن مصالحها في الحلقة السياسية، بما يترتب على ذلك من تعديلات في موازين القوى بين الطوائف وبروز الحاجة لنشوء أحزاب جديدة كل الجدّة، وإن تكن ليست تخرج عن إطار تمثيلها لأجزاء من طوائفها.

يترافق تجديد النخبة الاقتصادية والسياسية مع تركّز كبير في السلطة السياسية ذاتها على نحو يضاف الى حكم الترويكا. فبعد اتفاق الدوحة ٢٠٠٨ الذي فرض منطق «الثلث الضامن» و«المثالثة» في التمثيل الوزاري، انصرمت عملياً الصلة بين نتائج الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات. لا أكثرية نيابية تشكل حكومتها وتحكم وأقلية تنتقل الى المعارضة وتعارض استعداداً لانتخابات جديدة تعطيها تفويضاً بالحكم. أطبقت «التوافقية الطائفية الثقيلة»، على حد تعبير أحد قادة حزب الله، على السلطة وترجمتها الفعلية حكم البلاد من رئيس جمهورية وعدد من زعماء لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين، يعود أكثرهم الى الزعامة الحربية، هم نبيه بري وحسن نصرالله عن الجماعة السياسية الشيعية وميشال عون وسمير جعجع عن الجماعة السياسية المارونية وسعد الحريري عن الجماعة السياسية السنّية ووليد جنبلاط عن الجماعة السياسية الدرزية.

٦- امتيازات الحكام المالية

ثمة تقليد متّبع في المجالس النيابية أنها حين كانت تقرّ زيادات في الأجور والرتب والرواتب أو ترفع الحد الأدنى للأجور لا تفوّت على نفسها فرصة زيادة مرتبات الحكام ومخصصاتهم. في العام ١٩٩٢ مثلاً صوّت النواب على زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٢٠٪ ومنحوا أنفسهم زيادة بلغت ٤٢٠٪ مع مفعول رجعي.

والرواتب الشهرية للحكام هي الآن كالآتي: رئيس الجمهورية ١٢،٥ مليوناً (حوالي ٨،٣٠٠ دولار)؛ رئيس المجلس ١١،٨٢٥ مليوناً (حوالي ٧،٨٣٠ دولاراً)؛ رئيس مجلس الوزراء ١١،٨٢٥ مليوناً (أي ٧،٨٣٠ دولاراً)؛ الوزير ٨،٢٦٥،٠٠٠ (٥،٥٠٤ دولارات) النائب ٨،٥ ملايين (٥،٦٦٦ دولاراً).

بالإضافة للرواتب، يتقاضى كل نائب: ١٥ مليون ل ل (١٠٠ ألف دولار) سنوياً تحت بند «نفقات إسفلت» تُصرف من موازنة وزارة الأشغال العامة. بلغت هذه الميزانية في الآونة الأخيرة ٢٠ مليار ليرة سنوياً، والسرّ المكشوف أنها تخصص بالدرجة الأولى للنفقات الانتخابية. الى هذا، يتمتع النائب وأسرته (الزوجة والابن ما دون ٢٥ سنة والبنت العزباء أو الأرملة أو المطلّقة) بضمان طبي مجاني بموجب عقد استشفاء مع إحدى شركات التأمين الخاصة تسدّد قيمته من موازنة مجلس النواب. ويحق لكل نائب أن يشتري سيارة كل ٤ سنوات معفاة من الرسوم الجمركية، وبأربع بطاقات سفر من الدرجة السياحية بحسم يتراوح بين ٥٥ و ٧٥٪. كما يحق له بمرافقَين للحماية مفروزَين من جهاز أمن الدولة. الى هذا كله فمعظم النواب لا يدفع رسوم الكهرباء أو البلدية أو الضريبة على الدخل.

وجدير بالذكر أن رواتب النواب اللبنانيين هي الأعلى في العالم قياساً الى الحد الأدنى للأجور، إذ بلغت ٣٧/١ العام ١٩٩٩ و ٢٢/١ العام ٢٠٠٨ قبل أن تنحدر الى ١٦،٤/١ العام ٢٠١٢ بحيث لا تزال أعلى النسب في مقابل ١٥/١ في تونس والعراق (حيث قامت انتفاضات شعبية ضد رواتب النواب وامتيازات السياسيين) و ١٦/١ في مصر والبحرين، و ١٣/١ في الأردن، و ١٠/١ في الولايات المتحدة وفرنسا، و ٦/١ في بريطانيا (**كوميرس دُ لوفان**، تشرين الثاني/اكتوبر ٢٠١٣، ص ٧٠)

ويستمر النائب السابق في تلقّي ٥٥٪ من معاشه الأصلي، (٤،٤ ملايين ل ل) إذا كان قد خدم دورة واحدة و ٦٥٪ (٥،٢ ملايين ل ل) إذا خدم دورتين، و ٧٥٪ (٦ ملايين ل ل) إذا ثلاث دورات أو أكثر. وتسري هذه التعويضات على أرملة النائب وبناته غير المتزوجات مدى الحياة.

هذا وقد قفزت موازنة مجلس النواب بعد الحرب من مليار و ٥٨٠ مليون ل ل العام ١٩٧٣ (على أساس ٩٩ نائباً) الى ٣٩ مليار ل ل العام ١٩٩٣ (على أساس مجلس من ١٢٦ نائباً)، وصولاً الى ٥٧،٧ ملياراً العام ٢٠٠٨ أي بزيادة ٥٠ ضعفاً تقريباً وبأكثر من ضعفي موازنة وزارة الزراعة مثلاً. («دراسة «الدولية للمعلومات، تظهِر أن كل نائب يتقاضى أكثر من ١١ مليون ليرة شهرياً: موازنة المجلس وكلفة النواب السابقين أكبر من موازنة ٧ وزارات مجتمعة»، **السفير**، ٢٥ حزيران ٢٠٠٩.) وتقدّر ما تتكلفه الخزينة العامة سنوياً على النواب بـ ١٦، ٥ ملايين دولار للرواتب و ١،٩ مليون للضمان الصحي (الذي ينتفع منه ١،٣٤٦ شخصاً) و ٢٠ مليون دولار رواتب للنواب السابقين. أي ما مجموعه ٣٨،٤ مليون دولار سنوياً. في باب الإعفاء من الرسوم الجمركية على السيارات، إعلمْ أن ٨٧ نائباً من أصل ١٢٨ اشترى سيارة خلال المجلس النيابي الممدد له ٢٠٠٩-٢٠١٣. حتى أن أحدهم اشترى سيارة بلغ سعرها رقماً قياسياً ٨٠٠ ألف دولار معفاة من الرسوم الجمركية. (**كوميرس دُ لوفان**، تشرين الاول/اكتوبر ٢٠١٣، ص ٦٨).

ويزداد الأمر عبثية عندما نعلم مدى المفارقة بين هذه الرواتب والامتيازات الضخمة والأداء التشريعي للنواب ومساهمتهم في الحياة النيابية. فنسبة التغيّب عن الجلسات العامة هي ١٠٪، هذا عندما لا تقرر كتل معينة مقاطعة الجلسات فيبطل الاجتماع أصلاً، ونسبة التغيّب عن حضور اللجان النيابية تزيد عن النصف، وثمة لجان لم تنعقد أصلاً منذ تشكيلها. ويبدو أن ربع النواب لم يطأ بعد عتبات مكاتبهم في المبنى الخاص بهم بساحة النجمة. وقد تقدّم النائب سامي الجميّل بمشروع قرار يقضي بتغريم النائب ٢٠٠ دولار عن كل حالة تغيّب، والمشروع لا يزال ينتظر إخراجه من إدراج رئاسة المجلس. بل إن النائبة بهية الحريري اندفعت الى الحلول الجذرية فأعادت مبلغ ٣٥٠ ألف دولار هو مجموع ما جنته خلال ولايتها النيابية ٢٠٠٩-٢٠١٣ الى «الشعب اللبناني» عن طريق صندوق استحدثه رئيس الجمهورية بعنوان «أحبك يا لبنان، ٢٠١٢» لأنها «لم تقم بواجبها في البرلمان»، على حد تعبيرها. بقي أن يعرف اللبنانيون ما إذا كانت السيدة حريري - التي تقدّر ثروتها بمليارين ونصف المليار دولار، حسب تصنيف مجلة «فوربز» للعام ٢٠١٢ - وقد اعترفت بفشلها في أن تقوم بواجباتها النيابية، سوف تترشح للانتخابات النيابية المقبلة أم لا.

٧- الانتفاع من المال العام

في ما يلي عدد من الحالات تحسب عادة في عداد الفساد وهي أقرب الى حالات سرقة موصوفة للمال العام أو بما يمكن تسميته حصاد الريوع من خلال السيطرة السياسية.

إن شق طرق على حساب الدولة، أي المواطنين، لتحسين أسعار أراض يملكها نواب ووزراء تقليد قديم من تقاليد الانتفاع من المال العام. يتّهم الصحافي الزحلي شكري بخاش رئيس الجمهورية بشارة الخوري بأنه أمر بتخطيط طريق بيروت دمشق بحيث تمرّ في أراضي تلّة البرزة التي اشتراها الثنائي فرعون شيحا وهي لا تزال الى الآن من أفخم المناطق السكنية. (**بخاش**: ١٩٥٣) ومن مثل هذه الحالات في الفترة الراهنة إيصال الطرق الى مشروع سياحي، خاصة الوزير ميشال المر، في منطقة الزعرور، أو تملّك نقولا فتوش، نائب ووزير، لأجزاء واسعة من جبل صنين. وفي ٢٠١٢/١٠/١٠ وافق مجلس الوزراء مجتمعاً على قبول هبة عينية هي عبارة عن تنفيذ دراسات لإنشاء طريق جديدة تربط قضاءي زحلة والمتن وتفرعاتها حتى الكرك وبدنايل ونيحا والفرزل مقدمة من بيار فتوش، شقيق نقولا فتوش، على أن تتولى الدولة في مقابل هذه «الهبة» شقّ طرق عبر أملاك آل فتوش تكلّف ملايين الدولارات وتسمح بارتفاع صاروخي لأسعار العقارات التي ستخترقها الطرق، قدّرت صحافياً بنحو المليار دولار (غسان سعود، «سياسيو لبنان يبيضون ذهباً»، **الأخبار**، ٢٠١٣/٧/١٧) ويمكن الحديث عن شق «أوتوستراد نهر الموت/بعبدات» في المتن مرّ بأراض ٧٠٪ معروفة بأنها أملاك دولة تحولت الى عقارات خاصة باسم بطانة رئيس جمهورية سابق وأسرته ومستشاريه وضباط من الأجهزة السورية.

ريوع من مخلّفات الإعمار

حتى لا تتحول هذه الدراسة الى نشرة عن الفضائح في الدولة اللبنانية، سنقتصر على ذكر قطاعات الانتفاع الكبرى في الدولة والمرافق العامة.

- وزارة الكهرباء وتقدير خسائرها بخمسة مليارات في آخر عشر سنوات. أنفق بعد الحرب قرابة ملياري دولار لإعادة بنائها وتطوير شبكة الكهرباء. ويقدّر أن لا أقل من ٥٠٠ مليون منها ذهبت الى جيوب وزراء ومقاولين ومتعهدين. وقد كسر وليد جنبلاط الصمت في ١٤ آب/اغسطس ٢٠٠٣ محمّلاً مسؤولية أزمة الكهرباء الى رودي بارودي، مستشار رئيس الشركة، وعهد بارودي، متعهد شراء تجهيزات

توليد الكهرباء وصيانتها (**دايلي ستار**، ١٦ آب/اغسطس ٢٠٠٣). وقد ردّ عهد بارودي على جنبلاط معلناً أنه دفع ملايين الدولارات على شكل عمولات وخوات لسياسيين نافذين للمحافظة على عقد الصيانة بينه وبين شركة الكهرباء. علماً أن بارودي عمل وسيطاً لعقد شراء مولدات كهرباء لمصلحة الدولة مطلع التسعينيات بمبلغ ٧٥٠ مليون دولار تبيّن أنها لم تأت متطابقة مع دفتر الشروط (**الديار**، ١٧ آب/اغسطس، ٢٠٠٣). ومع أنه تواترت معلومات عن أن مدّعي عام التمييز القاضي عدنان عضّوم سيستدعي بارودي ونائب رئيس الشركة فادي صاروفيم الى التحقيق في دعوى فساد، لم يأت الاستدعاء. وفي العام ذاته، أعلنت الحكومة أنها ستشنّ حملة بواسطة الشرطة والدرك لدعم محصلي فواتير الكهرباء (٥٥٪ منها غير محصلة، و ٨٠٪ من مستخدمي الكهرباء في البقاع والضاحية الجنوبية لا يدفعون فواتير) لم يصدر الأمر لقوى الأمن أن تتحرّك بعد.

- «كازينو لبنان». تقدّر أرباحه بنحو ٨٠ مليون دولار سنوياً غير خاضعة للضريبة يوضع معظمها في صندوق أسود بتصرّف رئيس الجمهورية ويجري توزيعه لأغراض التنفيع السياسي. بعدما كانت الأجهزة السورية تستولي على القسط الأوفر من عائداته.

- «الصناديق» - صندوق المهجرين ومجلس الجنوب - التي ابتلعت مليارات من الدولارات باسم عودة المهجّرين وإعادة إعمار الجنوب. مثلاً، أنفق صندوق المهجرين ملياراً و ٦٠٠ مليون دولار على المهجّرين (سوليدير ومهجري الجبل) مقابل عودة ١٧٪ فقط من المسيحين الى الجبل، في حين أن التقديرات الأصلية لإجمالي التعويضات لدى حكومة رفيق الحريري عام ١٩٩١ كانت ٤٥٠ مليون دولار فقط (طلال ارسلان خلال مهرجان للتيار الوطني الحرّ، **الصحافة**، الاحد ٢٠٠٦/١٠/١).

- والى هذه تضاف فضائح الجمارك، والمرامل، والزفاتات، والمقالع، والكسارات، والمستشفيات الحكومية، وسواها مما مجالات للانتفاع والمحاصصة بين السياسيين.

إذا كان التسابق على الوزارات المسمّاة «سيادية» يتعلق بموازين القوى السياسية بين الزعامات والأحزاب الطائفية، فإن التسابق على الوزارات المسماة «خدمية» له وجهان: واحدهما تنفيع المحاسيب بالنزر القليل، وانتفاع الزعماء بالكثير الكثير.

وبناءً على أرقام «مؤسسة الشفافية الدولية»، التي تقيّم درجات الفساد في العالم، فقد تراجع ترتيب لبنان ١٩ نقطة العام ٢٠٠٤ قياساً الى العام ٢٠٠٣ أي أنه تراجع في عام واحد أكثر مما تراجعته الأرجنتين مثلًا في ١٥ سنة (لويس حبيقة، **النهار**، ٢٠٠٥/٤/٣٠)

فلا عجب إذا كان العديد من النواب لا يصرّح عن مهنة معينة غير السياسة. وذلك أن السياسة في لبنان مهنة بذاتها وهي مدرّة للريوع والأرباح والامتيازات.

الاستيلاء على الأملاك العامة والمشاعات

كشف تقرير رسمي لوزارة الأشغال العامة والنقل قدّم الى مجلس الوزراء في ٢٠١٢/١١/٢٦ تنفيذاً لمشروع يعود للعام ٢٠٠٦، وجود أكثر من ١،١٤١ تعدياً على الأملاك العامة البحرية من بينها ٧٣ تعدّياً «مرخّصاً» فقط. والمقصود بهذه الحالات الأخيرة التي صدرت في شأنها مراسيم عن مجلس الوزراء، خلافاً لأحكام الدستور والقوانين الأساسية، تمنح بعض الأشخاص والجهات حق الانتفاع من الملك العام على حساب باقي المجتمع.

يحتلّ هؤلاء المعتدون اليوم نحو ٤ ملايين و ٩٠٠ ألف متر مربّع من الشاطئ تقدّر قيمتها بعشرات مليارات الدولارات وتدرّ أرباحاً وريوعاً تقدّر بمئات ملايين الدولارات سنوياً. وأبرز المشرّعين لهؤلاء، حيث كان تشريع، هم رفيق الحريري ونبيه برّي ووليد جنبلاط. وأبرز المستفيدين من تلك التعديات رؤساء ووزراء ونواب حاليون وسابقون وأحزاب وقيادات حزبية وزعامات محلية ومحاسيب يحملون صفة «مستثمرين» و«متمولين» ومؤسسات سياحية ومنشآت صناعية وخزانات وقود وحقول زراعية ومرافق عامة وعسكرية وملاعب رياضية وأماكن للعبادة وشاليهات وقصور ومساكن خاصة. يضاف الى هذا الانتهاك الفاضح للقوانين التي تفرض المحافظة على وحدة الشاطئ وتواصله كما تفرض حفظ حقوق المواطنين في الدخول الحرّ والمجاني الى البحر بما هو ملك عام.

وكان الدافع لتكليف وزارة النقل تقديم الدراسة هو البحث عن سبل لتمويل العجز الإضافي في موازنة العام ٢٠١٣ الذي يقدّر بخمسة آلاف مليار ليرة لطرح الأمر على مجلس الوزراء ومعه مشروع زيادة طابق على الأبنية القائمة والجديدة، وهو تعدٍّ آخر على الأملاك العامة والمزيد من التشويه العمراني لبيروت وسائر المدن، لتوفير مصادر لتمويل كلفة تنفيذ مشروع تعديل الرتب وسلسلة الرواتب لموظفي الإدارات العامة والأسلاك التعليمية والعسكرية والأمنية.

على أن تقرير الوزارة لم يلحظ انتهاكات فاضحة أثارت الانتقادات وصرخات الاحتجاج العالية. أبرزها الإجازات الممنوحة لشركة «سوليدير» بردم البحر قبالة وسط بيروت في منطقة ميناء الحصن وحتى المرفأ وتقدّر مساحتها بـ ٢٩١ ألفاً و ٨٠٠ متر مربع، إضافة الى منح الشركة المذكورة حق استثمار «المرفأ السياحي» بمبلغ لا يزيد عن ٢٠٠٠ ليرة سنوياً للمتر المربع. ونقل ملكية الأملاك العمومية المحاذية للمرفأ السياحي الى شركة «تنمية واجهة بيروت البحرية» Beirut Waterfront Development التي شيّدت ما يسمّى بـ«خليج الزيتونة» Zaitunah Bay وهو مشروع تتشارك فيه «سوليدير» مع شركة تابعة للوزير ونائب طرابلس محمد الصفدي. ويضاف الى تلك التعديات نحو مليون متر مربع من ردم البحر في منطقة الضبيه حيث أقامت شركة تابعة لرجل الأعمال جوزيف خوري بإنشاء «مارينا» سياحية ومنشآت مختلفة ومشروعاً سكنياً بالشراكة مع مجموعة الفطيم الإماراتية. ويقدّر محمد زبيب، الذي نشر تحقيقاً متسلسلاً عن التعديات على الأملاك البحرية، أن قيمة هذه التعديات، إذا أضيفت اليها تعديات على ممتلكات عامة لا تدخل في نطاق الأملاك البحرية، التي لم يلحظها تقرير وزارة النقل، تصل الى نحو ٧ ملايين و ٥٠٠ ألف متر مربع من الأملاك العامة. يمكن أن يضاف اليها مليون إضافي من ردم البحر قبالة الكورنيش الجديد في طرابلس حيث للنائب روبير فاضل ومجموعة من المتمولين الشماليين مشروع استحداث عقارات للبناء والمضاربة.

جدير بالذكر أن تقرير وزارة النقل قُدّم الى مجلس الوزراء ليناقش في جلسته يوم العاشر من كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢، بغرض توفير موارد مالية لتغطية مشروع زيادة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام، إلا أنه لم يناقش ولم يلحظ عند تقرير نسب الزيادات ولم يبت بأمره الى حين كتابة هذه السطور. (محمد زبيب، «المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل»، **الأخبار**، ٢٠١٢/١٢/٥ الى ٢٠١٢/١٢/١٤)

ولا يقتصر أمر الاستيلاء على الأملاك العامة على الأملاك البحرية. الحيلة المميزة التي أدخلت في عهد الرئيس الحريري هي تحويل الأملاك العامة الى أملاك دولة يتم بيعها أو وهبها أو تأجيرها بأسعار رمزية لمحسوبيه أو لأفراد من الطبقة الحاكمة. من الأمثلة على ذلك تنازل الرئيس الحريري للوزير ميشال فرعون عن أراض تابعة لشركة سكة الحديد والنقل العام تبلغ حوالي عشرة آلاف متر مربع ليبني عليها ملاعب رياضية. وأبلغ الحريري الوزير فرعون بأن هناك ١٧٠ ألف متر مربع تعود لمصلحة شركة سكة الحديد والنقل المشترك، موضحاً «سأعمل على وضعها بتصرّف الدولة». والوضع بتصرّف الدولة يعني تحويلها من أملاك عامة الى أملاك دولة. (**الأخبار**، ٢٠١٣/٩/٢٣) لسنا ندري مصير هذه المساحة الضخمة. ولكنْ معروف أن الحريري كان قد منح آل زنتوت، أصحاب شركات نقل برى، قطع أرض بمساحة ١٥ ألف متر مربع تابعة لشركة سكة الحديد والنقل العام ذاتها، الواقعة قرب قصر العدل، لاستخدامها كمرأب لباصات الشركة. الإيجار السنوي: ليرة لبنانية واحدة.

الى هذا اللون من الاعتداء والاستيلاء على الأملاك العامة يجب أن تضاف ممارسة مستجدة على نطاق واسع هي الاستيلاء الخاص، من قبل متنفذين، على مشاعات القرى والبلدات.

تبييض الأموال والإفلاس الاحتيالي: بنك المدينة

ولا بدّ من التطرّق لهذا البعد من الفساد في لبنان الذي هو دور جهازه المصرفي والمشرفين عليه والأجهزة السياسية والأمنية في التغطية على صفقات تبييض وتهريب أموال وإفلاسات احتيالية. تكفي الإشارة الى فضيحة «بنك المدينة» الذي انهار في أواسط العام ٢٠٠٣ حيث اختفى نحو مليار من الودائع وكان معروفاً أن البنك يمارس تبييض الأموال بمليارات الدولارات للمافيا الروسية والجمعيات السعودية الإسلامية ونظام صدام حسين. وبنك المدينة، وبنك الاعتماد الموحد التابع له، هما ملك عدنان وابراهيم أبو عياش من التابعية المزدوجة اللبنانية السعودية. جنى عدنان ثروته التي تقدّر بنحو ٨٠٠ مليون دولار، في السعودية لعلاقته بناصر آل رشيد، المستشار النافذ لدى الملك فهد بن عبد العزيز. اشترى أبو عياش بنك المدينة ١٩٨٤ من ملاكه السعوديين وعيّن أخاه نائب مدير عام له. ابتداءً من العام ١٩٩٨ فاحت روائح

تبييض الأموال من البنك، خصوصاً من العمليات المشبوهة التي كانت تديرها رنا قليلات مندوبة الأخوين أبو عياش في لبنان وصاحبة حق التوقيع باسميهما والتي شكلّت واجهة لعملياتهما غير الشرعية. تلقّت رنا الملايين لقاء عملها هذا وحوّلتها الى شقيقيها طه وباسل اللذين راكما محفظة من الممتلكات عرف منها في لبنان: ملكية فندق كورال بيتش - شيراتون في بيروت، عدة فنادق في الجبل، شركة تأجير سيارات فخمة تضم ١٨٠ سيارة وسبعة يخوت. على أن العمليات الأهم للبنك كانت في قطاع العقارات. وقد تولى المصرف استقبال الأموال الطائلة التي حوّلها صدام حسين لكبار المسؤولين السوريين البالغة مليارات الدولارات إبان المصالحة المفاجئة بين النظامين عشية الاحتلال الأميركي للعراق. وجرى تبييض تلك الأموال من خلال البنك.

أدت شائعات عن الإفلاس الداهم للبنك وسحب عدد من المودعين مبالغ من المال الى تدخل المصرف المركزي وتجميد أرصدة الأخوين أبو عياش ورنا قليلات وشقيقيها وسبعة من شركائها. والفضيحة أن حاكم المصرف المركزي أخذ يتراجع عن إجراءاته ضد البنك بتهمة التفليسة الاحتيالية وعاد فسمح للمودعين الكبار بسحب أموالهم، وقد كان بينهم سياسيون مقربون من الرئيس اميل لحود وضباط سوريون كبار أمثال غازي كنعان (المتّهم بسحب ٤٢ مليون دولار من حسابه في البنك) ورُستم غزالي (الذي سحب ١٢ مليون دولار عن طريق بطاقة ائتمان قدمها له المصرف). وانتهى الأمر بإطلاق سراح ابراهيم أبو عياش، فيما أخوه رفض المثول أمام القضاء، وإطلاق سراح رنا قليلات وتهريبها الى البرازيل. وقد طاولت الفضيحة حاكم مصرف لبنان ووزير الداخلية الياس المر ومدعي عام التمييز عدنان عضوم ومحامي رنا قليلات بطرس حرب، ونائب مدير البنك ميشال الحلو، النائب في برلمان ٢٠٠٩، والعشرات سواهم ممن جرى التكتّم على أسمائهم والمسؤوليات.

وللتغطية على الفضيحة، مارست السلطات اللبنانية ضغوطاً ضد صحافيين وإعلاميين اعترضوا على التغطية عليها وعدم تحرّك القضاء لمحاكمة متهمين بسرقة مليار دولار من أموال المودعين، والاكتفاء بالادعاء الشخصي. فقُدّم الصحافي عامر مشموشي في صحيفة **الديار**، الى القضاء، في تموز من ذلك العام، لاعتراضه على الطريقة التي عالجت بها الحكومة الفضيحة. واعتقلت مخابرات الجيش رئيس مجلس إدارة تلفزيون الجديد تحسين خياط بعدما تبيّن أنه يملك وثائق تدين رستم غزالي، ما اضطر خياط الى أن يسلّم الوثائق لقاء الإفراج عنه بعد ٢٦ ساعة من الاعتقال. (Gary C. Gambill and Ziad K. Abdelnour, «The Al-Madina Bank Scandal», *MEIB*, vol. 6, no. 1, January 2006)

ولم يقتصر أمر التكتم الرسمي على الفضائح عند هذا الحد. فمع تنامي دور النواب في المضاربات والمبادلات العقارية، درج تقليد (لسنا متأكدين من أنه ارتقى الى مستوى القانون أو المرسوم) لحماية أملاك الحكام العقارية. وفيما كان يحق لأي مواطن أن يطلب كشفاً بعقارات أي مواطن آخر في الدوائر العقارية، صارت الدوائر العقارية تتحفظ مؤخراً عن إعطاء إفادات عقارية عن ممتلكات نحو أربعة آلاف شخصية مصنفة شخصية سياسية. (غسان سعود، **الأخبار**، ٢٠١٣/٧/١٧)

في الخلاصة، تفيد «لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية» بأن الدولة اللبنانية تهدر ملياراً ونصف المليار دولار سنوياً بسبب الفساد. (*MEIBC* شباط/فبراير ٢٠٠١). والمؤكد أن هذا ليس هدراً من الدولة بقدر ما هو استيلاء من قلّة من الأفراد، متسلطين في الاقتصاد أو السياسة أو في كليهما، على المال العام، أي على قسم من الفائض الاجتماعي.

وإنه لمعبّر جداً أن يُنسَب الفساد الى الطائفية في تقارير الجمعيات غير الحكومية المعنية بمكافحة الفساد، والأعجب أن تقرأ لوزير الإصلاح الإداري فؤاد السعد يعلن أن الشعب هو من يجب أن يُلام على الفساد لا الحكومة (*MEIBC* شباط/فبراير ٢٠٠١)

السيطرة على الإعلام

تحتل السيطرة على الإعلام المرئي أحد أهم أوجه الشراكة بين أصحاب المال والسلطة حيث يتعدّى الاستثمار في محطات التلفزة الاعتبار الاقتصادي الى السعي للتحكّم المشترك بالرأي العام والمجال العام. في مجالس إدارة الشركات تبرز أسماء سليمان فرنجية، نبيل بستاني، ميشال فرعون، ريمون عودة، هولدنغ فتّال، موريس صحناوي، بيار فرعون وعصام فارس من ضمن المساهمين في تلفزيون ال بي سي مع بيار الضاهر (**نبعه**: ١٩٩٩، ٧٤-٧٨) وفي تلفزيون «المستقبل» تلقى رفيق الحريري وزوجته وشقيقته بهية والنائب خالد صعب وعصام فارس من خلال أولاده الثلاثة وشقيق النائب والوزير فريد مكاري ومستشار الحريري الإعلامي نهاد المشنوق ومحاميه يوسف تقلا وشريكه فريد روفائيل ومكارم مكارم، شقيق أحد كبار موظفيه فريد مكارم. ويتقاسم غبريال المر، شقيق ميشال وغريمه السياسي، وأولاده الأربعة ٤٧٪ من أسهم شركة ام تي في، والباقي موزع بين يوسف طعمة، ابن النائب نعمة طعمة، وآل صحناوي وفارس بويز، وزير خارجية سابق، وإيلي حبيقة وغازي العريضي (**نبعه**: ١٩٩٩، ٧٦-٧٧). في قناة إن بي إن تملك زوجة الرئيس نبيه بري وشقيقته أمينة حصة كبيرة بالشراكة مع أشقاء وأبناء الشيخ بهجت غيث، شيخ عقل الطائفة الدرزية (الذي يدير وأشقاءه أحد أكبر شركات المقاولات في الكويت والإمارات)، والوزير ياسين جابر وشقيقه رباح، ونعمة طعمة مجدداً. ويضاف الى رجال الأعمال المساهمين في شركات التلفزة: آل أبو عضل وآل ميقاتي وجميل ابراهيم وجورج افرام. تبدّلت مساهمات وتغيّرت حصص هؤلاء إلا أنهم مرّوا جميعاً في تلك الشركات، خصوصاً في المرحلة التأسيسية. حين الإعلان عن مجالس الإدارة تلك، أطلق النائب وليد جنبلاط على تلك الشراكة بين السياسيين ورجال المال اسم «أخطبوط المال والسلطة» (**السفير**، ١٩٩٦/٩/١٧)

٨- قوانين الشفافية ليست شفّافة

يفيد في هذا المجال التوقف عند عدد من القوانين الموجودة المفترض أنها شرّعتْ من أجل التأكيد على الشفافية والمساءلة ومنع الفساد والإفساد، والبحث عن نصيبها من التطبيق والمساءلة.

قانون سرّية المصارف كان ولا يزال أبرز قانون يغطي على كل أنواع العمليات غير الشرعية وتبييض الأموال والتهرّب من الضرائب.

قانون القدح والذم (المادة ٣٨٧ من قانون المطبوعات) يتحوّل أكثر فأكثر الى سيف مسلّط على رأس الإعلاميين والمواطنين الذين يتجرأون على التنبيه الى مخالفات مالية أو حالات فساد أو إفساد في المرافق العامة. ومن حسن الحظ أن بعض القضاة بدأ بالتنبّه مؤخراً الى أن كشف المواطنين، والإعلاميين خصوصاً، لمثل هذه المخالفات حقٌّ من حقوق المواطنة. فشرعوا في تطبيق القانون ٣٨٧ بطريقة مرنة توائم بين احترام دور الإعلام في ممارسة حقه في فضح الفساد و«اعتبارات كرامة الناس» و«هيبة المؤسسات». (نزار صاغية، «محكمة التمييز تفسخ حكم المطبوعات: التشهير بالفساد حق لأنه واجب»، **الأخبار**، ٢٠١٠/٤/٩)

قانون الإثراء غير المشروع المسمّى قانون «من أين لك هذا؟»، على اسم مشروع القانون الذي كان يطالب به الجمهور والإصلاحيون اللبنانيون منذ نشوء المعارضة ضد حكم بشارة الخوري في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي. صدر القانون أخيراً العام ١٩٩٩ وهو يوجب على جميع الوزراء والنواب والموظفين الحكوميين التصريح عن ثرواتهم ومداخيلهم وممتلكاتهم وشركاتهم وحساباتهم في ظرف مختوم يودع في المصرف المركزي. ليس واضحاً ما إذا كان القانون ينطبق على الرؤساء الثلاثة. ومهما يكن، يقضي القانون أيضاً على من يريد الادعاء بدعوى الإثراء غير المشروع على أي من هؤلاء المسؤولين أن يودع ٢٥ مليون ليرة في البنك المركزي (١٦ الف دولار) قبل دراسة ادعائه، وإذا تبيّن أن دعواه بالطلة يخسر المبلغ.

ليس مؤكداً ابداً أن جميع المسؤولين يتقيّدون بالقانون. ولا هو مؤكد ما إذا كان القانون يقضي بالتصريح اللاحق عن الثروة بعد خروج المسؤول المعني من المسؤولية العامة، ما يسمح بتقدير ما إذا كان حصل انتفاع من المال العام أم لا. وما هي الهيئة التي تتولى مقارنة ما صرّح به قبل دخوله الوظيفة العامة وبعد خروجه منها. ولعل الأهم أن نعلم أنه لم يتقدم أحد بأي دعوى ضد مسؤول منذ صدور القانون والى حين كتابة هذه السطور.

تضارب المصالح، وهو أحد معايير تطبيق الشفافية ومنع الفساد في الحياة العامة، فلا مكان له في إعراب كلمة «فساد» في لبنان. هاك أمثلة أخيرة تضاف الى دور رجال الحكم والسياسيين في الاعتداء شخصياً على الأملاك البحرية، عدا دورهم في تغطيتها قانونياً. فورثة رئيس وزراء أسبق تملك أكبر شركة عقارية في الشرق الأوسط في وسط بيروت. ورئيس وزراء يملك الحصة الأكبر في شركة البريد. ورئيس وزراء سابق شريك

وزير مالية الحالي (٢٠١١-٢٠١٣) في مجمّع سياحي على واجهة بيروت البحرية. وإذا كان جدّك وكيلاً سياسياً لأكبر شركة لاستيراد الأدوية والأدوات الطبية، فحري بك أن تختار وزارة الصحة عندما يحين وقت لكي تستوزِر. أما عندما يتسلّم صحافي سابق، متحوّل الى رجل أعمال، وزارة الصحة، فـ«طبيعي» أن يؤسس ابنُه شركة لاستيراد المعدات الطبية. وحين ينتقل الوزير ذاته لتسلّم وزارة المهجّرين، ينتقل الابن الى المقاولات، وحين يصبح الأب وزيراً للاتصالات، يتولى الابن استيراد أجهزة الانترنت. وليس المطلوب التخفّي أحياناً كثيرة. فحين كان الياس المر وزيراً للداخلية استأجر لوزارته مبنى يملكه والده ميشال، يضم مكاتب الوالد وشقته السكنية، والإيجار ستة مليارات ل ل سنوياً (أربعة ملايين دولار) فقط (**الأخبار**، ٢٠١٣/٧/١٧).

٩- من المحسوبية الى المافيوية؟

شاهدنا أعلاه كيف أن التركز الاقتصادي بعد الحرب قابله تركّز في السلطة السياسية. فأعضاء الترويكا، زائداً أربعة زعماء آخرين يشكلون السبعة الكبار الذين يحكمون البلد: رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب الذي يتقاسم زعامة الطائفة الشيعية مع السيد حسن نصرالله، وسعد الحريري، وميشال عون وسمير جعجع، ووليد جنبلاط.

الأمر الواضح بعد الحرب هو الارتفاع الشاهق في كلفة إنتاج النائب (والوزير) وكلفة الاستتباع المالي للمناصرين والمحاسيب. وهكذا فرِض على نظام المحسوبية الانتقال الى تقديم الخدمات الجمعية عوضاً عن الخدمات الشخصية أو العائلية. يدلّ على ذلك الارتفاع الكبير في أكلاف المحسوبية عن طريق المال السياسي الموظف في هذه المهمّة. ولا بد أن اليد الطولى في هذا التصعيد تعود الى رفيق الحريري وحزب الله خصوصاً. يكفي لفت الأنظار بالنسبة للأول الى الثلاثين ألف منحة تعليم جامعي في الخارج. وأما الثاني، فيبزّ جميع المؤسسات الطائفية والمذهبية في حجم تقديماته المجتمعية داخل الطائفة الشيعية. حيث يقدّر عدد الموظفين والمتفرّغين لديه بأكثر من ٣٥ ألف موظف ومتفرغ (وليس واضحاً ما إذا كان الرقم يشمل العسكريين والأمنيين أم لا) يعملون في مؤسسات متنوعة تشتمل على رعاية أسر الشهداء و«جهاد البناء» (١٥٠٠ مهندس ومعمار) وصولاً الى شبكة متوسعة باستمرار من المدارس والمستشفيات والمستوصفات وعاملين في البلديات، الخ.

نريد في هذه الخلاصة تقديم فرضية بحث تتساءل ما إذا كان نظام المحسوبية (الزبائنية) في ظل هذه المركزية في الزعامة والسلطة آخذاً في التحول مع الحرب وما بعد الحرب الى نظام مافياوية يغلب فيه دور القوة والعنف، والتوازنات الناتجة من هذه وتلك، في إنتاج المصالح الاقتصادية أو الاستحواذ على الريوع، على مجرد التبادل بين خدمات ناجمة عن النفوذ السياسي من جهة، وتقديم الولاء السياسي من جهة أخرى.

تحت عنوان «التوتر بين الجاه والثروة» يعيّن بينو أرلاكتشي ثلاثة مقاييس للتعرّف على المافياوي المثالي: ١) الأصل الشعبي، ٢) الارتقاء الى الطبقة الوسطى أو أعلى، ٣) السيطرة على منطقة جغرافية محددة بوضوح (أي التعيّش على استجرار الريوع). (**أرلاكتشي**: ١٩٧٩، ٥٨) وتتميز المجتمعات التي تحمل الظاهرة المافياوية، حسب المؤلف، بثلاثة شروط اقتصادية اجتماعية: ١) دور حاسم للسوق، ٢) نزاعات أفقية حادة بين الأفراد والجماعات،٣) ضعف أو غياب أي مبدأ للتحكم المركزي في العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية أو ضعف/غياب سيطرة الدولة على استخدام العنف حيث يلعب الزعيم المافياوي دور الوسيط في تلك النزاعات الناتجة من منافسات وحراكات وتقلبات وتراتبات داخل السوق. تنطبق الشروط الثلاثة على لبنان بشرط أن يضاف اليها النزاعات العمودية (طائفية – مذهبية - مناطقية).

ولما كان كل مجتمع تنافسي يعمل دوماً لمصلحة الطرف الأقوى، يتم اللجوء الى المافياوي من قبل الذين يريدون مقاومة هذا القانون. وهذا هو دور الطوائف والمذاهب في تقاسم الحصص من الوظيفة العامة، وتنامي دورها في حصص القطاع الخاص. ويخلص آرلاكتشي هنا الى أن هذا التقلقل والتذبذبات في التراتب الاجتماعي الفوضوي وفي طرائق تشغيله، يمنع قيام نظام مستقرّ من الطبقات الاجتماعية مثلما يمنع نمو علاقات تضامن مستدامة بين جماعة أو طبقة أو فئة معينة. وهذا ما يسمّيه، «مجتمع في حالة انتقالية دائمة» حيث التقلّب بين جني الثروات السريعة وخسرانها بالسرعة ذاتها وتناوب الجماعات على احتلال مواقع الثراء والإفلاس، يولّد حساسية حادة تجاه التراتب المجتمعي

واهتماماً استثنائياً بتطلب الشرف/والجاه الاجتماعيين. (**أرلاكتشي**: ١٩٧٩، ٦٠-٦١). ونودّ الملاحظة أن هذا الوصف ينطبق أيضاً على المجتمع اللبناني.

ويبدو آرلاكتشي كأنه يتحدث عن النظام اللبناني حين يقول إن النظام المافياوي يتميّز بتجيير الجاه والقرابة المصطنعة (القرابة الاختيارية لا الموروثة) الى حوافز جديدة في التنافس والصراع في الميدان الاقتصادي كما في المجتمع المدني. فيجري توظيف القيم والبنى التقليدية بحيث تخدم علاقاتُ الصداقة والقرابة الأهدافَ التجارية والتنافسية. و«العرّاب» هو التعبير الأبلغ عن عملية «تسييس العائلية» هذه. ويستطرد آرلاكتشي قائلاً:

«تقوم السلطة المافيوية إذاً في حالة من التنافس الفوضوي على تحصيل الجاه، وتمثل أداة ممتازة للارتقاء الاجتماعي في مجتمع رأسمالي تجاري حيث المغامرة والاحتيال والتسيّب اللاأخلاقي هي الشروط التي لا مناص منها لتحقيق النجاح». إن السلطة المافياوية هي القوة المسيطرة على المسار التنافسي. «في هذا البعد الإصلاحي الذكي، تتوسّط السلطة المافياوية أيضاً بين قوى السوق والمجتمع، فتحمي الأخير من طاقة التدمير الكامنة في طموح السوق الى أن يفرض نفسه بما هو الناظم الأعلى لكل العلاقات [بين البشر]» (**أرلاكتشي**: ١٩٧٩، ٦٥)

في لبنان، يمكن إضافة الطوائف والمذاهب - الانقسامات العمودية - الى لائحة النزاعات التي يتوسط فيها الزعيم المافيوي لتكتمل الصورة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن ضعف الدولة وضعف احتكارها لوسائل العنف هو ضعف مضاعف في لبنان جراء فترتي الحرب وما بعد الحرب، بحيث يمكن القول إن الاستحواذ على الريوع من خلال السيطرة على حقول اقتصادية مختلفه ينضاف اليه لجوء الفرقاء، المتوزعين حصص النفوذ والانتفاع في الدولة، الى العنف لغرض إنتاج مصالح اقتصادية جديدة.

هل «الدولة الغنائمية» هي البديل؟

درجت لدى المؤسسات التنموية في الآونة الأخيرة، مقولة جديدة يجري تقديمها بديلاً من المحسوبية. وهي مقولة الغنائمية.

أول ما يجب أن يُقال عن هذه المقولة هو التصاقها بتجربة البلدان النفطية العربية واقتصارها حتى هناك على وجه واحد من اقتصادياتها والسلطة فيها وحياتها الاجتماعية. يجري تعريف الدولة الغنائمية بما هي دولة رأسمالية ريعية تسيطر السياسة فيها على الفاعلية الاقتصادية. وأبرز علائم تلك السيطرة السياسية هو أن النظام فيها مزيج هجين من اقتصاد السوق الرأسمالي ومن خصائص اجتماعية وسياسية إرثية أو متوارثة. ولكن، على الرغم من التشديد على مفردة «رأسمالية» في الأبحاث عن الغنائمية، فإنها تتحاشى الشغل على أبرز مكونات الرأسمالية وهو الانقسام الاجتماعي الى طبقات حتى لتبدو الخصائص الاجتماعية والسياسية المسماة إرثية أو متوارثة (السلالات والتراتب القبائلي خصوصاً) على أنها بديل من الطبقات، كما هي حال الطوائف، إذ تحلّ محل الطبقات. (**نعمة**: ٢٠١١)

الغريب في المقولة الغنائمية الريعية أنها لا تزال تتعاطى مع اقتصاديات الدول العربية المنتجة للنفط (والغاز) انطلاقاً من نشأتها على قاعدة استخراج النفط والغاز والتراكم الأولى من خلالهما وعلى فرضية سيادة شكل أوحد لرأس المال هو رأس المال الريعي والصراعات على تقاسم عوائده. كأن الريوع لا ولم توظَّف منذ أن كانت في الصناعة والتجارة والمضاربة العقارية والمالية والاستهلاك والاستثمار في الخارج فأنتجت فضل القيمة والأرباح والفوائد والريوع على الملكيات العقارية والمزيد من الريوع المتأتية من غير النفط والغاز، وما ينتج من ذلك من تكوّن مصالح اقتصادية متباينة ومن فوارق وامتيازات اجتماعية تتبلور في تكوينات وشرائح طبقية، تتولى السلطة والدولة الحفاظ عليها وتأمين إعادة إنتاجها أو تعديلها بناءً على طبيعة السلطة الطبقية وعلى محصلة التوازنات بين القوى المتصارعة في المجتمع للاستحواذ على الفائض الاجتماعي برمّته، وليس فقط على الريوع. وتجري تلك الصراعات على مستويين متداخلين: بين قوى السوق الرأسمالي (الطبقية) والقوى الاجتماعية والسياسية الإرثية (المترسملة).

والخلاصة أن نظرية الغنائمية، مثلها مثل نظريات المحسوبية، تكتفي بوصف وتفسير العمليات السياسية بأدوات ومفاهيم سياسية، وتوفّر على نفسها عادةً عناء الانتقال من السياسي الى الاقتصاد السياسي، ومثلها مثل العديد من نظريات الاقتصاد السياسي تكتفي بهذا الأخير دون الانشغال بالانتقال منه الى الاقتصاد الاجتماعي.

خلاصات

تطمح هذه الخلاصات الى أن تكون معالم اتجاهات لأبحاث لاحقة، إضافة لكونها خلاصات بذاتها.

حاولنا في القسم المنهجي من الدراسة تقديم تعريف للطبقات يتجاوز الجدل السائد حول حصرها بعلاقات الإنتاج أو بالسوق والمداخيل. وذلك باقتراح مقاييس شاملة تبدأ باعتماد النظرة العلائقية المتحركة والصراعية الى الطبقات بديلاً من النظرة التراتبية الهرمية. ولما كانت مقاييس الفوارق الاجتماعية قد تعرّضت لإعادة نظر جذرية مع العولمة والنيوليبرالية التي أحلّت مركزية السوق محل الإنتاج، تناولنا تلك المقاييس بالبحث وتبيّن أنها تقيس الدخل، من خلال الإنفاق، ولكن دون مصادره (الأجر، الربح، الريع) ونادراً ما تحتسب الملكية والثروة والموقع من القرار الاقتصادي واستغلال فئة اجتماعية لعمل فئة أخرى في دراستها للفوارق الاجتماعية.

الى هذا، تدرس المنهجية الجديدة الفقر لا الغنى، والفساد لا الاستغلال، علماً أنها تتبنى مفهوماً للفساد يركّز على الفساد الإداري ليدعو الى ترشيق الإدارة واعتماد الميزانيات «الخفيفة» وانسحاب الدولة من أدوار دعم المواد الضرورية والتنمية والتوزيع الاجتماعي. ثم تناولنا بالنقد الانقلاب في مفهوم العدالة الاجتماعية الذي حوّلها الى عملية اعتراف بالفوارق والاختلافات الجندرية والإثنية والجنسية والدينية والأقوامية والعرقية، وما شابه. ولم تقتصر عملية القلب على استبدال مفهوم للعدالة الاجتماعية بمفهوم بل استخدمت مفهوماً لطمس آخر. وقد حاججنا أنه في الإمكان التأسيس لمفهوم جديد للعدالة الاجتماعية يستوعب النوعين من الفروقات دون أن يتخلّى عن مبدأ المساواة في التعاطي معهما بل بتعميم مبدأ المساواة في إطار حقوق المواطنة.

في موضوع العلاقة المعقدة بين الطبقات والطوائف، طرحنا مقاربة جديدة تخرج عن التفسير الايديولوجي والسياسوي للمسألة الطائفية منتقدين تعريفها بأنها «وعي مزيف» أو «علاقات رمزية» أو «بناء فوقي شبه إقطاعي» لبنية تحتية حديثة ورأسمالية، أو تحويل الطوائف الى مجرّد «علاقات تبعية سياسية» تشد الطبقات العاملة للتبعية كل منها لبرجوازيتها الطائفية. وهذا التفسير الأخير يعاني مما تعاني منه الكثير من المقاربات السياسوية للطائفية وغيرها، حيث الأحداث والممارسات والسلوكيات السياسية تلقى تفسيرها في... السياسة. واقترحنا في المقابل الاعتراف بدور المصالح في السلوك والولاء الطائفيين، وإذا كنا قد وافقنا سليم نصر وكلود دوبار على أن الطائفة والطبقة بنيتان اجتماعيتان وأضفنا أن الطوائف والطبقات جزء من منظومة سيطرة واستغلال واحدة. إلا أننا شددنا على أن العلاقة بينهما ليست علاقة فصل وتواز بقدر ما هي شبكة معقدة من علاقات التقاطع والتفاعل والتأثير المتبادل والتنافس، على اعتبارهما إطارين لخوض النزاع على السلطة والاستحواذ على الفائض الاجتماعي في آن معاً.

في حصيلة البحث في آثار التحولات الاقتصادية والاجتماعية لمشروع الإعمار، تبيّن لنا أنها أدت الى تعميق الفوارق الاجتماعية بدلاً من تقليصها وأن الاقتصاد اللبناني ازداد ريعية، وتضخمت مداخيله الخارجية، وتعزز تمركز رأس المال فيه وتنامى الطابع العائلي للمؤسسات الاقتصادية.

واكتشفنا في دراسة الطبقات مدى ندرة البيانات والإحصائيات حول مصادر الدخل والملكية والثروة عموماً. وقد عثرنا لأول مرة على إحصاء لعدد أصحاب الملايين في لبنان وحصتهم من الثروة، يؤكد صحة الفرضية بأن مشروع الإعمار فاقم من الفروقات الاجتماعية وضيّق الفئة المسيطرة على الاقتصاد والمستحوذة على الحصة الأكبر من الثروة والدخل الأهلي. فتبيّن مثلاً أن أسرتين مكونتين من ستة بالغين تستحوذ على ١٥٪ من إجمالي الثروة الخاصة في لبنان. وهذا الاكتشاف يفتح المجال واسعاً لخطوات جادة نحو تعميق الأبحاث عن تركيب الأوليغارشية ومداخيلها والثروات. على أن الفكرة الأبرز التي نودّ تقديمها على سبيل الفرضية هي الدور الذي تلعبه «الهيئات الاقتصادية» الجامعة للتجار والمصرفيين والصناعيين والمقاولين في توحيد وتعبئة البرجوازية، بما بات يشبه الحزب السياسي.

اعتمدنا مفهوم التمايز في تصنيف الشرائح الفاعلة داخل الطبقات الوسطى وممارساتها وسلوكها السياسي. وتبيّنت لنا الحاجة الماسة لدراسة الأشكال المختلفة من التعبير عن التمايز الاجتماعي من خلال السوق، أي من طريق النزوع الاستهلاكي الجارف في المجتمع اللبناني بعد الحرب. وفي مجال التمايز السياسي والسلوكي، وجدنا أن الأثر الأكبر على تحولات ما بعد الحرب الأهلية هو توزع قسم كبير من أفراد الطبقات الوسطى بين نزعتين رئيستين. واحدة ليبرالية، ميدانها «المجتمع المدني» ومنظماته غير الحكومية، وأخرى شعبوية أشدّ انضباطاً في أطر حزبية في ظل قيادة فردية مهيوبة ووحدانية الهوية المذهبية، رغم تعدد وتنوع الانتماء الطبقي والاجتماعي والمهني داخل الطائفة والمذهب.

في الفصل عن القوى العاملة، لاحظنا تقلّص القوى العاملة لقاء أجر في الزراعة والصناعة وزيادة هشاشة العمل ونمو أشكال جديدة من العمل غير النظامي مثل العمل المنزلي واستعادة دور متعهدي العمالة. وتوقفنا أمام تنامي ظاهرة الخدمة المنزلية والعقود الناظمة لعلاقات أشبه بالعبودية والحرمان من أي اعتراف بهذا النوع من العمالة في القوانين والمؤسسات. ولم نتردد في تبيان أن المشكلة الكبرى في العمالة الوافدة هي وطأتها الوازنة على مستوى الأجور نحو الانخفاض.

ترافق فرض الإجراءات النيوليبرالية على الاقتصاد اللبناني مع سعي حثيث لكل أفرقاء الطبقة الحاكمة لتفتيت الاتحاد العمالي العام والسيطرة عليه. وقد لاقت تلك المحاولات نجاحات لا يجوز تجاهلها بحيث باتت قيادة الاتحاد تابعة لمراكز القوة في السلطة والأوليغارشية. على أن المقاومة لهذه المحاولات ولتدهور مستوى المعيشة وسلب المكاسب والضمانات عبرت عن نفسها في حركات اجتماعية خلال الأعوام ٢٠١١ - ٢٠١٣ خرجت عن إطار الاتحاد العمالي العام الرسمي الذي اتخذ منها موقفاً سلبياً وجوبهت بإجماع الطبقة الحاكمة وبسفور دور الهيئات الاقتصادية، وقد خرجت الى العلن وتسنمت دور المفاوض المتعنّت بديلاً من السياسيين.

استعرض الفصل الأخير تطور العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بعد الحرب، فلاحظ زيادة التماهي بين السلطتين وانتقال مركز استقطاب المصالح البرجوازية من مركز رئاسة الجمهورية، الذي خدم بتلك الصفة منذ الاستقلال، الى مركز رئاسة مجلس الوزراء ورئاسة المجلس النيابي. وتبيّن أيضاً أن المجلس النيابي بعد «الطائف» قد تغيّر تركيبه الاجتماعي بحيث غلبت عليه أكثرية من رجال الأعمال وأبناء المهن الحرة على حساب الغلبة السابقة للزعامات الصادرة عن ملكية الأرض. وبرز في الآونة الأخيرة جيل جديد نسبياً من النواب الحزبيين أو السياسيين المحترفين جاءت بهم الأحزاب الى البرلمان ومعظمهم صادر عن قطاع التعليم. ونختم الفصل الأخير بإثارة السؤال حول جدوى الاستمرار في تعيين النظام السياسي اللبناني بأنه نظام محسوبية (زبائنية) بناءً على هذه التطورات الاجتماعية للسلطة، وخصوصاً تلك المتعلّقة بدور السلطة السياسية والعنف المسلّح في إنتاج المصالح الاقتصادية الجديدة. ونتساءل أيضاً ما إذا كان البديل المقترح، الغنائمية، المبني على تجربة البلدان المنتجة للنفط، يشكل بديلاً مقنعاً لتصنيف ذلك النظام في بلد مرت عليه حرب أهلية خلال خمس عشرة سنة انتشر خلالها دور العنف الميليشياوي في الاستحواذ على الريوع ومن ثم تحويلها الى رؤوس أموال وإعادة تدويرها في الاقتصاد «الرسمي». بناءً على هذا الاعتبار وسواه، نتساءل ما إذا كان النظام اللبناني بات أشبه بمافيوقراطية منه بأي نظام حكم آخر، متّكلين على الجهد النظري والسوسيولوجي لبينو آرلاكتشي في إنتاج مفهوم للمافيا يتجاوز المصطلح الصحافي المتداول.

ملحق رقم ١

الطوائف وتمثيلها السياسي

احصاء ١٩٣٢

موارنة	٢٢٧،٣٧٨
روم ارثوذكس	٧٦،٥٠٠
روم كاثوليك	٤٦،٠٠٠
مسيحيون آخرون	٥٣،٥٠٠
مجموع المسيحيين	٤٠٢،٠٠٠ = ٥١٪
سنّة	١٧٦،٠٠٠
شيعة	١٥٤،٠٠٠
دروز	٥٣،٠٠٠
مجموع المسلمين	٣٨٣،٠٠٠ = ٤٩٪
المجموع للبنان كله	٧٨٥،٠٠٠

احصاء العام ٢٠٠٥ التقديري

INED Institut National des Etudes Démographiques, Paris

المجموع	٤،٨٥٥،٠٦٧
مجموع المسيحيين	٣٤٪
شيعة	٣١،٥٪
سنة	٢٩٪
دروز	٥،٥٪
مجموع المسلمين	٦٦٪

التوزيع الطائفي لمقاعد البرلمان

٦٤ مسلم، ٢٧ شيعة (بمن فيهم رئيس المجلس)، ٢٧ سّنة، ٨ دروز، ٢ علويون

٦٤ مسيحيون، ٣٤ موارنة، ١٤ ارثوذكس، ٨ كاثوليك، ٦ أرمن، ١ بروتستانت، ١ مسيحيون آخرون

التوزيع الطائفي لمقاعد الوزارة (من اصل ٣٠):

٦ موارنة، ٤ ارثوذوكس، ٣ كاثوليك، ٢ أرمن، ٦ شيعة، ٦ سنة (بمن فيهم رئيس الوزراء)، ٣ دروز، ١ اقليات

(فريد الخازن وبول سالم، الانتخابات الاولى في لبنان ما بعد الحرب: الارقام والوقائع والدلالات، بيروت، دار النهار، ١٩٩٣)

الملحق رقم ٢

شركات الهولدنغ

يبلغ عدد شركات الهولدنغ المسجلة في لبنان ٥٧ شركة. وفي ما يلي نبذات تعريفية بأبرزها:

١- مجموعة فرعون

تأسست باسم روفائيل فرعون وأولاده سنة ١٨٦٨.

رئيس مجلس الإدارة الحالي ميشال فرعون، تتبع له شركات في المصارف، التأمين، الأدوات الكهربائية المنزلية، الأدوية الزراعية، المنتجات الصناعية، الأدوية والتجهيزات الصحية.

تضم الشركات الآتية:

- بنك فرعون - شيحا، يرأسه ناجي هنري فرعون.
- شركة «فرعون هوم لاين» PHARAON HOMELINE المنزلية تأسست ١٩٤٠

«تسيطر على كل جوانب مهنة التجهيزات المنزلية»: برادات، آلات غسيل، غسالات صحون، تلفزيونات، أجهزة تبريد AC افران، الخ. أبرز الأسماء التجارية: Frigidaire, Magic Chef,Thomson, Gaggeman, Fabir, Brandt, Sampo

إضافة لشركات المطابخ الجاهزة، التي تقول عنها المجموعة إنها تسيطر على أكبر حصة من السوق.

- شركة Agripest تأسست ١٩٨٥، للأسمدة والأدوات الزراعية ومبيدات الحشرات. حصتها من الزراعة اللبنانية ١٠-١٢٪، لها فرعان Middle East Agripest وPolyclean في الإمارات.
- شركة Pharaon Broadcast لتجهيزات التلفزيون وكيلة شركة THOMSON GRASS VALLEY للتلفزة والإنتاج والهوائيات وكاميرات المراقبة، الخ. تأسست ١٩٩٦
- Homeline Contracting تأسست ١٩٩٧ للمقاولات والبناء
- ٣ شركات لاستيراد الصيدليات والأدوية والأدوات والتجهيزات الطبية
- شركة المخازن، للتخزين، تأسست ١٩٩٥
- TABRIGAS MIDDLE EAST لاستيراد وتوزيع وتعليب غازات التبريد
- شركة سفن قيد التأسيس
- Home Appliances and Audio Video

٢- خليل فتال وأولاده Société Fattal Holding SAL

وتضم الشركات الآتية:

- ROMANCE المتخصصة في استيراد مستحضرات التجميل، والعطور، والبياض والساعات الفخمة والأدوات الجلدية
- سجاير وأدوات للمدخّنين
- TUPPERWARE عبوات بلاستيكية للمطابخ
- فرع الغذاء والمشروبات: نحو ٣٥ صنفاً، منها عرق فقرا، ونبيذ كفريا، وأنواع من الأطعمة المستوردة، والمياه المعدنية، والشوكولاته،
- شركة KFF Health أبرز مستورد للصيدليات والمنتجات الصيدلية خلال الـ٢٥ سنة الأخيرة.

- استيراد وتوزيع أغذية للأطفال، وأدوية، أفلام، بطاريات، أدوات حدائقية، مبيدات حشرات، شفرات حلاقة، أدوات كهربائية.
- وكالة vega للالكترونيات
- Magnet سلع استهلاكية: قرطاسيات، تصوير، كهربائيات. أحذية، أدوات مطبخ، آلات منزلية، إنارة، بطاريات، تصوير، أقلام حبر، الخ.
- وكالة شركة Sony
- Alliance لاتصالات التليكوم
- وكالات هواتف Sony Ericson, Sagem, Cellis, Naharnet
- Midexport شركة متخصصة في السجائر وأدوات التدخين منها سجائر غولواز وجيتان الفرنسية، وسيغار وسجاير دافيدوف،
- شركة التأمين Assurex SAL التي تأسست العام ١٩٧٨، مديرها العام ادوار فتال.

٣- هولدنغ كتانة. فرنسيس وشارل كتانة

- تأسست شركة كتانة ١٩٢٢. بدأت في العمل في النقليات بين بيروت - دمشق - بغداد - طهران.
- لها فروع في مصر والأردن والعراق وفلسطين والعراق.
- تتعاطى وكالات الشركات الأجنبية في السيارات والسجائر والأدوية والتجهيزات الطبية والأدوات الكهربائية والالكترونية والسيارات والسياحة والاتصالات.
- مصنّفة في مجلة **فوربز** الأميركية الرقم ٤٧ بين المئة شركة الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط والثالثة بين الشركات العربية من هذه الفئة (٢٠١٣/٧/١).

من ضمن ما تملك، وكالات الشركات والأصناف الآتية:
- سجاير: مارلبورو، ميريت، تشسترفيلد، فيليب موريس
- سيارات: فولكسفاغن، أُودي، سكودا
- اتصالات: سيمنس، آلكاتيل
- طاقة: سيمنس
- آلات صناعية: بوهلر Buhler
- صيدليات: Schering-Plough, Evenflo
- تجهيزات طبية: Steris, Radiometer Copenhagen
- أدوات وآلات كهربائية: G&E, Ariston, Balck and Decker, Vetrella, RCA General Electric
- وهولدنغ كتانة شريكة لهولدنغ فرعون في مشاريع عدة. وهي الحالة الوحيدة التي عثرنا عليها من الشراكة بين أسر الأوليغارشية.

٤- هولدنغ الشمّاس

أسس الشركة الأصلية لتوزيع النفط جرجي نقولا الشماس تحت عنوان Etablissements Georges N. Chammas العام ١٩١٠. يرأس ابنه نقولا جورج شماس مجلس إدارة Phoenician Oil Co. SAL. وتتبع لها Chammas Trading Contracting and Transport Company SAL, ELF-MED SAL, Distribution SAL, Interdist SAL, RT21-France
ونقولا شماس هو نائب رئيس مجلس إدارة شركة MEDCO و Chammas Real Estate SAL Hiperdist SAL, Unidist Holding SAL وهي الشركات التي يرأس مجالس إداراتها أخوه، ريمون جورج شماس، يضاف اليها Computer Info Systems و Caretek SAL.
وفي المقابل، يحتل ريمون مركز نائب رئيس مجلس إدارة الشركات التي يرأس أخوه نقولا مجلس إدارتها.

٥- مجموعة صحناوي

تأسست في لبنان ١٩٢٩ من قبل متري وانطون صحناوي. الحقل الأصلي للمواد الأولية، ثم التنويع: مساهمة في تأسيس شركة طيران آر ليبان، والبنك البلجيكي اللبناني، أبرز المساهمين في شركة الترابة اللبنانية في شكا. مزيد من تنويع النشاطات خلال الحرب أبرزها تدعيم قطبها المصرفي، مجموعة سوسييتيه جنرال. مساهمة في ١٥ شركة تغطي كل فروع الاقتصاد تقريباً في لبنان والشرق الأوسط.
تتبع للهولدنغ شركات في السياحة، العقارات، الإعلام، الفنادق، الخ. وفي المصارف والمالية، بنك سوسييتيه جنرال في لبنان Societe Generale de Banque au Liban SGBL، ومؤسسة فيدوس لإدارة الثروات (فرنسية) Fidus Wealth Management
رئيس مجلس الإدارة انطون صحناوي. الذي هو في الوقت نفسه نائب رئيس SGBL في الاردن. ويتبع للهولدنغ أيضاً
- شركة الإعلام News Media التي تصدر مجلة Executive الاقتصادية باللغة الإنكليزية.
- مطعمي La Centrale و Tabkha ومنتجعاً سياحياً Oceanea
- وشركة Sehnaoui et Fils التجارية التي لا تزال تتعاطى تجارة المواد الأولية وتستخدم البواخر لتفريغ السلع في مرفأ بيروت.

٦- آل فاضل، موريس وابنه روبير

يملك ٨٠٪ من شركة ABC للمخازن الكبرى التي أسسها موريس فاضل العام ١٩٣٦. وقد تولى النيابة عن المقعد الأرثوذكسي في طرابلس لعدة مجالس وورثه ابنه روبير في الأعمال وفي النيابة.

٧- آل الأزهري، نعمان الازهري وأولاده سامر AZA Holding

رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر BLOM Bank الذي تأسس ١٩٥١.
البنك يديره ابنه سامر ١٩٩٧-٢٠٠١ وهو مدير Bank of Syria and Overseas وقد كان سابقا يعمل تحت اسم Banque Banorabe المتشارك مع BLOM في باريس.
وسامر رئيس مجلس إدارة شركة Arope Insurance للتأمين المرتبطة بـ BLOM. أبرز المساهمين آل أزهري ١٣،٢٪ بالشراكة مع Bank of New York ٣٤،٣٧٪ وآل شاكر ١٠،٣٩٪.
وتتوزع الأسهم في المصرف كالآتي: تسيطر شركة **آزا هولدينغ** التي تملكها عائلة الأزهري على معظم الأسهم فيها على ٩،٣ في المئة من الأسهم. وتمتلك **شركة المساهمون المتحدون**، التي تسيطر عائلة الأزهري على معظم الأسهم فيها، على ١،٨٪ من أسهم بلوم، في حين أن الأسهم المسجّلة باسم عائلة الأزهري نسبتها ٢،٩٪. أما غسان شاكر، السعودي - اللبناني الجنسية وابن أحد مؤسسي البنك، فيملك باسم **شاكر هولدنغ** ٥،٣٪ من الأسهم، وتملك زوجته ندى العويني (ابنة الرئيس حسين العويني، أحد مؤسسي البنك) ٥٪ من الأسهم. وتتمثل عائلة جارودي (نسبة الى شفيقة جارودي، زوجه الرئيس العويني، عن طريق مروان جارودي، عضو مجلس الادارة) بـ ٣،٥٪ اضافة الى **بنك أوف نيويورك** الذي يملك ٣٤،٣٪ و**بانوراب هولدنغ** (التابع لآل الازهري هو ايضا) ١٣،٥٪ وآخرون.
تتبع لبنك بلوم شركات يملك البنك أكثر من ٥٠٪ من أسهمها وهي:
- **شركة آروب للتأمين Arope** ٨٨،٩٣٪ من أسهمها للبنك و ١،١٨٪ للمساهمين في البنك)،
- **بنك بلوم للتنمية**. يتألف مجلس إدارته من: عمر الأزهري رئيسا. سعد الأزهري. نيكولا سعادة. حبيب رحال ممثل بلوم، فادي عسيران ممثل بلوم للأعمال، جوزف خراط، مروان جارودي، اعضاء.
- **بنك بلوم للأعمال** ٩٩،٩٪ من أسهمه لبلوم. رئيس مجلس الادارة سعد الأزهري. والأعضاء بنك لبنان والمهجر، جوزف خراط، مروان جارودي، سامر الأزهري، حبيب رحال، نقولا سعادة.

٨- مجموعة ابو عضل، لبنان.

مجموعة شركات أسسها جورج ابو عضل العام ١٩٤٧. وتأسس الهولدنغ ١٩٩٢العام وهو يشغّل الآن٥٩٠ موظفاً تعمل شركاته العشرون في لبنان وسوريا والادرن. وتتعاطى سلّة من الاصناف منها وكالة كولغيت - بالموليف، في المشرق العربي وأدوية ومستحضرات تجميل وعطور ووكالات مختلف ماركة وتمثّل المجموعة سبع شركات للادوية وثماني شركات صيدلانية ووكالات ساعات وحقائب فاخرة وازياء وثياب 3M من ماركات عالمية

٩- وفيق ادريس WIDRISS Holding Lebanon SAL

WIDRISS International Holding SAL لاستيراد وتصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية، والتعليب، والمقاولات والانشاءات.
تتبع للهولدنغ ٢٣ شركة ٨ منها دولية تعمل في بريطانيا والدنمارك واليونان، و ١٥ محلية.
TRIPAK Food Industries SAL متخصصة في التعليب وحفظ الاغذية.

١٠- زاخم انترناشيونال.

مجموعة شركات للمقاولات دولية، والهندسة والاستثمار. تأسست العام ١٩٦٣ في لبنان وتشمل عملياتها الشرق الاوسط وافريقيا. لها مكاتب في بيروت ولندن وهيستون (الولايت المتحدة الاميركية) ونايروبي. متخصصة في حقول الهندسة والبناء لأنابيب البترول، وخزانات الوقود، ومحطات الضخ والتجميع، والمصافي والمصانع. ومع الوقت وسّعت ونوّعت اعمالها وخدماتها لتشمل أنظمة توصيل المياه، والريّ، وتصريف المياه المبتذلة، ومدّ أنابيب المياه، وبناء الطرق والاوتسترادات والمباني والمجمعات السكنية والمستشفيات وأحواض السفن والفنادق ومرابع الترفيه.

١١- مجموعة آل عبجي.

انشطة متنوعة في الصناعة والوكالات والتوزيع للمواد الاولية الكيماوية، والادوية الزراعية، والسجاد، والاثاث، والسلع الاستهلاكية، والاغذية في الشرق الاوسط واوروبا.

١٢- دبّانة غروب.

أدوية ومواد وآلات زراعية، اتصالات، هندسة زراعية، مقاولات وبناء، خدمات اتصالات.

١٣- سارادار هولدنغ

يملكه الاخوة ماريو وجو وماريوس سارادار. ويتبع له ٣ مجموعات هولدنغ.
- Holding Mario Saradar SAL رئيس مجلس ادارته ماريو سارادار الذي يملك ٥٠٪ من اسهم Holding Joe Saradar
- Holding Joe Saradar، رئيس مجلس ادارته جو سارادار، يملك ٥٣٪ من Holding Marius Saradar
- Holding Marius Saradar يرأس مجلس ادارته ماريوس سارادار. ويتبع لهولدنغ سارادار، بنك سارادار الذي تأسس العام ١٩٤٨ واندمج مع بنك عودة. وله مشاريع عقارية في الاشرفية، وشركات عقارية هي Gemmayzeh Village و Fonciere Saifi و Saifi 415 اضافة الى حصص في مصنع كرتون Soliab ووكالة سفريات Blue Way «بلو واي».

١٤- هولدنغ عودة

يتبع له بنك عودة الذي تأسس سنة ١٩٦٢ ورئيس مجلس ادارته ريمون عودة. وقد اشترى بنك عودة Cairo Far East Bank بفروعه الاسلامية واندمج مع بنك سارادار.
الحصص: آل عودة ٧،٠٢٪، سارادار ٦،٧٤٪، مع مساهمين من الكويت والإمارات: آل حومازي الكويتيون ٦،١٢٪، آل الصبّاح ٤،٨٤٪، الشيخ ذياب بن زايد آل نهيان، ابو ظبي، ٥،١١٪ والبنك الالماني Deusche Bank ٢٨،٢٩٪

١٥- HGI Corporation حدّاد غروب انترناشيونال، لبنان.

عدة شركات في لبنان وليبيريا.

١٦- SAYCO Holding SAL سايكو هولدنغ ش م ل.

اسسها آرا ييرافانيان (نائب اسبق). وريثه شاهيه سيرج ييريفانيان حوّل الشركة الى SAYFCO في العام ٢٠٠٤. متخصصة في السكن المتوسط الكلفة في منطقة المتن بالدرجة الاولى.

١٧- مجموعة المرّ

أسسها ميشال المر من خلال اعمال له في افريقيا. يديرها ابنه الياس المر، منذ العام ١٩٩٣. تضم اكثر من ٢٥ شركة ومؤسسة تتعاطى البناء، المقاولات، الترميم، تجارة العقارات، التوزيع، الهندسة، التصميم، والامن.
تتبع لها شركتان عقاريتان هما Societe Immobiliere de Development SAL, Grands Travaux Intercontinents SAL العاملة منذ ١٩٥٧ ويتبع لها مجمع Halat sur Mer السياحي.

١٨- هولدنغ جوزيف طربيه

رئيس مجلس ادارة مجموعة Credit Libanais الاعتماد اللبناني، رئيس جمعية المصارف، رئيس الرابطة المارونية ٢٠٠٧.

١٩- هولدنغ آل قصّار، عادل وعدنان

عدنان قصّار هو رئيس مجلس ادارة فرانسبنك واخوه عادل نائب الرئيس. وللبنك اكبر شبكة فروع في لبنان ١٠٧ فروع وموجود في تسعة بلدان عربية. والبنك اقدم مصرف في لبنان تأسس فرعا لبنك فرنسي وتحول الى ملكية لبنانية فرنسية مشتركة العام ١٩٦٣ واشتراه الاخوان قصار العام ١٩٨٠ من مالكي ابرز أسهم فيه آل صباغ. وفرنسبنك، الذي يضم حصصا لرأس مال فرنسي وكويتي. وهو مساهم كبير في بنك بيروت والبلاد العربية بنسبة ٣٧، ٠٦٧٪ منذ العام ٢٠٠٥. قدّرت ارباحه بـ ١٤٦ مليون دولار للعام ٢٠١٠ والودائع بعشرة مليارات تقريبا.
بدأ عدنان قصار نشاطه الاقتصادي كشركة تجارية مع اخيه عادل وهو من اوائل رجال الاعمال اللبنانيين الذين فتحوا خطا تجاريا مع الصين، ومن ثم مع فرنسا والمجر وكوبا وهونغ كونغ. وكيل شركات طيران برتغالية وكوبانية وتونسية ومجرية.
وعدنان خريج حقوق من اليسوعية. ترأس غرفة تجارة وصناعة بيروت منذ العام ١٩٧٢ ولا يزال يرأسها بعد اربعين سنة. وقد أسهم في تأسيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، وترأس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربي.
وعدنان قصار هو بحق بطريرك رجال الاعمال بل قل قائد حزبهم. شغل منصب وزير الاقتصاد والتجارة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ووزير دولة ٢٠٠٩-٢٠١١.
ولعب دورا بارزا في التفاوض مع الجنرال ميشال عون في النزاع الاخير بين الهيئات الاقتصادية والوزير شربل نحّاس حول الاجر الاجتماعي.

٢٠- هولدنغ فرانسوا باسيل

مؤسس ورئيس مجلس ادارة «بنك بيبلوس» جاء الى المالية من الحرير والدباغة.
الآن يرأس مجلس الادارة ابنه سمعان فرانسوا باسيل.

٢١- مجموعة INDEVCO - آل افرام، جورج واخوته انطوان وشفيق ونعمة

وآل افرام هم اصحاب احد ابرز المجمعات الصناعية في لبنان. تملك مجموعة INDEVCO لا اقل من ٣٨ شركة لانتاج الورق والبلاستيك والمشروبات والمحارم الورقية وورق الالمنيوم وأكياس النفايات. الخ. وتعمل في البناء والصناعة وانتاج المواد الصيدلانية والادوية، والادوات واللوازم الصحية والطبية ومستحضرات التنظيف. وتشمل عملياتها منطقة الشرق الاوسط.
وتحتلّ SANITA المرتبة الاولى في لبنان في قطاع المستحضرات الصحية
توفي جورج افرام العام ٢٠٠٦ وخلفه اخواه شفيق ونعمة. نعمة هو رئيس «جمعية الصناعيين».
وانطوان رئيس مجلس ادارة Interstate Resources وهي شركة تابعة لمجموعة INDEVCO
تولى جورج منصبا وزاريا لكنه استقال منه لخلاف على سياسات الحكومة.

٢٢- آل دلول: نزار وعلي

اولاد النائب والوزير محسن دلول. أسس نزار International Technologies Integrated ITI وبعدها Libancell ثم Comium Group وهي من الشركات الرئيسة في الاتصالات في ليبيريا وسائر افريقيا. اخوه علي هو رئيس مجلس ادارة Vego Group الذي تأسس العام ١٩٩٥ وكان يملك اكثرية اسهم شركة Libancell الشركة التي شغّلت الهاتف الخلوي خلال السنوات ١٩٩٤-٢٠٠٢ قدّرت ارباح شركتي الخلوي للعام ١٩٩٨ بـ ٤٤٠ مليون دولار. والمجموعة وكيلة شركتي إريكسون وموتورولا في لبنان. وعلي هو نائب رئيس مجلس ادارة Comium التي يرأسها اخوه نزار.

٢٣- آل تاج الدين، علي حسين وقاسم حسين تاج الدين

علي قائد عسكري سابق في حزب الله ومن ابرز اداريي «جهاد البناء» عمل في غامبيا وفي الكونغو وآنغولا في التجارة الدولية والعقارات.
شركته Tajco متّهمة بشراء العقارات لمصلحة حزب الله.

٢٤- Chagoury Group مجموعة جِلبير وروناالد شاغوري

تأسست العام ١٩٧١ في نيجيريا وبينين. وتتبع لها اكثر من عشرين شركة عاملة في البناء والعقارات، والسياحة والفنادق، والاتصالات والصناعة والتكنولوجيا العالية. ومجموعة شاغوري من ابرز الشركات المجمعة العاملة في افريقيا وفي نيجيريا خصوصا حيث يعمل في مؤسساتها الالوف من العمال والموظفين، بحسب موقعها الالكتروني. تملك الشركة اربع مطاحن، شيّدتها العام ١٩٧٨، ومصانع للزجاج والبلاستيك والاثاث. اما قسم البناء فيشمل شركة هندسة مدنية وشركة نقل. اما فرع المجموعة العقاري فعاكف على بناء مجمعات سكنية فخمة، اضافة الى مشروع لبناء مدينة جديدة على ارض مردومة من البحر. ويتبع لمجموعة شاغوري فندق وشركة كاتيرنغ ومستشفى ومجمعات سكنية.

٢٥- M1 هولدنغ آل ميقاتي.

M1 GROUP LEBANON شركة مملوكة عائليا لها عدة نشاطات مع تركيز على التلكوم، والعقارات، والبيع بالتجزئة، والطاقة.
m1group.com
اسسه طه ميقاتي، شقيق نجيب ميقاتي، المقدّرة ثروته بـ ٢،٥ مليار دولار. ويحتل الرقم ٣٧ على لائحة اصحاب المليارات حسب مجلة «فوربز».
وبدأت الشركة في البناء بما هي Arabian Construction Company في ابو ظبي العام ١٩٦٧. وفي العام ١٩٨٣، انتقل الاخوان ميقاتي الى تأسيس شركة Investcom العاملة في حقل الاتصالات في السودان وليبيريا واليمن. وتبعت لها شركة اتصالات T 1 التي بيعت للمجموعة الجنوب افريقية MTN بمبلغ ٥،٥ مليارات دولار ولكن هولدنغ M1 لا يزال يساهم في الشركة. وقد ارتفعت قيمة هولدنغ آل ميقاتي خلال ٧ سنوات من ٣٠ مليوناً الى مليار دولار. والشركة مسجلة في بورصة لندن ودبي. وقد أدار آل ميقاتي شركة الخلوي اللبنانية Cellis خلال الاعوام ١٩٩٤-٢٠٠٢ حيث امتلك الاخَوان فيها ثلث الاسهم، والثلثان الباقيان لفرانس تيليكوم الفرنسية. وقدّرت ارباح شركتي الخلوي للعام ١٩٩٨ بـ ٤٤٠ مليون دولار، كما ورد اعلاه. وعندما حال الرئيس اميل لحود دون خصخصة شركتي الخلوي وفرض انتقالهما الى ملكية الدولة العام ٢٠٠٢، باع الاخَوان ميقاتي حصتهما في «سيليس» الى فرانس تلكوم.
وقد تولت شركات الاخوين ميقاتي تشغيل شركة الهاتف الخلوي السورية Areeba «آريبا» وهي الشركة الاخرى ذات الامتياز الحصري الى جانب شركة «سيرياتل» لرامي مخلوف. والمعروف ان آل ميقاتي نالوا امتياز التشغيل هذا مجانا، بسبب العلاقة الوثيقة بأسرة الاسد الحاكمة، فيما العادة ان تدفع الشركات عشرات ملايين الدولارات لقاء رخصة تشغيل الهواتف الخلوية. وقد استثمر آل ميقاتي الامتياز السوري بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ ثم باعوا شركة T 1 الى MTN الجنوب افريقية.
ولما كان لا يستقيم اي بزنس دون ان يكون له فرع مالي، فقد اشترى هولدنغ ميقاتي رخصة British Bank of Lebanon «بنك لبنان البريطاني» من «البنك البريطاني للشرق الاوسط» British Bank of the Middle East (BBME)

- M1، التي يديرها عزمي ميقاتي ابن طه ميقاتي، تتبع له عدة شركات عاملة في العقارات والبناء والاتصالات والاستثمار المالي والطيران والنفط.
- M1 Limited العاملة في قطاع الاتصالات، كانت تملك اكبر حصة غالبة في شركة الاتصالات في جنوب افريقيا، وهي من اكبر شركات الخلوي العاملة في البلدان النامية.
- M1 المالية. تملك محفظة كبيرة للمساهمات في الاسواق المالية وسندات الخزينة. وتملك منذ ٢٠١٢ اسهما في شركة «ساينزبوري»، ثالث اكبر شبكة سوبر ماركيت في بريطانيا، و ١٤٪ من اسهم بنك عودة (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) و ٤٦٪ من أسهم شركة LIBANPOST التي تستثمر البريد اللبناني.
- M1 Travel للنقل والسياحة.
- M1 Real Estate شركة عقارية مركزها إمارة موناكو تملك محفظة غنية من العقارات في اوروبا واميركا والشرق الاوسط وخبرة ٤٠ سنة في حقل العقارات والبناء. وآخر مشتريات نجيب ميقاتي العقارية في العام ٢٠١٣ مجمّع STARCO ومجمع GEFINOR في مدينة بيروت.
- M1 Commercial Jets وهي شركة تشغيل وتأجير طائرات خاصة لرجال الاعمال تملك خمس طائرات وتفاوض على شراء عدد مماثل.
- M1 للازياء. تملك عدة شركات أزياء دولية فخمة. وقد اشترت في العام ٢٠٠٧ Faconnable الاميركية من كبريات شركات الازياء في العالم و M1 اكبر مساهم في مجموعة MTN لتجارة الجملة والنقل والعقارات والنفط والطاقة.

٢٦- هولدنغ صفدي Safadi Group Holding

نائب عن طرابلس منذ العام ٢٠٠٠ ووزير في الاعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٧، و ٢٠٠٧-٢٠٠٨، تولى حقائب المياه وكهرباء والاقتصاد والتجارة. تتبع للهولدنغ مصارف وشركات عقارات وبناء وطيران واتصالات وسياحة وصناعة.
وصفدي «وسيط سعودي رئيسي»، حسب تعبير جريدة «الغارديان» البريطانية في كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٦. عمل في العام ١٩٧٥ مع

شركة BAE العقارية التي يملكها أمراء سعوديون وبنى مجمعات سكنية. وفي لندن أدار اعمال الامير تركي بن ناصر، ابن الامير سلطان، قائد سلاح الجو السعودي، وعمل بعدها في فرع UK Jones Consultants and Allied Maintenance في العربية السعودية. استقر في لبنان في العام ١٩٩٥.

مصالحه البريطانية في Stow Securities (رأسمالها ٢٠٠ مليون جنيه). ومع ان اسمه لا يظهر على الشركة الا ان معظم المساهمين في الشركة كيانات مغفلة مسجلة في جيرسي وجبل طارق، فيما المساهم الذي يظهر اسمه هو العقيد احمد ابراهيم البحيري، القائد السابق لسلاح الجو السعودي. وتوظف شركته «ستو» في الشركة السعودية Saudi Tag. وقد استثمر الصفدي مع زميله السوري وفيق سعيد، والعامل في المجالات ذاتها، في شركة British Mediterranean Airways التي تدير خطا جويا بين انكلترا والشرق الاوسط. والمدير العام لشركتهما هو Charles Powell، مستشار سابق في الشؤون الخارجية لدى رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت ثاتشر، عرف عنه انه من المتورطين في فضيحة «اليمامة» مع الامير بندر بن سلطان. (**رحموني**: ٢٠٠٦).

٢٧- سركيس غروب انترناشيونال

يملك مطعم قصر السفراء، ووكالة سيارات وشاحنات سامسونغ، ووكالة طيران بيلاروسيا «بيلافيا»، ووكالة ساعات وبيوتات ملبوسات.

٢٨- هولدنغ ماليا MALIA

تتبع له عدة شركات في الانتاج وتوزيع والترويج لمستحضرات التجميل، والمواد الصيدلانية والسلع الاستهلاكية. ملك جان وجاك صرّاف. من ابرز مشاريعه استثمارات في اقليم كردستان العراق.

٢٩- Averda سابقا، «مجموعة سكّر للهندسة»

تتبع لها عدة شركات في مجالات الهندسة والمقاولات والبناء والتنظيفات، لها وكالة حصرية للتنظيفات في بيروت وعدد من الضواحي والقرى المجاورة عن طريق شركة «سوكلين». الراجح شراكتها في هذا المشروع مع آل الحريري.

٣٠- مجموعة البحر الابيض المتوسط القابضة - ورثة رفيق الحريري

- **بهاء الحريري**. تقدير ثروته ٣ مليارات. Horizon Development العاملة في العقارات في لبنان والاردن، مساهم رئيسي في Abdali Investment and Development Co التي تدير مشروع عقاري في وسط عمان على غرار سوليدير في بيروت
- **سعد الحريري**. تقدير ثروته ١٫٩ مليار. المساهم الاكبر في Saudi Oger للبناء والعقارات والاتصالات، تتبع لها Oger Telecom شركة اتصالات في الشرق الاوسط وافريقيا
- **فهد الحريري**. تقدير ثروته ١٫٤ مليار دولار
- **محمد الحريري**. الاخ الاكبر لرفيق الحريري. رئيس مجلس ادارة هولدنغ بنك ميد Holding Bank Med و Bank Med SAL و IRAD Investment Holding و AL-MAL Investment HOLDING

يعتبر بنك ميد البنك الثالث في لبنان من حيث حجم الموجودات والخامس من حيث الأرباح. ويمتلك المصرف معظم الأسهم في شركتي: **ميد بنك للتأمين، وميد غلف للتأمين، وميد لادارة العقارات**. وتتبع له المصارف الاتية:

- **المصرف اللبناني السعودي**: لا مركز له ولا معطيات عنه، مع انه لا يزال مسجلاً كمصرف عامل، رئيس مجلس ادارته محمد الحريري، ومديره نعمة صباغ.
- **بنك ميد للاستثمار**، رئيس مجلس ادارته محمد الحريري.
- شركة سوليدير انترناشيونال العقارية. مملوكة بنسبة ٣٩٪ من سوليدير بيروت. وباقي المساهمين من الخليج وصناديق دول ومصارف (عودة، وبنك ميد). تأسست العام ٢٠٠٧ لأن سوليدير بيروت لا يحق لها العمل خارج العاصمة اللبنانية. وتقدّر قيمة مشاريعها في السعودية ولبنان بملياري دولار.

- في السعودية، تنفّذ سوليدير انترناشيونال مشروع وادي قرطبة وهو تجمعات تجارية واقتصادية وسكنية للاجانب على مساحة ٢٧٠ الف متر مربع قرب مطار الملك خالد. وهذا المشروع الاخير مملوك لسوليدير ١٠٠٪، وموزعة ابنيته على نحو ٦٠٠ عقار بين فيلات وشقق وتقدّر تكلفته بـ ٦٠٠ مليون دولار.
- مجمع سكني للاجانب على مساحة ٤٠ الف متر مربع مملوك مناصفة بين سوليدير واحد الامراء السعوديين.
- في جدة، مشروع «غولدن تاور» وهو برج سكني من ٤٨ طابقاً مناصفة بين سوليدير وشريك سعودي.
- صندوق استثماري عقاري برأسمال قدره ٦٠٠ مليون ريال.
- في عجمان (الامارات العربية المتحدة) مجمع سكني وسياحي وفندقي على ٤٠٠ الف متر مربع كلفته ٥٥٠ مليون دولار.
- مشروع بناء منطقة سكنية مقفلة في الحازمية، لبنان على موقع مستشفى العصفورية للامراض العقلية سابقا، على اراض تبلغ مساحتها ٩٠ الف متر مربع تضاف اليها أراض محيطة مساحتها ٢٠ الف متر مربع. وتملك سوليدير ٣٥٪ من اسهم المشروع والباقي لشركاء لبنانيين. وموعد الانجاز ٢٠١٧. (**السفير**، ٢٠١٣/٩/٩)

٣١- هولدنغ مجموعة شويري

يعمل في حقل الإعلان في لبنان، والامارات، والمملكة العربية السعودية، والكويت، ومصر، وفرنسا، والمغرب، وعُمان.

انطوان شويري: بدأ محاسبا في شركة المنشورات الشرقية التي تصدر الاسبوع العربي وماغازين لآل ابو عضل. في الحرب غادر الى فرنسا وأسس La Régie générale de presse. والهولدنغ يخدم ١٧ محطة فضائية و ١١ مطبوعة دورية و ٧ محطات اذاعة اضافة الى اكبر شبكة للاعلانات في دول مجلس التعاون الخليجي. ويشغّل ٤٢٥ موظفا.

وكان انطوان شويري عضوا في مجموعة رجال الاعمال المتحلقة حول بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية، ثم إنحاز الى سمير جعجع عندما تولى هذا القيادة، وشهد مع جعجع ضد بيار الضاهر في الدعوة التي اقامها جعجع لاسترداد تلفزيون «إل. بي. سي.» من الضاهر. والشويري، الذي كان ناشطا في المجال الرياضي، كان ايضا من ممولي حزب القوات اللبنانية.

وسائل الاعلام التي تخدمها مجموعة شويري: إل. بي. سي. آي، النهار، لوريان-لوجور، السفير، كوميرس دُ لوڤان، نون، انتر راديو (٤ محطات اذاعة) وخارج لبنان: ال بي سي سات، ام بي سي، العربية، تلفزيون الجزيرة، قناة الجزيرة الرياضية، سبيستون Spacetton

تقدير الإنفاق على الاعلان في لبنان (٢٠٠٤) حوالي ٩٥ مليون دولار وهو ٥٫٩٪ مما ينفق على الاعلان عربيا، تتولاه ١٢ وكالة اعلان، اثنتان منها تزيد قيمة اعمالها عن ٨ ملايين دولار (واحدة منها تابعة لمجموعة الشويري) واربع بين ٢-٨ ملايين وست شركات بأقل من مليونين (**كوميرس دُ لوفان**، يناير ٢٠٠٦)

٣٢- دبّاس هولدنغ

رئيس مجلس الادارة روبير دباس: مقاولات في الكهرباء والانارة، وروبير دبّاس كان احد شركاء رفيق الحريري في المقاولات.

شركات كبرى

الى هؤلاء يمكن ان يضاف عدد من كبريات الشركات غير المسجلة بما هي شركات هولدنغ تعمل في حقول النقل والاتصالات والمحروقات ووكالات السيارات والمقاولات والامن والطيران وغيرها. واللافت ايضا هنا غلبة الطابع العائلي وإن يكن هناك بعض الشراكات المعقودة بين العائلات.

- SOLIDERE رئيس مجلس الادارة ناصر الشماع، نائب الرئيس نبيل مجيد بستاني
- كوجيكو اويل كومباني - بهيج ابو حمزة
- G.I. Company مدير عام نبيل بازرجي: نقل بحري
- بسول وحنينة: وكالات سيارات
- كازينو لبنان
- EAN Lebanon رئيس مجلس الادارة روبير دباس، نائب رئيس فؤاد حدرج، عضو رباح ادريس
- FTML Cellis: هاتف خلوي، اتصالات
- Future Security لمالكها فؤاد مخزومي: صناعة، شركة أمنية خاصة
- Gargour and sons وكالات سيارات مارسيدس. رئيس مجلس الادارة توفيق غرغور
- Libancell: هاتف خلوي، اتصالات
- MIDDLE EAST AIRLINES رئيس مجلس الادارة محمد الحوت، عضو مجلس الادارة مروان نجيب صالحة
- Phoenicia Hotels Co. عضو مجلس الادارة مروان نجيب صالحة
- Rimco Group رئيس مجلس الادارة فايز رسامني
- Saad and Trad Company المدير العام ميشال طراد[١٧]

١٧- بعض المراجع
www.pharaon.com
haddadgroup.com
www.fattal.com.lb
obegigroup.com
debbanegroup.com
holdal.com.lb
zakhem.com
widriss.com
القرار العربي www.arabdecision.org/inst_brows_3_4_12_1_3_17.htm
زاوية zawya.com
www.Lebweb.com/dir/lebanon-holding-companies
Mélissa Rahmouni, «Rapport sur les élites économiques libanaise», IFPO, 2001
Hannes Baumann, «The 'New Contractor Bourgeoisie' in Lebanese Politics», in Are Knudsen and Michael Kerr (eds.) Lebanon After the Cedar Revolution, Hurst and Co., London, 2012, pp. 125-162.

SOCIAL CLASSES - ARAB WOLRD

- ABBASI, Mustafa, " The "Aristocracy" of the Upper Galilee: Safad notables and the Tanzimat reforms", edited by Itzchak Weismann and Fruma Zachs *Ottoman reform and Muslim regeneration: Studies in Honour of Butrus Abu-Manneh*. IB. Tauris, London pp. 167-185, 1995
- ABDEL-FADIL, Mahmoud, *Development, Income, Distribution and Social Change in Rural Egypt, 1952-1970*, New York, Cambridge University Press, 1975.
- ABDO-ZUBI, Nahla, *Colonial, Capitalism and Rural Class Formation: An analysis of the processes of political social and economic changes in Palestine 1920-1947*, PhD Diss., Toronto, University of Toronto, 1989.
- AGERON, Charles-Robert, "Les classes moyennes dans l'Algérie coloniale: origines, formation et évaluation quantitative" in (ed.), *Les classes moyennes au Maghreb*, Paris, CNRS, 1980, pp. 52-75.
- AHMED, Abdel Ghaffar M, "Social classes in the Sudan: the role of the proletariat" in Paul van der Wel & Abdel Ghaffar Mohamed Ahmed, (eds.), *Perspectives on development in the Sudan: selected papers from a research workshop in the Hague*, *July 1984*, Institute of Social Studies, The Hague, 1986, pp. 1-41.
- AHMIDA, Ali Abdullatif, "State and Class Formation and Collaboration in Colonial Libya", in Ruth Ben-Ghiat and Mia Fuller, *Italian Colonialism*, (eds.), New York, Palgrave Macmillan, 2005, pp. 59-71.
- AL-NUAIM, Mishary Abdalrahman, *State Building in a non-Capitalist Social Formation: The Dialectics of Two Modes of Production and The Role of the Merchant Class, Saudi Arabia 1902-1932*, PhD Diss., Los Angeles, University of California,1987.
- AMIN, Samir, *The Arab Economy Today*, London, Zed Books, 1982.
- AMRI, Laroussi, "Le Omda aujourd'hui ou le notable modélisé. Développement et changement social", in Amri Laroussi ed., *Les changements sociaux en Tunisie, 1950-20*00, Paris, L'Harmattan, 2007, pp. 263-280.
- AZIZ AL-AHSAN, "Syed, Economic Policy and Class Structure in Syria: 1958-1980", *International Journal of Middle East Studies*, Volume 16, Number 3, August 1984, pp. 301-323.
- BARAKAT, Halim "Social Classes. Beyond the Mosaic Model", in *The Arab World: Society, Culture and State*, Berkeley, University of California Press, 1993, pp. 73-96.
- BATATU, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Princeton, Princeton University Press, 1978.
- BATATU, Hanna, *Syria's Peasantry the Descendants of its Lesser Rural Notables and their Politics*, Princeton, Princeton University Press, 1999.
- BAYLOUNY, Anne Mary, *Privatizing Welfare in the Middle East, Kin Mutual Aid Associations" in Jordan and Lebanon*, Bloomington, Indiana, Indiana University Press, 2011.
- BEININ, Joel, "Formation of the Egyptian working class" in MERIP Reports, Volume 94, 1981, pp. 14-23.
- BEININ, Joel, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class*, 1882-1954, Princeton, Princeton University Press, 1987.
- BERNSTEIN, Deborah and HASISI, Badi, "Buy and promote the national cause': consumption, class formation and nationalism in Mandate Palestinian society" in *Nations and Nationalism*, Volume 14, Issue 1, January 2008, pp. 127-150.
- BILL, James A, "Class Analysis and the Dialectics of Modernisation in the Middle East", in *International Journal of Middle East Studies*, Volume 4, Issue 3, 1972, pp. 417-434.
- BROWN, Nathan, "Peasants and Notables in Egyptian Politics" in *Middle Eastern Studies*, Volume 26, Number 2, April, 1990, pp. 145-160.
- BRUMMETT, Palmira, "Placing the Ottomans in the Mediterranean world: the question of notables and households" in *Osmanlı Araştırmaları*, *Journal of Ottoman Studies*, 2010, Volume 36, pp. 77-96.
- BRYNEN, Rex, "The Dynamics of Palestinian Elite Formation", in *Journal of Palestine Studies*, Volume 24, Number 3, Spring 1995, pp. 31-43.
- CAMMET, Melani, "Business–Government Relations and Industrial Change: The Politics of Upgrading in Morocco and Tunisia" in *World Development*, Volume 35, Issue 11, November 2007, pp. 1889-1903.
- CAMMET, Melani and POSUSNEY, Marsha Pripstein, "Labor Standards and Labor Market Flexibility in the Middle East: Free Trade and Freer Unions?" in *Studies in Comparative International Development*, Volume 45, Issue 2, 2010, pp. 250-279.

- HANIEH, Adam, “Khaleeji-Capital: Class-Formation and Regional Integration in the Middle-East Gulf.” in *Historical Materialism*, Volume 18, Issue 2, 2010, pp. 35-76.
- HANIEH, Adam, ‘Temporary Migrant Labour and the Spatial Structuring of Class in the Gulf Cooperation Council.” in *Spectrum: Journal of Global Studies*, Volume 2, Issue 3, 2010, pp. 67-89.
- HANIEH, Adam,“Hierarchies of a Global Market: The South and the Economic Crisis.”, in *Studies in Political Economy*, Volume 83, 2009. pp. 61-84.
- HARIQ, Iliya, *Distribution of Land, Employment and Income in Rural Egypt*, Ithaca, NewYork, Cornell University, 1975.
- HATHAWAY, Jane,”The Ottomans and the Yemeni coffee trade” in *Oriente Moderno: Rivista d’Informazione e di Studi per la Diffusione della Conoscenza della Cultura dell’Oriente Sopratutto Musulmano*, 2006, Volume 86, Issue 1, pp. 161-171.
- HEINEBUSH, Raymond, “ Peasant and Bureaucracy in Ba`thist Syria: The Political Economy of Rural Development”, Westview Press, 1989.
- HEINEBUSH, Raymond, “Toward a Historical Sociology of State Formation in the Middle East,” in *Middle East Critique*, Volume 19, Issue 3, Fall 2010.
- HEINEBUSH, Raymond, “Political Parties and Trade Unions in the Middle East,” in *A Companion to the History of the Middle East*, edited by Youssef Choueiri, Blackwell Publishing, 2005, pp. 334-354.
- HEINEBUSH, Raymond, “Globalization and Generational Change: Syrian Foreign Policy between Regional Conflict and European partnership,” in *The Review of International Affairs*, Volume 3, Number 1, Winter 2003.
- HENIA, Abdelhamid, “Être notable au Maghreb. Dynamique des configurations notabiliaires” Edited by Abdelhamid Hénia, Institut de Recherche sur le Maghreb Contemporain, Paris, Maisonneuve & Larose, 2006.
- HILAL, Jamil, *The Formation of the Palestinian Elite: From the Palestinian National Mouvement*, Ramallah, Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, 2002.
- HILAL, Jamil. *The Palestinian Middle Class: A Research into the Confusion of Identity, Authority and Culture*, Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy Journal of Palestine Studies, 2006.
- JOYA, Angela, “Syria’s Transition, 1970–2005: from Centralization of the State to Market Economy” in *Research in Political economy* Volume 24, 2002.
- KASABA, Reşat, KEYDER, Çağlar and TABAK, Faruk. “Eastern Mediterranean Port Cities and Their Bourgeoisies: Merchants, Political Projects, and Nation-States” in *Review*, Volume 10, Number 1, Anniversary Issue, Summer, Fernand Braudel Center, 1986, pp. 121-135.
- KHOUAJA, “Ahmed, Du notable aux élites: illusions et désillutions autour de la résurgence du “local” en Tunisie de l’après Ajustement Structurel, Les changements sociaux en Tunisie, 1950-2000.”, Edited by Amri Laroussi, Paris, L’Harmattan, pp. 247-261.
- KHOURY, Philip S., “Continuity and Change in Syrian Political Life: The Nineteenth and Twentieth Century”, in *The American Historical Review*. Volume 96, Number 5, December 1991, pp. 1374-1395.
- KHOURY, Philip S. and KOSTINER, J. (eds) (1990) Tribes *and State Formation in the Middle East*, Berkeley, California, University of California Press.
- KOSTINER, Joseph, “Transforming dualities” in Philipe S. Khoury and Joseph Kostiner (eds.), *Tribe and State Formation in the Middle East*, Berkeley, University of California Press, 1990
- LABAKI, Boutros, “L’Economie Politique du Liban Independent”, in Nadim Shehadi and Dana Haffar-Mills, *Lebanon: A History of Conflict And Consensus 1943-1975*, New York, IB. Tauris, pp. 166-179.
- LAMBERT, David, *Notables des colonies: une élite de circonstance en Tunisie et au Maroc (1881-1939),* Rennes, Presses Universitaires de Rennes, 2009.
- LAZREG, Marnia, *The emergence of classes in Algeria: A study of colonialism and socio-political change* (Westview special studies.in social, political and economic development), Westview Press, 1976.
- LOBBAN, Richard A., “Sudanese class formation and the demography of urban migration”, In *Toward a Political Economy of Urbanization in Third World Countries*, edited H.I. Safa, Oxford, Oxford University Press, 1982, pp. 67-83.
- LOBBAN, Richard A. Jr.,“Class and kinship in Sudanese urban communities” in *Africa: Journal of the International African institute*, Volume 52, Issue 2, April 1982, pp. 51-76.
- LIDDELL, James, ”Notables, clientelism and the politics of change in Morocco” in *Journal of North African Studies*,Volume 15, Issue 3, 2010, pp. 315-331.
- CANBAKAL, Hülya, “On the ‘nobility’ of provincial notables Provincial elites in the Ottoman Empire.” Edited by Antonis Anastasopoulos *Halcyon days in Crete V, a symposium held in Rethym, November 2003* Crete University Press, Rethymnon pp. 39-50.
- CATUSSE, Myriam, “De la lutte des classes au dialogue social. La recomposition des relations professionnelles au Maroc” (From the class war to social dialogue. The reshuffle of industrial relations in Morocco), in *Monde Arabe Maghreb-Machrek*, 1998, Volume 162, pp. 18-38.
- CHAUDRY, Kiren Aziz. *The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East*, New York, Cornell University Press, 1997.
- COHEN, Shana, *Searching for a Different Future: The Rise of a Global Middle Class in Morocco*. Durham, Duke University Press, 2004.
- COOPER, Mark N, “State Capitalism, Class Structure, and Social Transformation in the Third World: The Case of Egypt”, in *International Journal of Middle East Stu*dies, Volume 15, Number 4, November 1983, pp. 451-469.
- CRONE, Patricia,“Tribes and States in the Middle East”, in *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain* (Third Series), Volume 3, Issue 03, November 1993, pp. 353-37.
- CRYSTAL, Jill, “Coalitions in Oil Monarchies: Kuwait and Qatar”, in *Comparative Politics*, Volume 21, Number 4, July 1989, pp. 427-443.
- CRYSTAL, Jill. *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge, Cambridge University Press, 1995.
- CUNO, Kenneth M, *The Pasha’s Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740-1858*, Cambridge, Cambridge University press, 1993.
- DENOUEUX, Guillain and Robert Springborg, “Hariri’s Lebanon: Singapore of the Middle East or Sanaa of the Levant?”, in *Middle East Policy*, Volume VI, Issue 2, 1998, pp. 158-173.
- DESHEN, Shlomo, “Baghdad Jewry in Late Ottoman Times: The Emergence of Social Classes and of Secularization”, in *Association for Jewish Studies Review*, Volume 19, Number 1, 1994, pp. 19-44.
- DOUMANI, Beshara, *Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1900*, Berkeley, University of California Press, 1995.
- DROZ-VINCENT, Philippe. “Cities, Urban Notables and the State” in Myriam Ababsa and Rami Farouc Daher (eds.), *Jordan, Villes, notables urbains et État en Jordanie,* Beyrouth, Presses de l’Ifpo, 2011, pp. 103-126.
- EPPEL, Michael, “The Elite, The Effendiyya, And The Growth OF Nationalism And Pan Arabism In Hashemite Iraq, 1921-1958”, in *International Journal of Middle Eastern Studies*, Volume 30, 1998, pp. 227-250.
- FARSOUN, Samih K., *“*Class Structure and Social Change in the Arab World”*,* in Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim, (eds.), in *Arab Society: Class, Gender, Power and Development,* Cairo, American University in Cairo Press, *1997.*
- FERNEA, Robert A. “State and tribe in southern Iraq: the struggle for hegemony before the 1958 revolution” in Robert A. Fernea & William Roger Louis (eds.), in *The Iraqi revolution of 1958: the Old Social Classes revisited*, London, IB. Tauris, 1991, pp. 142-153.
- FINE, Ben, “On Marx’s Theory of Agricultural Rent’, in *Economy and Society*, Volume 8, Issue 3, 1979, pp. 241-78.
- GEMEDA, Gulumu, “Land, Agriculture, and Social Class Formation in the Gibe Region, from the Mid-Nineteenth Century to 1936” edited by Donald Crummey, *Land, literacy and the state in Sudanic Africa, Trenton*, Red Sea Press, 2005, pp. 147-158.
- GLAVANIS, Pandeli, “Nature of the State with Reference to Social Classes: Peripheral Capitalism and Labour in the Socialist People’s Libyan Arab Jamahiriya” in E.G.H.Joffé & K.S.McLachlan (eds.), in *Social & Economic Development of Libya*, Wisbech, Cambridgeshire, England, Middle East & North African Studies Press, 1982, pp. 281-293.
- HANIEH, Adam, “Finance Oil and the Arab Uprisings: the global Crisis and the Gulf States” Socialist Register, Volume 48, 2012.
- HANIEH, Adam, “Egypt’s ‘Orderly Transition’? International Aid and the Rush to Structural Adjustment.” in Jadaliyya - Ezine, 2011.
- HANIEH, Adam, “The Internationalisation of Gulf Capital and Palestinian Class Formation” in *Capital and Class*, Volume 35, Issue1, 2011, pp. 81-106.
- HANIEH, Adam, “Beyond Mubarak: Reframing the “Politics” and “Economics” of Egypt’s Uprising” in *Studies in Political Economy*, Volume 87, 2011.

- SCHAD, Geoffrey D., "Toward an Analysis of Class Formation in Syria: Aleppo's Textile Industrialists and Workers During the Mandate", in *France, Syrie et Liban 1918-1946,* edited by Nadine Méouchy, Beyrouth, Presses de l'Ifpo, 2002, pp. 291-312.
- SCHWARZ, Rolf, "The political economy of state-formation in the Arab Middle East: Rentier states, economic reform, and democratization." In *Review of International Political Economy*, Volume 15, Issue 4, pp. 599-621.
- SFAKIANAKIS, John, "The whales of the Nile: Networks, businessmen and bureaucrats during the era of privatization in Egypt," edited by Steven Heydemann, *Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited* (Palgrave Macmillan, 2004), pp. 77-99.
- STORK, Joe, State power and economic structure: class determination and state formation in contemporary Iraq: the contemporary state. Edited by Tim Niblock: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, London p. 27-46, 1995.
- TACHAU F (1975) Political Elites and Political Development in the Middle East. Schenkman Publishing
- TAMARI, Salim, "Factionalism and Class Formation in Recent Palestinian History" in *Studies in the economic and social history of Palestine in the nineteenth and twentieth centuries*, edited by Roger Owen, Oxford, Macmillan, London pp. 177-202, 1982.
- TAPPER, Richard, "Anthropologists, Historians and Tribespoeple on Tribes and State Formation in the Middle East" in Philipe S. Khoury and Joseph Kostiner (eds.), *Tribe and State Formation in the Middle East*, Berkeley, University of California Press, 1990.
- TRAPPER, Richard, 1990. Tribes and State Formation in the Middle East. UC press.
- TULUVELI, Guclu. "State and classes in the Ottoman Empire: local notables in historical perspective", *Journal of Mediterranean Studies: History, Culture and Society in the Mediterranean World*, Vol. 15 Issue 1, 2005, p121 -147
- TURNER, Bryan (1984). Capitalism and Class in the Middle East: Theories of Social Change and Economic Development Company, Inc
- TUTWILER, Richard Neel, *Tribe, Tribute, and Trade: Social Class Formation In Heighland Yemen*, PhD.thesis, New York, Binghamton, 1987.
- VALENCI, LUCETTE, *Tunisian Peasants in the Eighteenth and Nineteenth Centuries,* (Studies in Modern Capitalism), trans. Beth Archer, Cambridge, England, Cambridge University Press, 2009.
- VERMEREN, Pierre. *La formation des élites marocaines et tunisiennes: des nationalistes aux islamistes, 1920-2000*. Paris, La Découverte, 2002.
- VILLERS, G. de, "L'état et les classes sociales en Algérie à l'époque du Président Boumédienne: réflexions, critiques et propositions." (The State and Social Classes in Algeria During President Boumediene's Term.) in *Peuples Méditerranéens,* 1984, Volumes 27-28, pp. 207-232.
- VITALIS, Robert, *When Capitalists Collide*: *Business Conflict and the End of Empire in Egypt*. Berkeley, University of California Press, 1995.
- DE VRIES, David, *Diamonds and War: State, Capital, and Labor in British-Ruled Palestine. Berghan,* Books, 2011.
- WATENPAUGH, Keith D, Middle-Class Modernity and the Persistence of the Politics of Notables in Inter-War Syria*, International Journal of Middle East Studies*, Volume 35, Number 2 (May 2003), pp. 257-286. 2003.
- WILSON, Rodney, *Banking and Finance in the Arab Middle East*, New York, St Martin's Press, 1983.
- WILSON, Rodney, 1987, "Financial Development of the Arab Gulf: The Eastern Bank Experience, 1917–1950", in *Business History*, Volume 29, Issue 2, pp. 178-98.
- ZUBAIDA, Sami, "Community, class and minorities in Iraqi politics", in Robert A. Fernea & William Roger Louis (eds.), *The Iraqi revolution of 1958: the Old Social Classes revisited*, London, IB. Tauris, pp. 197-210, 1991.
- Li, Minqi and Hanieh, Adam, "Secular Trends, Long Waves and the Cost of the State: Evidence from the Long-term Movement of the Profit Rate in the US Economy 1869-2000." in *Review: a Journal of the Fernand Braudel Center for the Studies of Economies, Historical Systems, and Civilizations*, Volume 29, Issue 1, 2006, pp. 87-114.
- MAZAWI, André Elias; YOGEV, Abraham. Elite formation under occupation: the internal stratification of Palestinian elites in the West Bank and Gaza Strip, BRITISH JOURNAL OF SOCIOLOGY, Volume: 50, Issue: 3, pp. 397-418
- MERIWETHER, Margaret Lee, *The Notable Families of Aleppo, 1770-1830: Networks And Social Structure*, in ProQuest Dissertations and Theses, 1981.
- METENIER, Edouard, "The Alûsî family of Baghdad from the end of the eighteenth to the beginning of the twentieth century: Their emergence in the religious establishment, rise to urban notable status, and engagement in the Arabic and Islamic Nahda", in *Istanbuler Almanach*, 2001, Volume 5, pp. 75-78.
- MORAIWED, Tariq. *Tell The Social and Economic Origins of Monarchy in Jordan*, Palgrave Macmillan, 2013.
- NAGI, Saad Z. and NAGI, Omar, "Stratification and Mobility in Contemporary Egypt" in *Population Review*, Volume 50, Number 1, 2011.
- NIBLOCK, Tim, *Class and power in Sudan: The dynamics of Sudanese politics 1898-1985*, New York, SUNY Press, 1987.
- NOURI, Qais N., "The impact of the economic embargo on Iraqi families: re-structuring of tribes, socio-economic classes and households." in *Journal of Comparative Family Studies*, 1997, Volume 28, Issue 2, pp. 99-112.
- OULD AHMED SALEM, Zekeria, "Sur la formation des élites politiques et la mobilité sociale en Mauritanie", in *Nomadic Peoples*, 1998, Volume 2, Issues 1-2, pp. 253-276.
- OWEN, Roger, *Studies in the economic and social history of Palestine in the nineteenth and twentieth centuries, Business and Economics,* ed., Southern Illinois University Press, 1982.
- OWEN, Roger "Class and class politics in Iraq before 1958: the colonial and post-colonial state" in Ed. R.A.Fernea & W.R.Louis (eds.) *The Iraqi revolution of 1958: the Old Social Classes revisited*, London, IB. Tauris, 1991, pp. 154-171.
- PAPPE, Ilan, *Rise and Fall of a Palestinian Dynasty: The Husaynis, 1700-1948*, (University of California Press, 2011.
- POOL, David, "From Elite to Class; The Transformation of Iraqi Leadership 1920-1939",in *International Journal* for *Middle East Studies*, 1980, Volume 12, Issue 3, pp. 331-350.
- POST, Ken, *The alliance of peasants and workers: some problems concerning the articulation of classes (Algeria and China*), Montreal, University of Mcgill, 1978.
- QUBAIN, Fahim I., "Social classes and tensions in Bahrain", in *Middle East Journal*, 1955, Volume 9, pp. 269-280.
- REILLY, James A., "Property, Status, and Class in Ottoman Damascus: Case Studies from the Nineteenth Century", in *Journal of the American Oriental Society*, 1992, Volume 112, Number 1, pp. 9-21.
- REILLY, James A., "Elites, notables and social networks of eighteenth-century Hama Islamic urbanism in human history: political power and social networks.", edited Sato Tsugitaka, London, Kegan Paul International, 2002.
- RICHARDS, Alan: Agricultural technology and rural social classes in Egypt, 1920-1939 in *Middle Eastern Studies*, Vol.16, No.2, Special Issue on Modern Egypt: Studies in Politics and Society (May, 1980), pp. 56-83.
- RICHARDS, Alan, "Ten years of Infitah: Class, Rent, and Policy Stasis in Egypt"*, Journal of Comparative Development Studies*, 1984, Volume 20, Issue 4, pp. 323-338.
- ROLL, Stephan, "'Finance Matters!' The Influence of Financial Sector Reforms on the Development of the Entrepreneurial Elite" in *Mediterranean Politics,* Volume 15, Number 3, pp. 349-370, November 2010.
- RUBIN, Aviad, "Political-elite formation and transition to democracy in pre-state conditions: comparing Israel and the Palestinian Authority", in *Government and Opposition*, 2009, Volume 44, Issue 3, pp. 262-284.
- RUGH, William. "Emergence of a New Middle Class in Saudi Arabia", in *Middle East Journal* Volume 27, Number 1, Winter 1973, pp. 7-20.
- SAADE EDDIN, Ibrahim, *The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil Wealth*, London, Westview Press, 1982.
- SEDDON, David, *Tribe and Class in the Rif Moroccan Peasants: A Century of Change in the Eastern Rif, 1870–1970*. Folkestone: Dawson, 1981.

- MAMDANI Mahmoud, *Politics and Class Formation in Uganda*. Monthly Review Press. USA, 1976.
- MARSHALL, G; ROBERTS, S; BURGOYNE, C; et al (1996).CLASS, GENDER, AND THE ASYMMETRY HYPOTHESIS. EUROPEAN SOCIOLOGICAL REVIEW, Volume: 11, Issue: 1, pp. 1-15
- MARX, Karl, "Preface to a contribution to the critique of political economy", in K. Marx and F. Engels, *Selected Works*, New York, International publishers, 1859.
- MEILLASSOUX, Claude, "The Social Organization of the Peasantry: the economic basis of kinship", in David Seddon ed., *Relations of Production - Marxist Approaches to Economic Anthropology*, Frank Cass and Co., London 1980, pp. 159-169.
- MILIBAND, Ralph, "State Power and Class Interests", in *Class Power and State Power. Political Essays*, London, Verso: 1983, pp. 63-78.
- MURDOCH, J., "Middle-class territory? Some remarks on the use of class analysis in rural studies" *Environment and Planning A* **27**(8) 1213 – 1230, 1995.
- MAMDANI Mahmoud, Politics and Class Formation in Uganda.
- NATRAJAN, B., "Caste, class, and community in India: An ethnographic approach", *Ethnology*, Volume: 44, Issue 3, pp. 227-241, 1990.
- PETRAS, James, "Anti-imperialist politics: Class formation and socio-political action", *Journal of Contemporary Asia*, Volume: 34, Issue: 2, pp. 186-206, 2004.
- REILLY, James A.(1992). Property, Status, and Class in Ottoman
- POULANTZAS, Nicos, "On Social Classes", *New Left Review*, I, March-April 1973.
- RESNICK, S. and WOLFF, Richard D. Wolff (1981). a Review of Radical Political Economics WINTER 1981 vol. 13 no. 4 1-18
- RICARDO, López, WEINSTEIN, (2012).The Making of the Middle Class: Toward a Transnational History
- SAUL, J.S, "Dialectic of race and class", *Race and Class,* Volume: 20, Issue: 4, pp. 347-372
- SCHUKSMITH, Mark, "Class, Power and Inequality in Rural: Beyond Social Exclusion?" *Sociologia Ruralis*, Vol 52, Number 4, October 2012.
- SCHWARZ, Rolf. The political economy of state-formation in the Arab Middle East: Rentier states, economic reform, and democratization. REVIEW OF INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY.15 (4). pp. 599-621
- SCHWARTZ, M. (ed.) (1987). *The Structure of Power in America: The Corporate Elite as a Ruling Class*. New York: Holmes & Meier
- SCOTT, J (2002). Social class and stratification in late modernity. *Acta Sociologica*, Volume: 45, Issue: 1, pp. 23-35
- SCOTT, J. (1996) Stratification and Power: Structures of Class, Status and Command, Cambridge: Polity.
- SMITH, N. What happened to class?. ENVIRONMENT AND PLANNING A, Volume: 32, Issue: 6, pp. 1011-1032
- SOMERS, M. R. (2009). Class formation and capitalism. A second look at a classic
- SUH, D., Middle-class formation and class alliance. SOCIAL SCIENCE HISTORY : 26 (1), 2002, pp. 105-137
- TSE TUNG, Mao, "Analysis of the Classes in Chinese society", in *The Selected Works of Mao Tse Tung*, March 1926.
- VERDEIL, Chantal, Periodical Naissance d'une nouvelle élite ottomane. Formation et trajectoires des médecins diplômés de Beyrouth à la fin du XIXe siècle Detail Only Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée, 2008, Vol. 121-122, pp. 217-237.
- VOLPE, Harold, "Class concepts, class struggle and racism", pp. 110-130.
- WALLERSTEIN, Immanuel, *The Modern World-System I: Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy in the Sixteenth Century*, New York: Academic Press, 1974.
- WALLERSTEIN, Immanuel, "World-systems Analysis." In *World System History*, ed. George Modelski, in *Encyclopedia of Life Support Systems* (EOLSS), Developed under the Auspices of the UNESCO, Eolss Publishers, Oxford, 2004.
- WALLERSTEIN, Immanuel, "The Rise and Future Demise of the of the World-Capitalist System: Concepts for Comparative Analysis", *Comparative Studies in Society and History,* 16, 1974, p. 390.

SOCIAL CLASSES - GENERAL

-AHMAD, Aijaz, "Class, Nation and State: Intermediate Classes in Peripheral Societies, in *In Theory*, pp. 43-65.
- BALIBAR, Etienne, 'From Class Struggle to Classless Struggle?' in Balibar and Wallerstein, *Race, Nation and Class-Ambiguous Identities*, London, Verso, 1988, pp. 153-184.
- BAHL, V Terminology, history and debate: "Caste" formation or "class" formation. *JOURNAL OF HISTORICAL SOCIOLOGY*, Volume: 17, Issue: 2-3, pp. 265-318
- BECK, Ulrich, " Why 'class' is too soft a category to capture the explosiveness of social inequality at the beginning of the twenty-first century", The British Journal of Sociology 2013 Volume 64 Issue 1
- BOTTOMORE, T.B. (1993).Elites and Society. Routledge. UK
- BRUMETT Palmira.(2010). Placing the Ottomans in the Mediterranean world: the question of notables and households Osmanlı Araştırmaları. Journal of Ottoman Studies, 2010, Vol. 36, pp. 77-96
- BURNHAM, J. (1960) *The Managerial Revolution*. Bloomington: Indiana University Press.
- BURRAGE, Michael (2008). Class Formation, Civil Society and the State. Palgrave Macmillan. UK
- BURRIS, V (1994).CLASS FORMATION AND TRANSFORMATION IN ADVANCED CAPITALIST SOCIETIES - A COMPARATIVE-ANALYSIS. SOCIAL PRAXIS, Volume: 7, Issue: 3-4, pp. 147-179
- CARROLL, WK; Carson, C (1998). The network of global corporations and elite policy groups: a structure for transnational capitalist class formation? GLOBAL NETWORKS-A JOURNAL OF TRANSNATIONAL AFFAIRS, Volume: 3, Issue: 1, pp. 29-57
- CALHOUN, Craig (1994) **E.P. Thompson and the discipline of historical context** *Social research: an international quarterly of the social sciences*, 61 (2). 223-244. ISSN 0037-783X
- CANBAKAL, Hülya. (2005). On the 'nobility' of provincial notables, Provincial elites in the Ottoman Empire. Halcyon days in Crete V, a symposium held in Rethymno... 2003. Ed. Antonis Anastasopoulos: Crete University Press, Rethymnon pp. 39-50
- CARROL, WK; FENNEMA, M.(2004) Is there a transnational business community? INTERNATIONAL SOCIOLOGY, Volume: 17, Issue: 3, pp. 393-419
- CHATELUS, M; SCHEMEIL, Y. (2004).TOWARDS A NEW POLITICAL-ECONOMY OF STATE INDUSTRIALIZATION IN THE ARAB MIDDLE-EAST. INTERNATIONAL JOURNAL OF MIDDLE EAST STUDIES, Volume: 16, Issue: 2, pp. 251-265
- CURRAN, Dean, What is a critical theory of the risk society? A reply to Beck1. *The British Journal of Sociology*, 2013 Volume 64 Issue 1
- D0S SANTOS, T. (1970) "On the concept of social class", *Science and Society*, 34 (2) pp. 166-193.
- Eley, G; Nield, K. (2000). Farewell to the working class?. INTERNATIONAL LABOR AND WORKING-CLASS HISTORY, Issue: 57, pp. 1-30
- GIDDENS, Anthony, "Stratification and Class Structure", in Sociology, 2nd edition, Cambridge 1993. pp. 211-250
- GILLIS, JR PROLETARIANS AND PROTEST - THE ROOTS OF CLASS FORMATION IN AN INDUSTRIALIZING WORLD - HANAGAN,M, STEPHENSON,C. JOURNAL OF ECONOMIC HISTORY, Volume: 47, Issue: 3 pp. 865-866
- GOLDTHROPE, J., 'Class Analysis and the Reorientation of Class Theory: The Case of Persisting Differentials in Educational Attainment' *The British Journal of Sociology*, Vol. 47, No. 3, 1996, pp. 481-505.
- GRAMSCI,Antonio "The Formation of the Intellectuals", in *Prison Notebooks*, London and Wishart, 1971, pp. 5-23.
- GUNDER FRANK, André Barry K. Gills (1996) The world system: five hundred years or five thousand?, Routledge. London
- HANAGAN, Michael P. (1994) 'New Perspectives on Class Formation: Culture, Reproduction, and Agency', Social Science History 18: 77–94.
- KIM, S.K., "The culture and politics of class formation", *International Review of Social History*, Volume 50, pp. 513-516, 1998.
- LEMBK, Jerry.(1991). Why 50 Years? Working-Class Formation and Long Economic Cycles. (A)55:4, 417–445
- LIPSET, S. M. (1068) "Social Stratification: Social Class", *International Encyclopedia of the Social Sciences*.

- WALLERSTEIN, Immanuel "Social Conflict in Post–Independence Black Africa: the Concepts of Race and Status-Group Reconsidered" in BALIBAR, E. and WALLERSTEIN, I., *Race, Nation and Class-Ambiguous Identities*, London, Verso, 1988, pp. 187-203.
- WALLERSTEIN, Immanuel, "The West, Capitalism, and the Modern World-System," *Review 15* (4), 1992, pp. 561-619
- WALLERSTEIN, Immanuel and BALIBAR, Etienne, *Race, Nation and Class-Ambiguous Identities*, London, Verso 1988.
- WEAKLIEM, DL. "Political Ideology and Class Formation", in Political Ideology and Class Formation – Study of the Middle-Class, CONTEMPORARY SOCIOLOGY - A JOURNAL OF Reviews, Volume: 23, Issue: 2, pp. 249-249
- WEBER, Max, "Class, Status and Parties", in Gerth and Mills, eds. *From Max Weber - Essays in Sociology*, Oxford University Press, New York, 1958, pp. 180-195.
- WILSON, Rodney, Banking and Finance in the Arab Middle East, New York: St Martin's Press, 1983.
- WRIGHT, Eric Olin, *Class Structure and Income Determination*, New York, Academic Press., 1979.
- WRIGHT, Eric Olin., 'The Continuing Relevance of Class - Comments', *Theory and Society,* 25(5) 1996, pp. 693-716.
- WRIGHT, Eric Olin, 'Understanding Class: Towards an Integrated Analytical Approach', *New Left Review* no. 60, Nov-Dec 2009.
- WRIGHT, Eric Olin, (1996). 'Class and Occupation' Theory and Society, Vol. 9, No. 1, *Special Issue on Work and the Working Class*. (Jan., 1980), pp. 177-214.
- WRIGHT, Eric Olin, 2005 'Foundations of a Neo-Marxian Class Analysis' in E.O. Wright (ed.) *Approaches to Class A*
- WRIGHT, Erik Olin, 'Class and Income: Hypotheses', *Class Structure and income Determination*, New York, Academic Press, 1979, pp. 79-109
- WRIGHT MILLS, C., "The Power elite", in C. Wright Mills, *The Power Elite*.
- ZIZEK, Slavoj, *Mapping Ideology*, London, Verso, 1994.
- ZIZEK, Slavoj, "The Dreamwork of Political Representation", in *The Year of Dreaming Dangerously*, London, Verso, 2012, pp. 19-46.

مراجع بالعربية

مراجع عامة وعربية

- ماجدة بركة، **الطبقة العليا بين ثورتين، ١٩١٩-١٩٥٢**، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٥.
- محمود عبد الفضيل، «الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية في الوطن العربي: بعض الاعتبارات المنهجية»، **المستقبل العربي**، العدد ١٠٠، حزيران ١٩٨٧، ص ٢٠-٣٨.
- محمود عبد الفضيل، **رأسمالية المحاسيب، دراسة في الاقتصاد الاجتماعي**، دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠١١.
- جميل هلال، **إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت/رام الله، ٢٠١٣.

كتب

- الياس البواري، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨-١٩٤٦**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٩.
- عدنان الحاج، **محطات اقتصادية ٢٠٠٥-٢٠٠٨**، كتاب السفير/دار الفارابي، بيروت ٢٠٠٩.
- إيليا حريق، **من يحكم لبنان؟**، دار النهار، ١٩٧٢.
- كلود دوبار وسليم نصر، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢.
- غسان الشالوق، **الطبقة الوسطى في التجربة اللبنانية**، بيروت، ٢٠٠٧.
- الفضل شلق، **تجربتي مع الحريري**، بيروت، دار العلوم، ٢٠٠٦.
- علي الشامي، **تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانية المعاصرة**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨١.
- جورج عشي وغسان عيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، بنك عودة، بيروت٢٠٠١.
- نجاح واكيم، **الأيادي السود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثالثة والثلاثون، بيروت، ٢٠٠٢.
- غبرييل منسى، **في سبيل نهضة اقتصادية لبنانية يساهم فيها لبنان المغترب**، بيروت، ١٩٥٠.
- ايلي يشوعي، **اقتصاد لبنان**، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٥.

مقالات ودراسات

- رشا أبو زكي، «مافيا المال»، **جريدة المدن الإلكترونية**، ٢٠ آذار ٢٠١٣.
رشا أبو زكي، «الجمهورية المصرفية اللبنانية»، **جريدة المدن الإلكترونية**، ٢٨ شباط ٢٠١٣.
- رشا أبو زكي، «مجلس الإنماء والإعمار ضابط إيقاع المحاصصات»، **الأخبار**، ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٢.
- رشا أبو زكي، «خارطة كارتيل النفط في لبنان»، **الأخبار**، ٢٢ شباط ٢٠١١.
- رشا أبو زكي، «اللوحة البشعة للسوق العقارية»، **الأخبار**، ٢١ حزيران ٢٠١٠.
- رشا أبو زكي، «جنون الفساد: صحة اللبنانيين في خطر»، **الأخبار**، ١٥ تشرين الأول ٢٠١٠.
- رشا أبو زكي، «السنيورة يهدد صحة اللبنانيين لمصلحة شقيقه»، **الأخبار**، ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨.
- رشا أبو زكي، «سامي حداد يعترف بتغطية نهب المال العام»، **الأخبار**، ٣٠ أيار ٢٠٠٨.
- رشا أبو زكي، «إنه زمن المطاحن» **الأخبار**، ٣ كانون الثاني ٢٠٠٨.
- رشا أبو زكي، «كارتيل استيراد الحديد يعزز احتكاره للسوق» **الأخبار**، ٧ أيلول ٢٠٠٧.
- رشا أبو زكي، «٤ شركات تحتكر استيراد الزفت وتوزيعه» **الأخبار**، ٣ تشرين الأول ٢٠٠٨
- ربى ابو عمّو، «الطبقة الوسطى تتقمّص. نُعيتْ ودُفنت عشرات المرات»، **الأخبار**، ٤ ايلول ٢٠١١.
- «استطلاع لجريدة **النهار** عن آراء التلاميذ في الحرب والسلم: ٩٩٪ من الصف الخامس ابتدائي أجمعوا على انتشار الفقر في لبنان، ٧٦٪ وصفوا الرؤساء بالأغنياء»، النهار، ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٨.
- «استقصاء «ماء-داتا» لـ **النهار** عن وجوه الفقر في لبنان، **النهار**، ١٤ كانون الأول ١٩٩٦.

- «اتساع الطبقة الوسطى وتدني القدرة الشرائية»، **النهار**، ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٦.
- مروان اسكندر، «رياح الإيثار والاستئثار في لبنان. الطبقات المتوسطة مستعدة لمقايضة الحرية الكذوبة بأي نظام آخر يضرب الاحتكار ويزيل مواقعه»، **النهار**، ٢٣ ابريل ١٩٧٤.
- مروان اسكندر، «كلاسيكية التقهقر»، **النهار**، ١١ كانون الأول، ٢٠٠٩.
- مروان اسكندر، «الانفتاح العربي وأهميته للبنان في عصر العولمة»، **النهار**، ٢٨ حزيران ٢٠٠٩.
- غسان الأمين، «رئيس نقابة الصيادلة يتحدث»، **النهار**، ١٣ يناير ١٩٩٦.
- شكري البخاش، **قبل وبعد، الحزب الأول ١٩١٨-١٩٤١**، بيروت ١٩٥٣.
- أحمد بعلبكي، «التقرير اللبناني للتنمية البشرية»، **النهار**، ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٩.
- هشام البساط، «حركة الودائع المصرفية ١٩٦٤-١٩٧٠»، **الطريق**، العدد ٣، آذار ١٩٧١، السنة ٣٠، ص ٦٥-٧١.
- حليم بركات، «الدِين والطبقات الاجتماعية: أدوات التوزيع والتجاوز»، **السفير**، ١٦-١٨ ايار ١٩٨٩.
- فيوليت بلعة، «دراسة عن أتعاب الأطباء تقترح مخططاً استراتيجياً لتحديد حاجة سوق العمل: ٢٠٪ من الأعلى دخلاً يستأثرون بـ ٧٦٪ من إجمالي الأجور الطبية/اعتماد نظام الـمجموعة المتعاونة» لتوفير بيئة عمل مناسبة» **النهار**، ٣١ كانون الثاني، ٢٠٠٦.
- كمال ديب، «النهار تنشر أرقاماً عن تأثير الوجود السوري على الاقتصاد اللبناني»، النهار، ٢٥ و٢٠٠٥/٣/٢٦
- جاد ثابت، «الخلفيات الطبقية والطائفية لنظام الانتخابات في لبنان»، **الطريق**، عدد ٤، نيسان ١٩٧٢، السنة ٣١، ص ١٢-٢٢.
- «جدول بالحد الأدنى لأتعاب المحامين»، **الأنوار**، ١١ يناير ١٩٩١.
- حسن الحاف، «سارقو الضرائب»، **المدن**، ٢٣ أيار ٢٠١٣.
- حسن الحاف، «مصرف المصارف»، **المدن**، ٢٩ نيسان ٢٠١٣.
- حسن الحاف، «قطاع التأمين: أرباح وشكاوى»، **المدن**، ٤ شباط ٢٠١٣.
- حسن الحاف، «الاسكوا - في مسحها الاقتصادي والاجتماعي السنوي توصي لبنان والمنطقة: تعزيز الإنفاق على البنى التحتية والاجتماعية بدلاً من سياسات التقشف الفاشلة»، **السفير**، ١ شباط ٢٠١٣.
- انطوان حداد، «الفقر في لبنان»، **الإسكوا**، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.
- انطوان حداد، «الفقر في لبنان: كم هو حقيقي؟»، **أيكو**، ١٩ شباط ١٩٩٦.
- انطوان حداد، «الفوارق الطبقية في لبنان: القياس والآثار الاجتماعية»، **النهار**، ١٢ حزيران ١٩٩٦.
- انطوان حداد، «الفقر والفقراء في لبنان»، **النهار**، ١٧ تشرين الأول ١٩٩٦.
- «حكم الميليشيات»، **الحياة**، ٣١ كانون الاول ١٩٩٠-٨ شباط ١٩٩٠.
- كمال حمدان ومروان عقل، «الطغمة المالية في لبنان»، **الطريق**، العدد ٤، ١٩٧٠.
- كمال حمدان، «التطور الرأسمالي وموقع الجنوب في البنية الاجتماعية اللبنانية»، **الطريق**، العدد ٦/٥، تموز/آب ١٩٧٧، السنة ٣٦، ص ٢٥-٤٥.
- كمال حمدان، «الجنوب ومقومات الصمود الاقتصادي»، **السفير**، ١٢ كانون الاول ١٩٨٦.
- كمال حمدان، «الحرب الأهلية وتفاقم الخلل في توزيع الدخل»، **السفير**، ١٨ كانون الاول ١٩٨٩.
- كمال حمدان، «نحو وضع نظام لاستهداف الفقر»، **النهار**، ١٢ أيار ١٩٩٥.
- كمال حمدان، «محاولة لتقدير خط الفقر في لبنان»، **النهار**، ١٢ أيار ١٩٩٥.
- كمال حمدان، «رؤية للقضية الاجتماعية في لبنان»، **السفير**، ٢٨ شباط ١٩٩٦.
- كمال حمدان، «الصراع اللبناني جماعات دينية طبقات اجتماعية وهوية وطنية»، **السفير**، ٤ اذار ١٩٩٧.
- كمال حمدان، «الأزمة اللبنانية»، **السفير**، ١٥ أيلول ١٩٩٨.
- كمال حمدان، «الانفلاش الإنفاقي والفاتورة المرتفعة»، **السفير**، ١٣ تموز ١٩٩٩.
- كمال حمدان، «أزمة المواطنية الاجتماعية ونظام الطوائف»، سلسلة من ٥ أجزاء، **الأخبار**، ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨.
- خلدون الخالد، «المهندسون في لبنان»، **الحرية**، ١٩٦٨/٧/٢٩.
- ألبير داغر، «التجربة الاقتصادية الليبرالية في لبنان»، **الأخبار**، ١٨و١٩ كانون الثاني ٢٠١٠.
- ألبير داغر، «كيف أفرغ ريف لبنان من أهله؟»، **الأخبار**، ٥ أيلول ٢٠١١.
- الدولية للمعلومات، «دراسة عن السيارات في لبنان»، **النهار**، ٦ شباط ٢٠١٠.
- الدولية للمعلومات، «رواتب موظفي الإدارة العامة»، **السفير**، ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٠.
- الدولية للمعلومات، «مشروع الوزير العمل شربل نحاس للتغطية الصحية الشاملة، بيروت، ١٣ ايلول/سبتمبر ٢٠١٣ http://www.information-international.com/info/index.php/the-monthly/articles/698.
- عبدالله رزق، «المهندسون اللبنانيون بين تضخّم العدد وحاجات سوق العمل»، **الطريق**، العددان ٥ و٦، ديسمبر ١٩٩١.
- محمد زبيب، «المعتدون على البحر بالأسماء والتفصيل»، **الأخبار**، (٢٠١٢/١٢/٥).
- اسماعيل سكّرية، **الدواء ... مافيا أم أزمة نظام؟**، الجزء الاول، بيروت، الفارابي، ٢٠١٠.
- مادونا سمعان، «انخفاض الأسر ذات الدخل المتوسط من ٦٠٪ في ١٩٧٤ إلى ٢٠٪ في ٢٠٠٤»، **السفير**، ١٦ آذار ٢٠١٢.
- مادونا سمعان، «في دولة اللاإقتصاد متوسطو الدخل فقراء»، **السفير**، ٢٠ تشرين أول ٢٠١١.
- منال شعيا، «الفوارق المهنية ألغيت والفقر يمحو المنطقة الوسطى بين الثراء والعوز»، **النهار**، ١٥ أيلول ٢٠٠٣.
- وضاح شرارة، **في أصول لبنان الطائفي. خط اليمين الجماهيري**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٥.
- وضاح شرارة، **حروب الاستتباع. لبنان الحرب الأهلية الدائمة**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.
- وضاح شرارة، **السلم الأهلي البارد: لبنان المجتمع والدولة، ١٩٦٤-١٩٦٧**، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.
- وضاح شرارة، **خروج الأهل على الدولة**. ربيع ١٩٧٣: فصل من تأريخ الحروب الملبننة، بيروت، المسار، ١٩٩٩.
- خالد صاغية، «رؤوس الأموال تقرع أبواب السلطة التشريعية»، **السفير**، ٢٠ تموز ٢٠٠٠.
- هلا صغبيني، «انحسار الطبقة الوسطى في لبنان»، **الاتحاد**، ٥ تشرين الثاني ١٩٩٦.
- غسان صليبي، **في الاتحاد كوة**، بيروت، دار مختارات، ١٩٩٩.
- مسعود ضاهر، «أضواء على تشكيل البنى الاجتماعية في لبنان وأواليات تجددها»، **الحياة**، ٢٠ نيسان ١٩٩٦.
- عدنان الضناوي، **المافيات اللبنانية وتحديات القانون**، طرابلس، دار المعارف العمومية، ١٩٩١.
- «الطبقة الوسطة إلى زوال»، **الوسط**، ٢٧ شباط ١٩٩٥
- فواز طرابلسي، «التكوين الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب»، **أبعاد**، العدد ٦، ايار ١٩٩٧.
- فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل. ميشال شيحا والايديولوجيا اللبنانية**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٩.
- فواز طرابلسي، **عكس السير**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢.
- فواز طرابلسي، **تاريخ لبنان الحديث. من الإمارة الى اتفاق الطائف**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الاولى ٢٠٠٨، الطبعة الثالثة، ٢٠١١.
- مهدي عامل، **في الدولة الطائفية**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٦.
- مهدي عامل، **مدخل الى نقض الفكر الطائفي - القضية الفلسطينية في ايديولوجية البرجوازية اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٨.
- مهدي عامل، **نقد الفكر اليومي**، بيروت، دار الفارابي، الطبقة الاولى ١٩٨٨.
- جورج عشي وغسان العيّاش، **تاريخ المصارف في لبنان**، بيروت، بنك عودة، ٢٠٠١.
- سعد العنداري» السياسة الضريبية»، **أبعاد**، العدد ٢، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.
- نجيب عيسى، **الإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار في لبنان**، الإسكوا، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣.
- نجيب عيسى، «المتغيرات الاقتصادية في الحرب اللبنانية»، **النهار**، ١١ و ١٩٩٢/٢/١٢.
- ايمانوئيل فالرستين، «قبيلة، مرتبة، عرق، طبقة: الهويات الملتبسة»، **بدايات**، العدد ٤/٣، خريف ٢١٢ - شتاء ٢٠١٣، ص ٢١٢-٢٢٠.
- عدنان فحص، **طبقات المجتمع اللبناني. قبل الحرب، أثناء الحرب، بعد الحرب**، لا دار نشر، لا تاريخ.
- عبد الحليم فضل الله، «مكافحة الفقر: التمكين لا التوزيع»، **الأخبار**، ١٤ آذار، ٢٠٠٩.
- عبد الحليم فضل الله، «كيف يتجاوز العالم أزمته... وبأي رأسمالية؟»، **الأخبار**، ٢٠١١/١٠/٨.
- جو فضّول، «نهب النظام السوري في لبنان»، **مداخلة أمام مجلس الشيوخ الفرنسي**، اكتوبر ٢٠٠٤.
- «الفقر في لبنان»، **الأخبار**، ١٤ كانون الاول ٢٠٠٩.
- سلمان قعفراني، «دراسة على فئات من الدخل المحدود والمهن الحرّة»، **السفير**، ٤ تموز ١٩٩٧.
- بطرس لبكي، «الواقع السياسي للفقر الريفي»، النهار، ١٦ تموز ٢٠٠٧.

- ماء-داتا، «استقصاء عن الفقر»، **النهار**، ١٤ كانون الاول، ١٩٩٦.
- «المجلس النيابي ٢٠٠٩»، سلسلة «معلومات»، **المركز العربي للمعلومات**، تموز/يوليو ٢٠٠٩.
- توفيق المديني، «القوى الطبقية الوسطى وعلاقتها بالمسألة الديمقراطية»، **الطريق**، العددان ٥ و ٦، كانون الاول ١٩٩١.
- المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، **الاحتجاجات وقضايا العمال في لبنان عام ٢٠١٢**، التقرير السنوي الاول، بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.
- المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، **المياومون في الإدارات العام والمصالح المستقلة والبلديات: انتهاك لحقوق العمال وتجاوز للقوانين**، بيروت، ايلول ٢٠١٣.
- فريدريك معتوق، «الطبقات الوسطى في لبنان: قراءة باردة في أرقام حارقة»، **الحياة**، ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧.
- فريدريك معتوق، «دراما الطبقات الوسطى في لبنان (١ من ٢) الصدمة الأولى التي أحدثتها الميليشيات إذ ضربت الدولة»، **الحياة**، ٨ سبتمبر ١٩٩٥.
- فريدريك معتوق، «دراما الطبقات الوسطى في لبنان (٢ من ٢): من توطين الأزمة الى ضرب المجتمع المدني»، **الحياة**، ٩ سبتمبر ١٩٩٥.
- سمير المقدسي، «الدين العام اللبناني: تطوره وتداعياته على الاقتصاد الوطني»، **النهار**، ٢٠١٣/٣/١٦.
- سمير المقدسي، «الاقتصاد اللبناني واتجاهاته: مناقشة أولية للورقة الإصلاحية»، ٢٠٠٦/٥/٢١.
- «مسح «المعطيات المعيشية للأسر»، ١،٣٦٢،٢٣١ عدد الناشطين والبطالة ٨.٥٪. الدخول في العمل مبكر والمفارقات لمشاركة المرأة»، **السفير**، ١٦ ايلول ١٩٩٨.
- «مشروع التغطية الصحية الشاملة»، تقرير، **الأخبار**، ٢٠١١/١٠/١٢.
- أديب نعمة، «أثر العوامل التاريخية والسوسيولوجية في عملية التفكك الاجتماعي في لبنان»، **الطريق**، العدد ١، السنة ٤٧، آذار ١٩٨٨، ص ٢٣-٤٤.
- أديب نعمة، «من هم الفقراء»، **النهار**، ١٩٩٥/٥/٢٧.
- أديب نعمة، «الإحصاءات الأساسية للفقر في لبنان»، النهار، ١٩٩٧/١٠/١٧.
- أديب نعمة، «خطوط الفقر ونسبة الفقراء في لبنان التسعينات»، **الحياة**، ١٩٩٩/٣/١٨.
- أديب نعمة، «الإحصائيات الأساسية للفقر في لبنان»، **النهار**، ٩ فبراير ١٩٩٨.
- أديب نعمة، «الشعب يريد إسقاط النظام. ولكن أي نظام؟ التحوّل من الدولة الغنائمية الى الدولة المدنية الديمقراطية»، ٢٠١١، مخطوطة.
- «نقابة المحامين كانت الأغنى في الشرق وأصبحت أفقر جمعية خيرية»، **الديار**، ٢٣ تموز ١٩٨٩.
- «نقيب المهندسين عاصم سلام حول التراخيص وفائض المهنة: سوق العمل مكتظة بـ ٢٧ ألف مهندس والدولة مسؤولة. كثافة المهندسين في لبنان أكثر مما هي عليه في أميركا وفرنسا وإيطاليا»، **السفير**، ٢٩ مايو ١٩٩٦.
- محمد وهبة، «أزمة بين المستشفيات وشركات التأمين: ابتزاز واحتيال»، **الأخبار**، ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨.
- محمد وهبة، ««مكر» شركات التأمين أيضاً وأيضاً»، **الأخبار**، ١٤ أيلول ٢٠٠٩.
- محمد وهبة، «البزنس الأسود» بين المدارس وشركات التأمين»، **الأخبار**، ٢٠١٢/١/٥.
- محمد وهبة، «أمثلة عن الغشّ الذي يمارسه التجّار والمصارف»، **الأخبار**، ٢٠١١/٣/١٦.
- «أسعار السلع تضاعفت ١٨٥٤ مرة منذ الثمانينات»، **النهار**، ١٩٩٦/١١/٨.

صحافة

- الاقتصاد والأعمال
- الأنوار
- النهار
- السفير
- الأخبار
- الحياة
- الديار
- الوسط
- الطريق
- المدن
- الحرية

دراسات جامعية

- لوسي هازاريان، ايار ٢٠٠٩، «الطبقة العاملة المنزلية في لبنان»، الجامعة الاميركية في بيروت، ربيع٢٠٠٩.

أدلّة وتقارير

- انطوان حداد، **الفقر في لبنان**، إسكوا، منظمة الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٦.
- إدارة الإحصاء المركزي، **التصنيف الموحد للانشطة الاقتصادية في لبنان**، بيروت، ايار ٢٠٠٥.
- إدارة الإحصاء المركزي، **الأوضاع المعيشية للأسر. الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤**، الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠٦.
- إدارة الإحصاء المركزي، **الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر. تقرير الأوضاع المعيشية للأسر،٢٠٠٧**، الجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية، بيروت، ٢٠٠٨.
- البنك الدولي، اللجنة الاقتصادية لجنوب شرق آسيا، **استعمال تحويلات الرساميل الكبيرة الواردة الى لبنان لتحفيز النمو الشامل والمستدام على المدى الطويل - ملخص تنفيذي**، كانون الثاني ٢٠١٢.
- فهمية شرف الدين وأديب نعمة، «إشكاليات الاندماج الاجتماعي بعد الحرب في لبنان»، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، **سلسلة دراسات مكافحة الفقر** (٥)، نيويورك ١٩٩٧.
- هيومان رايتس واتش، «لبنان: العاملات المنزليات الوافدات يمتن كل أسبوع»، ٢٠٠٨.

A SELECTED BIBLIOGRAPHY

- ABI SAAB, Malek, "Unruly" Factory Women in Lebanon: Contesting French Colonialism and the National State, 1940-1946", *Journal of Women's History* - Volume 16, Number 3, Fall 2004, pp. 55-82.
- "Liban: l'argent des milices", *Les Cahiers de l'Orient*, 2eme trimester, 1988, no.10, pp. 271-287.
- ALAMUDDINE, Najib, *The Flying Sheikh:Story of Middle East Airlines*, London, Quartet Books, 1987.
- BARAKAT, Halim, "Social Classes. Beyond the Mosaic Model" in *The Arab World. Society, Culture and State*, Berkeley, University of California Press, 1993.
- BARBERO, Nakeema, "Socio Political change in Syrian-Lebanese economic interaction: 1970-1994", Doctoral thesis, Harvard University, Cambridge, Mass.,1998.
- BAROUDI, Sami, "Economic Conflict in Postwar Lebanon: State-Labor Relations Between 1992-1997", *Middle East Journal*, vol. 52, no. 4, Autumn 1998>
- BAROUDI, Sami, "Sectarianism and Business Associations in Postwar Lebanon", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 22, no. 4, fall 2000, pp. 81-107.
- BAROUDI, Sami E., "Continuity in Economic Policy in Postwar Lebanon: The record of the Hariri and Hoss governments examined, 1992-2000, *Arab Studies Quarterly*, Vol. 24, no.1, winter 2002, pp. 63-90.
- BAUMANN, Hannes, "Citizen Hariri and neoliberal politics in postwar Lebanon', Unpublished PhD thesis, *School of Oriental and African Studies*, London, 2012.
- BAUMANN, Hannes, "The 'New Contractor Bourgeoisie' in Lebanese Politics: Hariri, Mikati and Fares", in Knudesen, Anne and Kerr, Michael (eds.) Lebanon after the Cedar Revolution, London, Hurst and Co., 2012.
- BECHERER, Richard, "A Matter of Life and Debt: the Untold Costs of Rafiq Hariri's New Beirut", *The Journal of Architechture*, vol. 10, no. 1, 2005.
- BLANFORD, Nicholas*, Killing Mr. Lebanon. The assassination of Rafik Hariri and its impact on the Middle East*, London and New York, I.B.Tauris, 2006.
- CHIHA, Michel, *Le Liban Aujourd'hui.* Beyrouth, Editions du Trident, 1949.
- CHIHA, Michel, *Politique Intérieure.* Beyrouth, Editions du Trident, 1957.
- CHIHA, Michel, *Propos d'économie libanaise.* Beyrouth, Editions du Trident, 1965.
- CHIHA, Michel, *Visage et présence du Liban.* Beyrouth, Les Conférences du Cénacle Libanais, XVIIIe année, no. 9-12, 1964.
- Le Commerce du Levant, "75 ans d'économie libanaise", Special issue, 2004.
- CORM, Georges, *Le Liban contemporain. Histoire et Société*, Paris, La Découverte, 2003.
- CORM, Georges, "Les operations de la reconstruction et la privatization au Liban", *Centre de recherches urbaines de Beyrouth*, Colloque du 22-23 mai 1992.
- CORM, Georges, "Liban: hégémonie milicienne et problème du rétablissement de l'Etat", in *Maghreb - Machreq*, no. 131, janvier - mars 1991, pp. 13-25.
- COULAND, Jacques: *Le mouvement syndical au Liban, 1919-1946.* Paris, Editions Sociales, 1970.
- DAH, A., DIBEH, G. and CHAHIN, W. "The Distributional Impact of Taxes in Lebanon: Analysis and Policy Implications", *Lebanese Economic Tribune Series*, no. 6, Beirut, The Lebanese Center for Policy Studies, 1999.
- DENOUEUX, Guilain and Robert Springborg, "Hariri's Lebanon: Singapore of the Middle East or Sanaa of the Levant?", *Development Associates Occasional Papers in Democracy and Governance*, no. 4, January 2000.
- DIB, Kamal, *Warlords and Merchants. The Lebanon Business and Political Establishment*, Reading - U.K., Ithaca Press, 2004.
- DIBEH, Ghassan, "The political economy of postwat war reconstruction in Lebanon", Research Paper, Lebanese American University, UNU-WIDER, 2005.
- DUBAR, C. et Nasr, S.: *Les classes sociales au Liban.* Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1976.
- DUBAR, Claude, "Structure confessionelle et classes sociales au Liban", *Revue Francaise de Sociologie*, XV, 1974, 301-328.
- EDDE, Carla. "Etude de la composition du conseil municipal beyrouthin (1918-1953). Renouvellement des élites urbaines ou consolidation des notables? Detail Municipalités et pouvoirs locaux au Liban.", Superv. d'Agnès Favier, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Moyen-Orient Contemporain, Beirut, 2001, pp. 79-102.
- ENDRES, Jurgen "Economic Ambitions in War - Lebanese militias as entrepreneurs", unpublished paper.
- EVANS-PRITCHARD, D. "Sri Lankan Community in Lebanon". Paper presented to Conference *Lebanese Presence in the World*, Lebanese American University, 29 June 2001.
- FARSOUN, Samih K., "*E Pluribus plura* or *e pluribus unum*? Cultural pluralism and social class in Lebanon," in *Toward a Viable Lebanon*, Halim Barakat (ed.) Washington: Croom Helm, 1988: 99-130.
- FARSOUN, Samih, K. "Class and patterns of association among kinsmen in contemporary Lebanon," *Anthropological Quarterly* no. 47, pp. 93-111, 1974.
- "Filthy Rich: Half a percent of Lebanese adults own half the country's wealth", *Executive*, October, 2013.
- GAMBIL, Gary and ABDELNOUR, Ziad, "The Al-Madina Bank Scandal", *MEIB*, vol. 6, no. 1, January 2006.
- GASPARD, Toufic, *A Political Economy of Lebanon, 1948-2002. The Limits of Laissez-Faire*, Brill, Leiden and Boston, 2004.
- GATES, Carolyn L., *The Merchant Republic in Lebanon. Rise of an Open Economy*, London, 1998.
- GEBARA, Khalil, *Reconstruction Survey. The Political Economy of Corruption in Post war Lebanon*, No Corruption: The Lebanese Transparency Association, Beirut, 2007.
- GEHCHAN, Roger (2000) *Hussein Aoueini. Un demi-siecle d'histoire du Liban et du Moyen Orient, 1920-1970*, Beyrouth, FMA.
- GENDZIER, Irene, *Notes from the Minefield. United Stated Intervention on Lebanon and the Middle East, 1945-1958*, New York, Columbia University Press, 1997.
- GHOSN, Rania W., "Syrian elites' Practices and Represntations of Beirut: The intimate nearness of difference", unpublished dissertation, 2003.
- GILSENAN, Michael, *Lords of the Lebanese Marches. Violence and Narrative in an Arab Society*, Berkeley, Los Angeles, University of California Press, 1996.
- GLASZE, G. and ALKHAYYAL, A. "Gated Housing Estates in the Arab World: Case Studies in Lebanon and Riyadh (Saudi Arabia), *Environment and Planning*, B 29, (3): 321-336.
- GLASZE, Georg, "Segmented Governance Patterns – Fragmented Urbanism: The Development of Guarded Housing Estates in Lebanon". *The Arab World Geographer*, vol. 6, no. 2, summer 2003.
- GRASE, Sarah, "Les élites palestiniennes au Liban", IFPO paper, July 2011.
- GUBSER, Peter: "The Zu'ama of Zahlah: The Current Situation in a Lebanese Town", *Middle East Studies,* pp. 173-189, vol. 27, 1973. 1-8, December - August 1976, pp. 69-79.
- HADDAD, Antoine, "The Poor in Lebanon", *The Lebanon Report*, no.2, Summer, 1996, pp. 36-42.
- HAGE, Ghassan, *The Fetishism of Identity: Class, Politics and Processes of Identification in Lebanon*, Doctor of Philosophy Thesis, University of Macquarie, Australia, 1989.
- HAMDAN, Kamal, *Le conflit libanais, communautés religieuses, classes sociales et identitté nationale*, UNRISD, Garnet Editions, 1997.
- HAMDAN, Kamal, "La classe moyenne dans la guerre du Liban", in *Le Liban Aujourdhui*, CERMOC-CNRS, Beyrouth, 1993.
- HARB, Mona, "Deconstructing Hizbullah and Its Suburb", *Middle East Report*, no. 242, Spring 2007, pp. 12-17.
- HARIK, Iliya, "Political Elite of Lebanon" in George Lenczowski ed. *Political Elites in the Middle East*, Washington, DC, the American Enterprise Institute, pp. 201-220.
- HARIK, Iliya, "The Economic and Social Factors in the Lebanese Crisis", *Journal of Arab Affairs*, April 1982, pp. 209-244 reprinted in Nicholas Hopkins and Saad Eddin Ibrahim. eds. *Arab Society*, American University in Cairo Press, 1985, pp. 412-431.
- HATEM, Roger, *Dans l'hombre d'Hobeika … en passant par Sabra et Chatilla,* Paris, Jean Picollec, 2003.
- HOTTINGER, Arnold: "Zu'ama in Historical Perspective", in Leonard Binder, ed., *Politics in Lebanon,* New York, John Wiley and sons, 1966, pp. 85-105.
- HOURANI, Najib, "Transnational Pathways and Politico-economic Power: Globalisation and the Lebanese War", *Geopolitics*, 15: 2, 290-311, Online publication date, 13 May 2010.
- HOURANI, Najib, "From National Utopia to Elite Enclave: The Selling of the Beirut Souqs" in Gary McDonogh and Marina Peterson, (eds.) *Global Downtowns*. Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 2012.
- HUDSON, Michael: *The Precarious Republic-Political Modernization in Lebanon.* New York, Random House, 1968.
- IRFED: *Besoins et possibilités du Liban.* Beyrouth, Ministère du Plan, 1962.

- NERGUIZIAN, Aram and CORDESMAN, Anthony, *The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post Syria Lebanon*, Center for Strategic and International Studies, Feb. 10, 2009.
- No Corruption - The Lebanese Transparency Association, *Reconstruction Survey: The Political Economy of Corruption in Post-War Lebanon*, 2007.
- ODILE, W., FAVRE, X., "The Beirut Slave Trade", *Le Monde Diplomatique*, June 1998.
- OWEN, Roger, "The Economic History of Lebanon 1943-1974: Its Salient Features", in Roger Owen (ed.) *Essays on the Crisis in Lebanon*, Ithaca Press, London, 1976, pp. 27-41.
- PERRY, Mark, "Car Dependency and Culture in Beirut: Effects of an American Transport Paradigm", *TWPR*, 22 /4/2000, pp. 395-409.
- PERRY, Mark, "Ecological Health Movement in Lebanon: An Overview of Alternative Culture in a Developing country", Journal odf Ecological Anthropology, vol. 6, 2002, pp. 50-68
- PERTHES, Volker, "Myths and Money: Four Years of Hariri and Lebanon's Preparation for a New Middle East", *Middle East Report*, Spring 1997, pp. 16-22.
- PETERS, D., RAAD, E., SINKEY, J., "The performance of banks in Postwar Lebanon', International Journal of Business, 9, (3) 2004.
- PETRAN, Thabita, *The Struggle Over Lebanon*, New York, 1987.
- PICARD, Elizabeth, *Liban,* état *de discorde, des fondations à la guerre - civile*, Paris, 1988.
- POSCHMANN, Ida, "Gender Inequality, exhibition of social status and consumption of plastic surgery", Dissertation, American University of Beirut.
- "Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon", *International Poverty Centre, Country Study*, no. 13, January 2008.
- RAHMOUNI, Mélissa, "Rapport sur les élites économiques libanaises", unpublished dissertation, Sciences Po, Paris.
- «Recherche classe moyenne désespérément", *L'Orient - Express*, Février 1996.
- RICHANI, Nazi, "The Druze of Mt. Lebanon: Class Formation in a Civil War," *Middle East Report*, no. 20, pp. 26-30, 1990.
- SACHZ, Fruma, *The Making of a Syrian Identity: Intellectuals and Merchants in 19th Century Lebanon*, Brill, 2005.
- SAIDI, Nasser H., "*Economic Consequences of the War in Lebanon*", Oxford, Centre for Lebanese Studies, 1986.
- SALAMANDRA, Christa, *A new Old Damascus, Authenticity and Distinction in Urban Syria*, Bloomington and Indianapolis, Indiana University Press, 2004.
- SALIBI, Kamal, *A House of Many Mansions, The History of Lebanon Reconsidered*, Berkeley and Los Angeles, University of California Press, 1988.
- SALTI, Rasha, "Silencing Class: Modernity, Subversion and Kitsch in Post-War Beirut", *'Home Works' Forum*, Beirut, April 2002.
- SAYEGH, Yusef, *Entrepreneurs of Lebanon,* Harvard University Press, 1962.
- SHALCRAFT, John (2008) *Invisible Cage: Syrian Workers in Lebanon* Stanford, Stanford University Press, 2008.
- AL-SHAMI, `Ali: *Tatawwur al-Tabaqah al-`Amilah fi-l-Ra'simaliyyah al-Lubnaniyyah al-Mu`asirah,* Beirut, Dar al-Farabi, 1981.
- SIKSEK, Simon, DAOUK, Bashir and BAAKLINI, Sami, *Preliminary Assessment of Manpower Resources and Requirements in Lebanon*, A.U.B. Economic Research Institute, Beirut, 1960.
- STEWART, Desmond, *Orphan With a Hoop. The Life of Emile Bustani*, London, Chapman and Hall, 1967.
- STARR, Paul D., "Classes in Lebanon", in C.A.O. van Nieuwenhuijze, *Commoners, Climbers and Notables: a sampler of studies on social ranking in the Middle East*, Leiden, E.J. Brill, 1977.
-Third Shadow Report on the UN Commision on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women, UNICEF/Lebanon Office, April 2008.
- TRABOULSI, Fawwaz, "The Role of State and Society Transformation - the Lebanese Case", unpublished paper.
- TRABOULSI, Fawwaz, *A Modern History of Lebanon*, London, Pluto Press, 2nd edition, 2012.
- VERDEIL, Chantal, "Naissance d'une nouvelle élite ottomane. Formation et trajectoires des médecins diplômés de Beyrouth à la fin du XIXe siècle", *Revue des Mondes Musulmans et de la Méditerranée*, 2008, Volumes 121-122, pp. 217 -237.
- YOUNG, Michael, "Stability and the Poor", *The Lebanon Report*, no. 2, summer 1996.
- JABBRA, Joseph G. and JABBRA, Rima E, "Social class and political structure in Lebanon," *Indian Political Science Review* vol. 10, no. ii, pp. 107-134, 1976.
- JAHN, Paula, "Lebanese Middle class Diminishing in size", *The Daily Star*, 1 February, 2012.
- JOHNSON, Michael, *Class and Client in Beirut - The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840-1985,* London, 1986.
- JOHNSON, Michael, "A State Without Relative Autonomy", *IPSA Conference*, Paris, 15-20 July, 1985, pp. 1-24.
- JOHNSON, Michael, *All Honourable Men. The social origins of war in Lebanon*, I.B. Tauris, London and New York, 2001
- JUREIDINI, Ray, "Migrant Women Domestic Workers in Lebanon", *ILO*, Beirut, Lebanon, 2001.
- JUREIDINI, Ray, "Women Domestic Workers I Lebanon", *International Migration Papers*, no. 48, Geneva, 2002.
- JUREIDINI, Ray. & MOUKARBEL, N., "Female Sri Lankan domestic workers in Lebanon: A case of 'contract slavery.'" *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 2004.
- JUREIDINI, R., "Migrant women domestic workers in Lebanon." *Mission Reports and Studies*, 2001.
- KHATER, Akram F., *Inventing Home - Emigration, Gender and the Middle Class in Lebanon 1820-1920*, Berkeley, University of California Press, 2001.
- KHURI, Fuad, *From Village to Suburb; Order and Change in Greater Beirut,* Chicago, 1975.
- LABAKI, Boutros, "L'Economie politique du Liban indépendent", 1943-1975, pp. 166-179.
- LABAKI, Boutros, "Rapport de force intercommunautaires et genes des conflits internes au Liban" Violence and Conflict in Divided Societies, Freiburg, March 1983.
- "Lebanese Women's Rights and the Nationality Law", UNDP and The National Committee for the Follow-Up on Women's Issues, June 2009.
- "Lebanon: Middle Class Seen Vanishing", *ECO news*, 21/8/1995.
- LEENDERS, Reinoud, "A Political Economy of Post-War Reconstruction in Lebanon: Budget Deficits, Public Debts and Political Bankruptcy, in *Beiruter Bketter*, 1997, pp. 24-34.
- LIPSET, S. M., "Social Stratification: Social Class", *International Encyclopedia of the Social Sciences,* 1968.
- MAKDISSI, Samir*, The Lessons of Lebanon: The Economics of War and Development*, I.B. Tauris, London 2004.
- MAROUN, Ibrahim, "La question des classes moyennes au Liban. (ou l'accentuation des disparités sociales au liban dans les années 80 et 90)
UNDP conference on Linking Economic Growth and Social Development in Lebanon, 11-13 January 2000, Beirut, Lebanon, pp. 167-184.
- MASSARRA, Antoine: *La structure sociale du Parlement libanais de 1920 à 1973*. Beyrouth, Publications de l'Université St. Joseph, 1975.
- MOORE, Clement Henri, "Le Systeme bancaire libanais- les substituts financiers d'un ordre politique", *Maghreb -Machrek*, no. 99, janvier-mars 1983, pp. 30-45.
- MAROUN, Ibrahim, "La question des classes moyennes au Liban".
- MASSARRA, Antoine, *La structure sociale du Parlement libanais de 1920 à 1973*. Beyrouth, Publications de l'Université St. Joseph, 1975.
- MOORE, Clement Henri, "Le Systeme bancaire libanais - les substituts financiers d'un ordre politique", *Maghreb - Machrek*, no. 99, janvier - mars 1983, pp. 30-45.
- MOURAD, Nora, "Exclusive Agencies in Lebanon: The Hidden Monopolies", M.A. Thesis Dissertation, Lebanese American University, June 2006.
- NABA, René, *Rafic Hariri: Un homme d'affaires Premier Ministre* Paris, l'Harmattan, 1999.
- NASR, Salim, "Pour éclairer la guerre civile au Liban", in *Liban-Palestine: promesses et mensonges de l'Occident,* Paris, L'Harmattan, 1977.
- NASR, Salim, "La transition des chi`ites vers Beyrouth: mutations sociales et mobilisation communautaire à la veille de 1975", in CERMOC, *Mouvements communautaires et espaces urbains au Machreq.* Beyrouth, 1985, pp. 86-116.
- NASR, S. et M., *Remarques sur la composition structurelle du secteur industriel au Liban,* Beyrouth, mimeographed., 1971.
- NASR, S. et M., "Les travailleurs de la grande industrie dans la banlieue-Est de Beyrouth", Beirut, mimeographed, 1974.
- NASR, Selim, "The Crisis of Lebanese Capitalism", *MERIP-Middle East Reports*, 73, 1978.
- NASR, Salim, "The New Social Map", in Theodore Hanf and Nawaf Salam (eds.) *Lebanon in Limbo, Post War society and State in an Uncertain Regional Environment,* Nomos Verlagsgesellschaft, Baden-Baden, 2003, pp. 143-158.

- ZAATARI, Sura, "Medical Doctors in Lebanon : Members of the Professional Middle Class", term paper, *Social Inequalities: Class and Class Structure in Lebanon*, unpublished dissertation, M.A. seminar in Sociology, American University of Beirut, 2009.

Publications:

- *Executive*
- *Le Commerce du Levant*
- *Lebanon Opportunities*
- *L'Orient le Jour*
- *The Daily Star*
- *Middle East Intelligence Bulletin*

Guides and Statistics

- Administration central des statistiques, *Annuaire statistique*, 2006.
- *Annuaire des sociétés libanaises par action*. Beyrouth, 1966 and later years.
- *Annuaire libanais du commerce et de l'industrie*. (A.L.C.I.), SPIGEL, Robert et Edouard (éditeurs), Beyrouth 1982 and later years
- Consultation and Research Institute, "Competition in the Lebanese Economy. A Background Report for a Competition Law for Lebanon", May 2003, Head Author, dr. Toufic Gaspard
- Lebanese Government – Central Administration for Statistics, UNDP, *Living Conditions of Households, 2004*, Beirut, 2005.
- UNDP conference on "Linking Economic Growth and Social Development", 11th - 13th January 2000, Beirut, Lebanon.
- UNDP, "Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon", August 2008.
- *Who's Who in Lebanon*, Publitec Publications, Beirut, yearly since 1963.
- World Bank/MENA Region, "Trade and competition Policies for Growth", May 2006.
- World Bank/Sustainable Development Department, MENA Region, "Republic of Lebanon: Electricity Sector Public Expenditure Review", January 31, 2008.
- World Bank/ ESCWA, "Lebanon: Social Impact Analysis – Electricity and Water Sectors, June 18, 2009, report number 48993-LB
- World Bank/MNSHD, "Republic of Lebanon: Good Jobs Needed", report number 76008-LB, Dec. 2012.
- World Bank/Poverty Reduction and Economic Management Department-MENA Region, "Economic and Labor Force Impact of the Proposed Change in Wage Structures of the Public Sectors", June 2013.

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الشرق الأوسط

تم انتاج هذا الكتاب بدعم مالي من مؤسسة هينرش بل - مكتب الشرق الأوسط.
الآراء الواردة هنا تعبر عن رأي المؤلف وبالتالي لا تعكس بالضرورة وجهة نظر المؤسسة.

